حاشية العلامة إبراهيم بن محمد بن عيسى المأموني (المَيْمُوني) (ت بعد سنة 1079هـ) على تفسير البيضاوي في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: 30]: دراسة وتحقيق

2023

رسالة ماجستير

قسم العلوم الإسلامية الأساسية

Rafıd Khalaf Yassen YASSEN

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI

حاشية العلامة إبراهيم بن محمد بن عيسى المأموني (المَيْمُوني) (ت بعد سنة 1079هـ) على تفسير البيضاوي في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: 30]: دراسة وتحقيق

بحث أُعدّ لنيل درجة الماجستير في قسم العلوم الإسلامية الأساسية بمعهد الدراسات العليا بجامعة كارابوك في تركيا

Rafıd Khalaf Yassen YASSEN

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI

كارابوك

شباط/ 2023

المحتويات

المحتويات.....1
صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية).....3
تعهد المصداقية.....5
DOĞRULUK BEYANI.....6
مقدمة:.....7
ملخص الرسالة.....9
ÖZET.....10
ABSTRACT.....11
ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ.....12
بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية).....13
ARCHIVE RECORD INFORMATION.....14
مشكلة البحث:.....15
أسئلة البحث: 15
أهداف البحث:.....15
أهمية البحث: 15
منهج البحث: 16
حدود البحث:.....16
الدراسات السابقة: 16
الفجوة البحثية: 18
سبب اختيار الموضوع:.....18

الصعوبات التي واجهت الباحث:..... 18
القسم الدراسي: الدراسة النظرية..... 19
المبحث الأول: ترجمة العلامة الميموني رحمه الله تعالى: 19
أولا: اسمه ونسبه:..... 19
ثانيا: أسرته: 19
ثالثا: ثناء العلماء عليه: 20
رابعا: مشايخه: 21
خامسا: تلاميذه:..... 24
سادسا: آثاره العلمية:..... 25
سابعا: مولده ووفاته: 27
المبحث الثاني: وصف المخطوط وطريقة العمل فيه:..... 27
أولا: وصف المخطوط:..... 27
ثانيا: نسبة المخطوط لمصنِّفه: 28
ثالثا: طريقة العمل وصور المخطوط: 29
المبحث الثالث: منهجية الميموني في كتابه هذا والمؤاخذات عليه وصور المخطوط: 30
أولا: منهجية الميموني:..... 30
ثانيا: المؤاخذات عليه: 31
ثالثا: صور المخطوط:..... 33
القسم التحقيقي:..... 39
الخاتمة: 116
أولا: النتائج:..... 116
ثانيا: التوصيات: 117
المصادر والمراجع..... 118
السيرة الذاتية..... 138

صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية)

Rafıd Khalaf Yassen YASSEN Tarafından Hazırlanan “BEYZÂVÎ'DEKI "BIZ HER CANLIYI SUDAN YARATTIK" (ENBIYA-30) AYETININ TEFSIRI ÜZERINE İBRAHIM B. MUHAMMED B. İSA EL-ME'MÛNÎ'NIN (MEYMÛNÎ) [Ö. HICRI 1079'DAN SONRA] HAŞIYESI - ARAŞTIRMA VE TAHKIK” başlıklı bu tezin Yüksek Lisans Tezi olarak uygun olduğunu onaylarım.

Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI .....

Tez Danışmanı, Temel İslami Blimler

Bu çalışma, jürimiz tarafından Oy Birliği ile Temel İslami Blimlernda Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir. 24.02.2023

Ünvanı, Adı SOYADI (Kurumu) **İmzası**

Başkan : Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI (KBÜ) .....

Üye : Dr.Öğr.Üyesi: Hossam Moussa M. SHOUSHA (KBÜ) .....

Üye : Dr.Öğr.Üyesi: Ali Ali Gobaili SAGED (MÜ) .....

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu, bu tez ile, Yüksek Lisans Tezi derecesini onamıştır.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب رافد خلف ياسين بعنوان "حاشية العلامة إبراهيم بن محمد بن عيسى المأموني (المَيْمُوني) (ت بعد سنة 1079هـ) على تفسير البيضاوي في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: 30]: دراسة وتحقيق" في برنامج الدراسات العليا هي مناسبة كرسالة ماجستير.

Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Amine HOCINI .....

مشرف الرسالة، العلوم الإسلامية الأساسية

قبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول بإجماع لجنة المناقشة بتاريخ.

24.02.2023

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
رئيس اللجنة: Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI (KBÜ)	.....
عضواً :Dr. Öğr. Üyesi Hossam Moussa M. SHOUSHA (KBÜ)	.....
عضواً : Dr. Öğr. Üyesi Ali Ali Gobaili SAGED (MÜ)	.....

تم منح الطالب بهذه الأطروحة درجة الماجستير في قسم العلوم الإسلامية الاساسية من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

مدير معهد الدراسات العليا

تعهد المصداقية

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد أبحاث الماجستير والدكتوراه أثناء كتابتي هذه الأطروحة التي بعنوان:

" حاشية العلامة إبراهيم بن محمد بن عيسى المأموني (المَيْمُوني) (ت بعد سنة 1079هـ) على تفسير البيضاوي في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: 30]: دراسة وتحقيق"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية، كما أنني أعلن بأن أطروحتي هذه غير منقولة، أو مستلة من أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد.

اسم الطالب: رافد خلف ياسين ياسين

التوقيع: .....

DOĞRULUK BEYANI

Yükseka lisans tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığımı‹ araştırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacağını bildiğimi‹ intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi‹ yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldığını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın‹ tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda‹ ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adı Soyadı: Ahmed Lateef GHAFOUR

İmza :

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الذي أنعم علينا من نعمه مالا نعده ولا نحصيه، وأغدق علينا من خيره وفضله ما نعجز عن شكره، نحمده سبحانه حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، أن منَّ علينا بدين الإسلام، وجعلنا من أتباع خير الورى وسيد الخلق أجمعين سيدنا محمد رسول الله (ﷺ).

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك عليه يا رب العالمين، وعلى آله وأصحابه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد:

فإنَّ التفسير من العلوم العظيمة؛ إذ به يُعرف مراد الله من كلامه، ويطلع على أسرار الشريعة ومقاصد القرآن، وهو من التفقه بالدين، وقد قالﷺ: (مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ)[1]؛ وثبت لنا بالأدلة النقلية فضلُ القرآن العظيم وهو كلام الرحمن؛ لأنَّه يقود إلى خشية الله، والتزام طاعته، وتجنب معاصيه، قال ﷻ: **﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾** [المجادلة: 11].

وإنَّ ممَّا أنعم الله به على هذه الأمة أن قيّض لها علماء أجلاء وهبوا أنْفسهم للعطاء، وقد تركوا لنا –رحمهم الله– تراثاً عظيماً، وكنوزاً ثمينة، وثروة علمية عظيمة في شتى أنواع العلوم والمعارف، فما من علم من العلوم، ولا فنٍّ من الفنون إلّا خاضوا فيه، واستخرجوا منه الدرر والجواهر، وتنوعت تآليفهم، فألّفوا الكتب الكبيرة، والرسائل الصغيرة، وما زال طلبة العلم يستنهضون هممهم لاستخراج هذه الدرر من مكامنها وتيسير الحصول عليها.

---

[1] أخرجه محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله البخاري (المتوفى: 256 هـ)، **صحيح البخاري** (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة – جامعة دمشق، (اليمامة – بيروت: دار ابن كثير، ط3، 1407 – 1987)، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، برقم (71)، (1/ 25).

والشيخ إبراهيم بن محمد بن عيسى بن أحمد بن عبد الرحمن المصري الشافعي الملقب برهان الدين الميموني –رحمه الله– واحد منهم، وإن لم يشتهر كغيره من العلماء، لكنّه توسّع في العلم كثيراً وتميز بتنوع التصنيف ومنها تعقباته النفيسة هذه على الإمامين البيضاوي والزمخشري في قول الله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾ [الأنبياء: 30] خير دليل على ذلك، لما فيها من عمق النظر، ودقة التأمل، وحسن التأمل، وجمع أطراف الكلام، وأمانة النقل والنقد، فهو بحقّ صاحب معلمة علمية يستحق من أجلها تحقيق كتبه.

ملخص الرسالة

يسعى هذا البحث إلى دراسة وتحقيق مخطوط "تفسير قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾ للعلامة المحدِّث المفسِّر اللغوي الأصولي إبراهيم بن محمد بن عيسى المأموني (الميْمُوني) (ت بعد سنة 1079هـ)"، تتجلى إشكالية البحث في مدى صحة نسبة هذا المخطوط لصاحبه إبراهيم بن محمد بن عيسى المأموني، كما تتمثل في عدم تناول هذا المخطوط بالتحقيق من قِبَل الباحثين؛ إضافة إلى عدم وضوح منهج الشيخ في مؤلّفه هذا. ويعتبر هذا البحث مهما؛ لأن مكانة المخطوط من مكانة مؤلّفه العلامة الميموني المعروف بتضلعه في العلوم العقلية وبتتبع الدقائق واستخراج الفرائد وحسن تعقّبه للعلماء؛ فالاعتناء بهذا المخطوط ضروري ومهم. اعتمد الباحث في عمله على هذا الكتاب المنهجَ الوصفي الاستقرائي والتحليلي. من أهم ما توصل إليه الباحث في بحثه هذا ما يلي: أن العلامة الميموني أبدع في ملاحظة الجوانب البلاغية والبيانية في دراسته لهذه الآية، وأن هذا المصنف يعدّ مزيجاً من التفسير الموضوعي مع بروز علمي الكلام والبلاغة بصورة خاصة، ومما توصل إليه البحث كذلك عنايةُ العلامة الميموني بتحرير الألفاظ والتعريفات التي ينبني عليها فهم الآية.

الكلمات المفتاحية: حاشية، كلّ شيءٍ، البيضاوي، الميموني، تحقيق.

ÖZET

Bu araştırma İbrahim bin Muhammed bin İsa el-Ma'mūnî'nin (El-Maimūnî) (öl. 1079 H.)". Araştırma problemi, el yazmasının yazara özgünlük atfedilmesinin doğrulanması ve ardından bu el yazmasında El-Ma'mūnī'nin yaklaşımının vurgulanması yoluyla bu yazmanın yararlılığını göstermekte kendini gösterir. Bu araştırma önemlidir; Yazarı konumundan dolayı aklî ilimlerdeki uzmanlığı ile tanınan büyük âlim Me'mūnî'dir. Bu nedenle, bu el yazmasına dikkat etmek gerekli ve önemlidir. Araştırmacı, bu kitabı incelerken tanımlayıcı, tümevarımcı ve analitik yaklaşıma güvenmiştir. Araştırmanın en önemli bulguları arasında şunlar yer almaktadır: El-Memūnî, bu ayeti incelerken belagat ve grafik yönlerine dikkat çekmekte çok başarılı olmuştur. Ve bu çalışma, özellikle konuşma ve belagat biliminin ortaya çıkışı ile tematik yorumun bir karışımıdır. Araştırmanın bulguları arasında Al-Ma'mūnī'nin ayet anlayışının dayandığı terim ve tanımları düzenlemeye dikkat etmesi de bulunmaktadır.

Anahtar kelimeler: her şey, el-Beydavi, el-Zemahşeri, el-Maymuni, Taḥqīq.

ABSTRACT

This research seeks to study and investigate the manuscript of "The Interpretation of the Almighty's Saying: {And We made from water every living thing} by Ibrahim bin Muhammad bin Isa Al-Ma'mūnī (Al-Maimūnī) (d. after the year 1079 AH)". The research problem is manifested in showing the usefulness of this manuscript, by verifying the authentic attribution of the manuscript to the author, and then highlighting the Al-Ma'mūnī's approach in this manuscript. This research is important; Because of the status of its author, the great scholar Al-Ma'mūnī's, who is well known for his expertise in rational sciences. Hence, taking care of this manuscript is necessary and important. In his study of this book, the researcher relied on the descriptive, inductive and analytical approach. Among the most important findings of the research are the following: Al-Ma'mūnī excelled in noting the rhetorical and graphic aspects in his study of this verse. And that this work is a mixture of thematic interpretation with the emergence of the science of speech and rhetoric in particular. Among the findings of the research is also Al-Ma'mūnī's attention to editing the terms and definitions on which understanding the verse is based.

Keywords: Ḥāshiyyah, Everything, Al-Baydāwī, Al-Maymëni, Taḥqīq.

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin Adı	BEYZÂVÎ'DEKİ "BİZ HER CANLIYI SUDAN YARATTIK" (ENBİYA-30) AYETİNİN TEFSİRİ ÜZERİNE İBRAHİM B. MUHAMMED B. İSA EL-ME'MÛNÎ'NİN (MEYMÛNÎ) [Ö. HİCRİ 1079'DAN SONRA] HAŞİYESİ - ARAŞTIRMA VE TAHKİK
Tezin Yazarı	Rafıd Khalaf Yassen YASSEN
Tezin Danışmanı	Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI
Tezin Derecesi	Yüksek Lisans
Tezin Tarihi	24.02.2023
Tezin Alanı	Temel İslam Bilimleri(
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	138
Anahtar Kelimeler	Her Şey, El-Beydavi, El-Zemahşeri, El-Maymuni, Taḥqīq.

بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية)

عنوان الرسالة	حاشية العلامة إبراهيم بن محمد بن عيسى المأموني (المِيْمُوني) (ت بعد سنة 1079هـ) على تفسير البيضاوي في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: 30]: دراسة وتحقيق.
اسم الباحث	رافد خلف ياسين ياسين
اسم المشرف	د. محمد أمين حسيني
المرحلة الدراسية	الماجستير
تاريخ الرسالة	24/02/2023
تخصص الرسالة	العلوم الإسلامية الأساسية
مكان الرسالة	جامعة كارابوك– معهد الدراسات العليا
عدد صفحات الرسالة	138
الكلمات المفتاحية	حاشية، كلّ شيءٍ، البيضاوي، الميموني، تحقيق.

ARCHIVE RECORD INFORMATION

Name of the Thesis	THE INTERPRETATİON OF THE VERSE: "WE MADE FROM WATER EVERY LİVİNG THİNG" OF IMAM AL-MA'MŪNĪ (DİED AFTER: 1079H), A STUDY AND INVESTİGATİON.
Author of the Thesis	Rafıd Khalaf Yassen YASSEN
Advisor of the Thesis	Assist. Prof. Dr. Mohamed Amine HOCINI
Status of the Thesis	Master
Date of the Thesis	24.02.2023
Field of the Thesis	Basic Islamic Sciences
Place of the Thesis	UNIKA/IGP
Total Page Number	138
Keywords	Ḥāshiyyah, Everything, Al-Baydāwī, Al-Maymëni, Taḥqīq.

مشكلة البحث:

تتمثل إشكالية البحث في تحقيق نسبة المخطوط "تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ للعلامة المحدِّث المفسِّر اللغوي الأصولي إبراهيم بن محمد بن عيسى المأموني (الميْمُوني) (ت بعد سنة 1079هـ)" لصاحبه العلامة الميموني، كما تتمثل في عدم تحقيق هذا المخطوط من قِبل الباحثين، إضافة إلى ذلك غموض منهج الإمام في مؤلَّفه هذا.

أسئلة البحث:

هذا البحث هو محاولة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- من هو العلامة المأموني، وما مدى صحة نسبة هذا المخطوط له؟

2- ما منهجه العلامة المأموني (الميْمُوني) في مصنّفه هذا؟

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في ما يلي:

1- ترجمة العلامة إبراهيم بن محمد بن عيسى المأموني (الميْمُوني)، وبيان مدى صحة نسبة هذا المخطوط له.

2- إبراز منهج العلامة الميموني في مخطوطه هذا.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا المخطوط من خلال المكانة العلمية التي يتميّز بها صاحب المخطوط؛ فهو من العلماء المبرّزين الذين لهم مشاركة في شتّى أنواع العلوم النقلية والعقلية، وتميّز بالاستقلال بالنظر في مسائل عدّة، مما ظهرت بصمات، واضحة بجلاء في هذا المخطوط. وإضافة إلى ذلك أن البحث الحالي يُعنى بتحقيق مخطوط علمي هام جدا في بابه، وفي تحقيقه إحياء لتراث الأمة المجيد، واستخراج ما اندثر من هذه الأعمال العظيمة، لا سيَّما إذا

كان المخطوط يُعنى بالقرآن الكريم وعلومه كحال مخطوطنا. وكذلك إظهار جهود أحد العلماء الأكابر —من ذلك القرن – ممن لم يعنَ أحد بإخراج نتاجه العلمي إلى حيز المطبوعات.

منهج البحث:

سيعتمد الباحث تحقيق هذا المخطوط المنهج الوصفي الاستقرائي وذلك لاستقراء كامل المخطوط وقراءته قراءة فاحصة دقيقة. وكذلك سيعتمد على المنهج التحليلي. وأما بالنسبة للخطوات العملية فسيأتي بيانها في عنوان (طريقة العمل في المخطوط). وكذلك سيعتمد الباحث على المنهج المقارن حيث إنه سيقابل بين نسخ المخطوط ويقارن بينها.

حدود البحث:

حدود البحث موضوعية تتمثل في دراسة تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ فقط، ولا تتناول غيرها من الآيات، كما لا تتناول غيرها من مؤلفات الإمام الميموني.

الدراسات السابقة:

بعد البحث في الكتب والمؤلفات لم يقف الباحث على دراسة حول هذا المخطوط الذي اخترناه.

وأما الدراسات التي تناولت تفسيري الزمخشري والكشاف من حيث الجملة فعديدة منها:

1- حاشية الكشف عن مشكلات الكشاف، عمر بن عبد الرحمن الفارسي القزويني ت 745هـ، من أوله إلى نهاية الآية " 23 " من سورة البقرة: دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه تحقيق الطالب عمار يونس عبدالرحمن، إشراف محيي هلال السرحان، كلية الإمام الأعظم الجامعة العراق 2010م.

2- الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، ويسمى أيضاً: الانتصاف من صاحب الكشاف، لابن المنيّر أحمد بن محمد السكندري (ت683 هـ)[1].

[1] ينظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون**، 434/1.

3- كتاب التقريب في التفسير (حاشية على الكشاف)، للإمام النحوي المفسر أبي الفتح محمد بن مسعود السيرافي (ت712هـ) وقد اختصر فيه تفسير الكشاف وعلق عليه[1].

4- درر الأصداف من حواشي الكشاف، للعلامة يحيى بن قاسم بن عمر العلوي المعروف بابن الفاضل اليمني (ت738هـ)، وله أيضاً (تحفه الأشراف في حلّ غوامض الكشاف)[2].

5-حاشية فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، للعلامة شرف الدين الحسن بن محمد الطيبي، (ت743هـ)، وهي حاشية على الكشاف، مطبوعة.

أما الحواشي المكتوبة على تفسير البيضاوي فهي كثيرة جدا وصل بها صاحب «كشف الظنون» إلى نحو خمسين، منها ما يقع في مجلدات، ومنها دون ذلك، وهي تعكس أهمية هذا التفسير، ومنها:

1- حاشية العالم الفاضل محيي الدين محمد بن الشيخ مصلح الدين مصطفى القوجوي المتوفى سنة إحدى وخمسين وتسعمائة (ت 951هـ).

2- حاشية العالم مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم المشهور بابن التمجيد (ت نحو 880هـ)، مطبوعة.

3- حاشية الفاضل القاضي زكريا بن محمد الأنصاري المصري المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة (926هـ) وهي في مجلد سماها «فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل».

4- حاشية الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة (ت 911هـ)، وهي في مجلد أيضا سماه «نواهد الأبكار وشوارد الأفكار»، مطبوع.

5- حاشية الفاضل أبي الفضل القرشي الصديقي الخطيب المشهور بالكازروني المتوفى في حدود سنة أربعين وتسعمائة (945هـ)، وهي حاشية لطيفة في مجلد[1] وغيرها.

---

[1] ينظر: الأدنروي، **طبقات المفسرين**، 304، **كشف الظنون**، 461/1.

[2] ينظر: **كشف الظنون**، 1480/2.

الفجوة البحثية:

مع انعدام دراسات سابقة ذات صلة بموضوع مخطوطتنا قيد الدراسة؛ فإن هذه الدراسة ستقوم بسّد فجوة بحثية حقيقية، حيث إنها ستحقق المخطوط وتقدمه للقراء الكرام؛ ليستفيدوا منه.

سبب اختيار الموضوع:

إنِّ من الأسباب التي دعتني إلى اختيار موضوعي في تحقيق هذا الكتاب هو أنني وجدتُ في تحقيقيه أمراً في منتهى الأهمّية؛ إذ إن المصنّف أراد به خدمة كتاب الله تعالى من خلال تعليقات دقيقة على تفسير البيضاوي، وكذلك ميلي لكلّ ما يتعلّق بتفسير كتاب الله تعالى.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

أثناء إعداد هذا البحث واجهتني مجموعة من الصعوبات والمتمثلة في الآتي:

1- كثرة الإحالات من المؤلف وبعضها يعود إلى مخطوطات عزَّ عليّ وجودها.

2- صعوبة الحصول على مصادر ذكرها المؤلف رحمه الله تعالى.

3- الوضع الأمني والاقتصادي الذي تعيشه البلاد بصورة عامة تزامناً مع دراستي.

ولا أنسى جهود أستاذي المشرف على رسالتي فقد يَسّر لي الكثير من المصاعب التي واجهتني. ولله الحمد والشكر الأتمان الأكملان، الميّسر المعين، وأسأله جل جلاله الذي كان خير مُعين لي على خدمة هذا الكتاب وأن يمن عليَّ بحسن النية وقبول العمل واكتماله آمين.

---

[1] ينظر: **تفسير البيضاوي**، 1/15-20 من مقدمة محققه محمد عبد الرحمن المرعشلي، (بيروت: طبعة دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي).

القسم الدراسي: الدراسة النظرية

سيتحدث الباحث في هذا القسم عن الشيخ العلامة الميموني وذلك ببيان اسمه ونسبه، وأسرته، وثناء العلماء عليه، ومشايخه، وتلاميذه، وآثاره العلمية، وولادته ووفاته. وبالإضافة إلى ذلك سيقوم الباحث بوصف المخطوط وطريقة العمل، مع إبراز منهجية في كتابه هذا.

المبحث الأول: ترجمة العلامة الميموني رحمه الله تعالى:

أولا: اسمه ونسبه:

هو الشيخ إبراهيم بن محمد بن عيسى بن أحمد بن عبد الرحمن المصري الشافعي، الملقب برهان الدين الميموني المكي الشافعي الإمام العلامة الفهامة المحقق المدقق خاتمة الأساتذة المتبحرين[1].

ثانيا: أسرته:

لم أقف من أخبار أسرته إلا على من يلي:

1- أبوه الشيخ العلامة الفقيه محمد بن عيسى الميموني الشافعي – وسيأتي ذكره وترجمته في مشايخه.

2- أخوه الأكبر: أبو السعود الميموني – شارك أخاه إبراهيم في كثير من مشايخه الآتي ذكرهم إلا أنه لم يشتغل بالعلم، ولا تصدى للإقراء.

وقد أجاز للعلامة المؤرخ الرحّالة أبي سالم العياشي مروياته عن سائر أشياخه، ومن كبارهم عبد الله الدنوشري[1] صاحب الحواشي على الشيخ خالد الأزهري[2] .

---

[1] ينظر: محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (المتوفى: 1111هـ)، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، (بيروت: دار صادر)، 46/1، محمد بن أبي بكر بن أحمد الشلي باعلوي، **عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر**، تحقيق: إبراهيم أحمد المقحفي، (صنعاء: مكتبة تريم الحديثة – مكتبة الإرشاد، ط1، 1424هـ- 2003م)، ص331، وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي، **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم»**، (مانشستر – بريطانيا: مجلة الحكمة، ط1، 1424هـ - 2003م)، 102/1، عادل نويهض، **معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»**، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد، (بيروت – لبنان: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط3، 1409هـ- 1988م)، 21/1.

ولده أحمد –وهو معيد درسه– برع بالتلقي عنه، ومات قبل أبيه بثلاثة أشهر[3].

ثالثا: ثناء العلماء عليه:

نال العلامة أبو إسحاق إبراهيم الميموني الثناء الكثير العاطر من كل الذين ذكروا له ترجمة، وسأذكر هنا بعضاً من نصوصهم:

قال الحموي: "الشيخ الإمام، العلامة الفهامة المحقق، شيخ الإسلام والمسلمين، وبقية السلف الصالحين، وخاتمة المحققين، كان فريد عصره في علوم التفسير والعربية، حافظاً مفنناً متضلعاً من العلوم العقلية، مشهوراً بالعلم عند الكبراء"[4].

وقال العياشي: "شيخنا الأبرّ، الأتقى الأطهر، ذو الهمة العلية، والمناقب الزكية، الفقيه المعقولي، المحدث البياني"[5].

وقال حاجي خليفة: "الشيخ الإمام الفاضل ... أبلغ ما كان مشهورا فيه علم المعاني والبيان حتى قلّ من يناظره فيهما"[6].

وقال محمد بن الطيب القادري: "الشيخ المعقولي البياني"[7].

---

[1] الشَّيخ العلامة الماهر في الفنون النحوي المحقق عبد الله بن عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الدنوشري الشَّافعيّ (ت1025هـ)، ينظر: **عقد الجواهر والدرر**، ص41، مصطفى بن فتح الله الحموي، **فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر**، تحقيق عبد الله الكندري، (دار النوادر، ط1، 2011م)، 422/4، **نشر المثاني**، 1744/4، **ريحانة الألبا**، 85/2، **خلاصة الأثر**، 53/3، **المربى الكابُلي**، ص186.

[2] أبو سالم العياشي، **اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر**، تحقيق ودراسة: نفيسة الذهبي، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 1996م)، ص126.

[3] ينظر: **خلاصة الأثر**، 46/1، **عقد الجواهر والدرر**، ص332، الحموي، **فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر**، 16/3.

[4] الحموي، **فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر**، 15/3.

[5] العياشي، **اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر**، ص123.

[6] مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى 1067 هـ)، **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، (إستانبول – تركيا: مكتبة إرسيكا، 2010م)، 1/ 59.

[7] محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق: محمد حجي، أحمد توفيق، (الرباط: مكتبة الطالب، 1402هـ-1982م)، 376/2.

وقال الإفراني: "الشيخ الإمام العلامة الهمام علم الأعلام أبو إسحاق، نزيل مصر، وشيخ الجماعة كلها... متضلعاً بسائر الفنون خصوصاً علم البيان فإنه انفرد في تحقيقه عن سائر علماء عصره"[1].

" كان آية ظاهرة في علوم التفسير والعربية أعجوبة باهرة في العلوم العقلية والنقلية حافظا متفننا متضلعا من الفنون، مشهورا خصوصا عند القضاة وأرباب الدولة وأبلغ ما كان مشهورا فيه علم المعاني والبيان حتى قلّ من يناظره فيهما، وسئل بعض أهل التحقيق من قضاة مصر عنه، فقال: هو رجل لو سئل عن مسألة في المعاني والبيان لأملى عليها كراريس عديدة"[2].

وقال المحبي: "كان مترفها في عيشه، كريم النفس، رقيق الطبع، حسن الخلق، فصيح اللسان، وجيها، مجللا عند عامة الناس وخاصتهم مسموع الكلمة، وإذا حضر مجلسا فيه علماء يكون هو المتكلم من بينهم والمشار إليه فيهم، واجتمع فيه حسن التقرير وتحبير التأليف والتحرير"[3].

رابعا: مشايخه:

وهم جمع كبير منهم:

1. العلامة الفقيه منصور الطَّبلاوي، سبط ناصر الدين مُحَمَّد بن سالم، النحوي اللغوي الشَّافعيّ المصري (ت1014هـ)[4].
2. سالم بن مُحَمَّد عز الدين بن مُحَمَّد ناصر الدين بن عز الدين بن ناصر الدين بن عز العرب أبو النجا السنهوري المصري المالكي الإمام الكبير المحدِّث الحجة الثبت خاتمة الحفاظ (ت 1015هـ)[1].

---

[1] محمد بن الحاج بن محمد بن عبد الله الصغير الإفراني، **صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر**، تحقيق: د. عبد المجيد خيالي، (الدار البيضاء: مركز التراث الثقافي المغربي، ط1، 1425هـ- 2004م)، ص259.

[2] ينظر: المحبي، **خلاصة الأثر**، 46/1.

[3] ينظر: المحبي، **خلاصة الأثر**، 46/1.

[4] ينظر: **خلاصة الأثر**، 46/1، **عقد الجواهر والدرر**، ص332، **نشر المثاني**، 2/ 377، الإفراني، **صفوة من انتشر**، ص262.

3. الإمام العلامة الجامع بين العلوم العقلية والنقلية شهاب الدين أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد السنهوريّ (ت1016هـ)[2].

4. محمد بن عيسى هو الشيخ الإمام، عالم عصره، وواحد مصره، كان جليل المقدار، لا يشق له غبار، مولده في نيف وثلاثين وتسعمائة، وقرأ على والده، وبه تخرج.

وأخذ عن الشمس محمد الرملي، والشيخ شهاب الدين البلقيني، والشيخ أحمد قاسم العبادي، والشيخ محمد شمس الدين الصفوي الشافعي الواعظ، والشيخ عبد الحميد السمهودي.

وعنه كثير، منهم: ولده محمد، وسلطان، ومحمد البابلي، ومن في طبقتهم.

وله من المؤلفات: مختصر الآيات البينات للفهامة ابن قاسم، ورسائل تتعلق بآيات شريفة قرآنية، توفي في شهر صفر سنة ثلاث وعشرين وألف، ودفن في تربة المجاورين[3] .

وقد لازم والده محمد بن عيسى سنين وكان يحضر معه وهو صغير درس الشمس الرملي وأجازه بمروياته[4].

5.علي بن يحيى الملقَّب بنور الدّين الزَيَّاديّ المصريّ الشَّافعيّ الإمام الحجَّة العليّ الشأن رئيس العلماء بمصر (ت 1024هـ)، والزيَّادي بفتح الزاي وتشديد الياء نسبة لمحلة زيَّاد بالبحيرة[5].

---

[1] ينظر: **عقد الجواهر والدّرر**، ص144، **خلاصة الأثر**، 204/2، **فوائد الارتحال**، 277/4-279، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، ص191، **المربى الكابلي**، ص189، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، 418/1، **الأعلام**، 72/3، **اقتفاء الأثر**، ص124، **نشر المثاني**، 2/ 377.

[2] ينظر: **فوائد الارتحال**، 425/2-426، **الأعلام**، 72/3، **معجم المؤلفين**، 204/4.

[3] ينظر: الحموي، **فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر**، 322/1-323.

[4] ينظر: **خلاصة الأثر**، 46/1، **عقد الجواهر والدرر**، ص331.

[5] ينظر: **لطف السمر**، 568/2، **عقد الجواهر والدّرر**، ص143، **خلاصة الأثر**، 195/3-196، **فوائد الارتحال**، 383/5-390، **المربى الكابلي**، ص1191، **اقتفاء الأثر**، ص124، **نشر المثاني**، 2/ 377، **صفوة من انتشر**، ص262.

6. أبو بكر بن إسماعيل ابن القطب الرباني شهاب الدين الشنواني المولد والمنشأ، ثم المصري، وجده الأعلى ابن عمر سيدي الشيخ علي بن وفا، الشريف الوفائي التونسي، الشيخ الإمام الأستاذ، علامة زمانه في سائر الفنون، سيبويه دهره، وشافعي عصره[1].

7. إبراهيم بن إبراهيم بن علي اللقاني (ت 1040هـ)، شيخ المالكية عالمها ومدرسها بمصر. كان إمام أهل وقته، مشهورا بالعلم والصلاح والولاية[2].

8. الشيخ الإمام المحقق شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد بن علي الغنيمي الأنصاري القاهري الحنفي (ت1044هـ)[3].

9. الإمام أبو الإرشاد نور الدين علي بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن الأُجهوريّ القاهريّ المالكيّ، شيخ المالكية في عصره وصدر الصدور في مصره، إمام الأئمة، وقدوة الزهاد، المحدِّث الرُّحلة الكبير الشأن (ت 1066هـ)[4]، والأُجهوري: بضم الهمزة، وسكون الجيم، وضم الهاء، نسبة إلى أُجْهور الورد، قرية مصر بساحل البحر من عمل القليوبية[5].

10. أبو عبد الله محمد بن شهاب الدين أحمد الرملي الفقيه الشافعي[6].

---

[1] **خلاصة الأثر**، 1 /79- 81، الحموي، **فوائد الارتحال ونتاج السفر في أخبار القرن الحادي عشر**، 178/3-182، **ريحانة الألبا**، 301/1، **نشر المثاني**، 1742/4-1743، **ديوان الإسلام**، 162/3، **المربى الكابلي**، ص188، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، 419/1، **عقد الجواهر والدرر**، ص331 -332.

[2] محمد بن أحمد الحضيكي (المتوفى: 1189هـ)، **طبقات الحضيكي**، تحقيق: أحمد بومزكو، (الدار البيضاء: النجاح الجديدة، ط1، 1427هـ - 2006م)، ص132، **صفوة من انتشر**، ص262.

[3] ينظر: **صفوة من انتشر**، 391/3، **المربى الكابلي**، ص185، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، **الأعلام**، (دار العلم للملايين، الخامسة عشر - أيار / مايو 2002م)، **الأعلام**، 237/1، **معجم المؤلفين**، 132/2، **خلاصة الأثر**، 46/1، **نشر المثاني**، 2/ 377، **صفوة من انتشر**، ص262.

[4] ينظر: **فوائد الارتحال**، 281/5-291، **عقد الجواهر والدّرر**، ص284-287، **خلاصة الأثر**، 157/3، **نشر المثاني**، 1465/4، **المربى الكابلي**، ص185-186، **صفوة من انتشر**، ص262.

[5] **فوائد الارتحال**، 291/5.

[6] **اقتفاء الأثر**، ص124. وينظر: **نشر المثاني**، 2/ 377، **صفوة من انتشر**، ص262.

11. محمد بن عمر الخفاجي والد الشهاب المقدم ذكره المصري الشافعي أحد أجلاء العلماء في عصره، كان من الفضل في المكانة السامية والهضبة العالية مفننا بارعا محققا مدققا مشهور الصيت ذائع الذكر، أخذ عن كبار الشيوخ وتصدر للإفادة والتدريس وانتفع به جماعة من كبار العلماء منهم أبو بكر الشنواني وكفاه بتتلمذ هذا له مفخرة.

ولزمه ابنه الشهاب وتأدب به وعليه، تخرج في كثير من الفنون وبالجملة فجلالته وعظم قدره أشهر من أي يذكر وكانت وفاته في سنة إحدى عشرة بعد الألف[1].

12. أبو العباس أحمد الخطيب الشربيني[2].

13. محمد الشبراوي المالكي[3].

14. عثمان الغزي المالكي[4].

15. طه الميناوي[5].

وغيرهم من علماء عصره، وأجازه جلّ شيوخه[6].

خامسا: تلاميذه:

1. الشيخ الإمام العلامة فقيه الحنفية شاهين بن منصور بن عامر الأرمناوي الحنفيّ أفقه الحنفية في عصره (ت 1100هـ)[7].

2. الإمام المحدِّث الإخباري مصطفى بن فتح الله الحموي الحنفيّ المكّيّ (ت1124هـ)[1].

---

[1] **خلاصة الأثر**، 76/4، **اقتفاء الأثر**، ص124. وينظر: **نشر المثاني**، 2/ 377.

[2] **اقتفاء الأثر**، ص124. وينظر: **نشر المثاني**، 2/ 377.

[3] **اقتفاء الأثر**، ص124. وينظر: **نشر المثاني**، 2/ 377.

[4] **اقتفاء الأثر**، ص124. وينظر: **نشر المثاني**، 2/ 377.

[5] **اقتفاء الأثر**، ص124. وينظر: **نشر المثاني**، 2/ 377.

[6] ينظر: **خلاصة الأثر**، 46/1.

[7] ينظر: **خلاصة الأثر**، 46/1، **عقد الجواهر والدرر**، ص332، **فوائد الارتحال**، 287/4-289، **المربى الكابلي**، ص224-225، **عجائب الآثار**، 120/1.

3. أحمد بن شهاب الدين العجمي الشافعي الشيخ الإمام الفاضل، العالم الكامل، كان فقيهاً عالماً بالحديث وعلله ورجاله، موصوفاً بالخير والصلاح، مشاركاً في علوم عديدة، مرجعاً لأفاضل العصر في مراجعة المسائل المشكلة[2] .

4. المفتي عبد القادر بن عمر البغدادي[3].

5. عبد الله الكردي الشافعي، الشيخ الإمام العلامة[4].

6. ولده أحمد –وهو معيد درسه– برع بالتلقي عنه ومات قبل أبيه بثلاثة أشهر[5].

7. العلامة عبد الله بن محمد العياشي من المغرب، لازمه، وأخذ عنه، جملة صالحة من جامع الترمذي، وطرفاً من صحيحي البخاري، ومسلم، ومن الشفا، ومن المواهب، وثلاثيات البخاري، وعشاريات ابن حجر، وثنائيات الموطأ، والمسلسل بالمصافحة من مسلسلات ابن الجزري، والمسلسل بالأولية[6].

8. وقيل: إن شيخ الإسلام أبا الضياء علي الشبراملسي حضر درسه في الجامع الأزهر في شرح التلخيص للسعد[7].

سادسا: آثاره العلمية:

وتصانيفه كثيرة منها:

1. حاشية على مختصر المعاني[8].

---

[1] ينظر: **فوائد الارتحال**، 14/3، **عجائب الآثار**، 125/1، **المربى الكابلي**، ص200.

[2] ينظر: **خلاصة الأثر**، 46/1، **فوائد الارتحال**، 336/2.

[3] ينظر: **خلاصة الأثر**، 46/1، **عقد الجواهر والدرر**، ص332.

[4] ينظر: **فوائد الارتحال**، 251/4

[5] ينظر: **خلاصة الأثر**، 46/1، **عقد الجواهر والدرر**، ص332، **فوائد الارتحال**، 16/3.

[6] **اقتفاء الأثر**، ص123، عبد الله بن محمد العياشي، **الرحلة العياشية للبقاع الحجازية المسمى ماء الموائد**، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، د.ت)، 460/2، وينظر: **فوائد الارتحال**، 16/3، **نشر المثاني**، 376/2 – 377.

[7] ينظر: **عقد الجواهر والدرر**، ص 332.

[8] ينظر: **خلاصة الأثر**، 47/1، **عقد الجواهر والدرر**، ص332، **هدية العارفين**، 32/1.

2. حاشية على المواهب اللدنية[1].

3. حاشية على تفسير البيضاوي – وهي محل دراستي-[2].

4. وله معراج في مجلد ضخم[3].

5. بعض تعليقات على شرح التلخيص للمولى عصام الدين المسمى بالأطول[4].

6. تحريرات على حاشية الجامي له أيضا[5].

7. تهنئة الإسلام ببناء بيت الله الحرام، وهو كتاب بديع حافل، ألفه سنة 1039هـ[6].

8. صنف تجريد الحاشية للعصام على الكافية لابن الحاجب في النحو[7].

9. حاشية على شرح الكافية[8].

10. رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: 56][9].

11. شرح منهاج الطالبين للنووي في الفروع[10] .

12. كشف الغشاء عن تفسير قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: 49][11] .

13. نتيجة الفكر ونخبة النظر في جمع الآيات الدالة على الحشر[1].

---

[1] ينظر: **خلاصة الأثر**، 47/1، **عقد الجواهر والدرر**، ص332، **هدية العارفين**، 32/1، **الأعلام**، 67/1، **معجم المؤلفين**، 104/1، **كشف الظنون**، 2/ 1896.

[2] ينظر: **خلاصة الأثر**، 47/1، **هدية العارفين**، 32/1، **الأعلام**، 67/1، **معجم المؤلفين**، 104/1.

[3] ينظر: **خلاصة الأثر**، 47/1، **هدية العارفين**، 32/1.

[4] ينظر: **خلاصة الأثر**، 47/1.

[5] ينظر: **خلاصة الأثر**، 47/1، **كشف الظنون**، 1370/3.

[6] **اقتفاء الأثر**، ص125. وينظر: **نشر المثاني**، 378/2، **هدية العارفين**، 32/1، **الأعلام**، 67/1، **معجم المؤلفين**، 104/1.

[7] **هدية العارفين**، 32/1، **معجم المؤلفين**، 104/1.

[8] **هدية العارفين**، 32/1.

[9] **هدية العارفين**، 32/1

[10] **هدية العارفين**، 32/1

[11] **هدية العارفين**، 32/1

وغيرها من التصانيف[2] .

سابعا: مولده ووفاته:

كانت ولادته في سنة إحدى وتسعين وتسعمائة وتوفي يوم الثلاثاء ثاني عشر شهر رمضان سنة تسع وسبعين وألف، وقد ناهز التسعين، وكان له مشهد عظيم ودفن بتربة المجاورين[3] والميموني نسبة إلى منية ميمون من الصعيد[4].

المبحث الثاني: وصف المخطوط وطريقة العمل فيه:

أولا: وصف المخطوط:

يجري التحقيق على نسختين خطيتين هما:

النسخة الأولى: من محفوظات مكتبة أورخان غازي التركية تقع في 33 ورقة، كل ورقة فيها لوحتان، كل لوحة فيه ثلاثة وعشرون سطراً، وكل سطر منها فيه ما يقارب 12-14 كلمة تقريباً.

خطها واضح جدا، شبه خالية من الهوامش، معلّمة بالحمرة في بعض الكلمات.

ابتدأت بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله أظهر لبيان ما خفي من إعجازه كتابه العزيز.....

وختمت بقوله: وآخر دعوتنا لأرحم الراحمين، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وذريته وسلّم، آمين.

مكتوبة بخط التعليق، وخطها جيد وواضح، ولا يوجد فيها طمس.

تقع ضمن مجموع مشتمل على عدة مخطوطات في المكتبة أعلاه تحت الرقم: 682. الأوراق من 49-81.

---

[1] **هدية العارفين**، 32/1

[2] ينظر: محمود حسن خان التونكي المولوي، **معجم المصنفين**، (بيروت – سوريا: مطبعة وزنكوغراف طبارة)، 4/ 387 – 389.

[3] ينظر: **خلاصة الأثر**، 47/1، **صفوة من انتشر**، ص262.

[4] ينظر: **خلاصة الأثر**، 47/1، **صفوة من انتشر**، ص262.

ولم أقف على ناسخها، ولا تاريخ نسخها.

النسخة الثانية: من محفوظات مكتبة داماد إبراهيم باشا بتركيا.

كتب على غلافها: تعليقات على القاضي في قوله تعالى: وجعلنا من الماء.

تقع في 37 ورقة، كل ورقة فيها لوحتان، كل لوحة فيه خمسة وعشرون سطراً، وكل سطر منها فيه ما يقارب 10-11 كلمة تقريباً.

خطها واضح جدا، شبه خالية من الهوامش، معلّمة بالحمرة في بعض الكلمات، مع تصحيحات يسيرة.

ابتدأتْ بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله أظهر لبيان ما خفي من إعجازه كتابه العزيز.....

وختمت بقوله: وآخر دعوتنا لأرحم الراحمين، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وذريته وسلّم، آمين.

مكتوبة بخط التعليق، وخطها جيد وواضح، ولا يوجد فيها طمس.

تقع ضمن مجموع مشتمل على عدة مخطوطات في المكتبة أعلاه تحت الرقم: 161. الأوراق من 125-162.

ولم أقف على ناسخها، ولا تاريخ نسخها.

ثانيا: نسبة المخطوط لمصنّفه:

حاشية الميموني على قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾ [الأنبياء: 30] من تفسير البيضاوي ذكرها له جماعة منهم:

1-العلامة المحبي وقال: وله حاشية على تفسير البيضاوي[1].

2-حاجي خليفة وقال: له حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي[1].

[1] ينظر: **خلاصة الأثر**، 47/1.

3-الزركلي وقال: له تصانيف أكثرها حواش وشروح، منها (حاشية) على تفسير البيضاوي[2].

4-كحالة وقال: له تصانيف كثيرة، منها: حاشية على تفسير البيضاوي[3].

فإذاً لا شك لدي في نسبة هذه الرسالة القيمة لمصنفها العلامة إبراهيم الميموني رحمه الله تعالى.

ثالثا: طريقة العمل وصور المخطوط:

طريقة العمل في تحقيق هذا المصنَّف والتعليق عليه تتلخص في الخطوات الآتية:

1. ضبط عبارة النَّص وشكلها بحسب الوسع والطاقة، بعد نسخها ومقابلتها لمرتين، مع مراعاة علامات الإملاء والترقيم.
2. تخريج الآيات القرآنية من مواضعها في كتاب الله تعالى، ورسمها بخط المصحف وكتابتها بخط غامق.
3. تخريج الأحاديث النبوية تخريجاً موجزاً، مع بيان أقوال أهل العلم فيها صِحَّةً أو ضعفاً.
4. تخريج الآثار تخريجاً موجزاً من مظانها الأصلية غالباً.
5. إثبات الفروق بين النسختين.
6. رسمت بعض الكلمات كما جاءت في المخطوط من غير همز في آخرها مثل: الأنبيا، العلما، ....
7. عزو النقولات والاقتباسات إلى مواردها الأصلية.
8. إن تعذَّرت الإحالة إلى مصدر أصلي، وثَّقنا من غيره.
9. توضيح معاني ما يحتاج إليه من بيان ولا سيما غريب الكلمات.
10. ترجمة الأعلام ترجمة مختصرة من غير إخلال.
11. توثيق الأشعار من دواوين أصحابها وإلا من مصادر معتمدة.

---

[1] **هدية العارفين**، 32/1.

[2] **الأعلام** 67/1.

[3] **معجم المؤلفين**، 104/1.

المبحث الثالث: منهجية الميموني في كتابه هذا والمؤاخذات عليه وصور المخطوط:

أولا: منهجية الميموني:

اتبع العلامة الميموني طريقة التعقب لاثنين من أشهر المفسرين من المدرسة الكلامية وهما الإمام البيضاوي صاحب أنوار التنزيل وأسرار التأويل، والإمام الزمخشري صاحب الكشاف عن حقائق التأويل وغوامض التنزيل بخصوص آية وجعلنا من الماء كل شيء حي.

1. نبّه على كثير من تعقباته بقوله: قلتُ.
2. رجع إلى كثير من المصادر ومنها:

- كتب التفسير كالرازي وأبي حيان، والسّمين الحلبي، وبعض الحواشي التفسيرية كحواشي الكشاف وحواشي البيضاوي.

- كتب الأحاديث والآثار، ولم ينبه إلى درجة الأحاديث التي يذكرها غالبا، مع قلّة رجوعه إلى شروحات الحديث وذلك لاهتمامه بالجانب التفسيري.

- كتب الشعر والأدب، ولكنه لم ينسب أي بيت شعري لقائله، ويأتي بالشعر على وجه الاستشهاد لما يحتاج بيانه من الآي القرآني، أو على وجه المثال.

- كتب علم الكلام للرازي والغزالي والجويني والتفتازاني والبيضاوي والدواني، وينقل أحيانا آراء المعتزلة، وهذا بيّن واضح على طول كتابه.

- بعض الكتب المنطقية كشرح الشمسية.

- كتب البلاغة كالمفتاح والمطول والأطول وشروحها وحواشيها.

3. أحيانا يسمي المصدر كشرح العضدية للدواني، وأحيانا يكتفي باسم العالم وربما له أكثر من كتاب في هذا الخصوص كالبيضاوي والرازي والغزالي وغيرهم.

4. أحيانا يأتي بالنصوص بحروفها وهو الغالب، وحينا مع بعض التصرف.

5. ردّ في بعض المواطن على الفلاسفة.

6. لا يكتفي بالنقل، بل يستعمل معه النقد والتعقب وطول النفس والمباحثة العلمية المتشعبة الأطراف.

7. محاولة التوفيق بين أقوال العلماء والجمع بينها.

8. لتوغل المصنف رحمه الله تعالى في علوم البلاغة وتوسّعه فيها؛ فإنه كثير الاحتجاج والاستشهاد بفن البلاغة.

9. يجمع بين النظائر من الآيات ذات البحث المتصل ببعضه؛ ليمثل جانبا من جوانب التفسير الموضوعي، وجانبا من علم: الوجوه والنظائر.

ثانيا: المؤاخذات عليه:

1. الإغراق في علم الكلام – وهذا بيّن واضح جدا من نقولاته الكثيرة عن التفتازاني والرازي والغزالي، ومن أمثلته: أ–"قال العلامة التفتازاني في شرح المقاصد: وتحقيق هذا مع القول بأنَّ الأزلي مدلول اللفظ عسر جداً، وكذا القول بأنَّ المتصف بالمضي وغيره إنما هو اللفظ الحادث دون المعنى القديم، انتهى.

ب–"وأجاب عنه الإمام الغزالي في قواعد العقائد: بأنا نقول: يقوم بذات الله تعالى إرسال نوح معنى العبارة عنه قبل إرساله إنا نرسله، وبعد إرساله إنا أرسلنا، واللفظ يختلف باختلاف الأحوال والمعنى القائم بذاته لا يختلف فإنَّ حقيقته إنَّهُ متعلق لمخبر ذلك الخبر وهو إرسال نوح في الوقت المعلوم، وذلك لا يختلف باختلاف الأحوال".

2. التوغل في البلاغة وفنونها حتى كأننا نخرج من علم التفسير إلى علم البلاغة. من أمثلة ذلك قوله: وقد حقق السمرقندي أنَّ المجاز المرسل في الفعل تبعي كالاستعارة وإن لم يتعرض له القوم، وللعصام كلام فيه، وقد تكفّل مولانا ابن كمال الوزير بتحرير علاقة التغليب وحقّق أنَّ التغليب من أقسام المجاز المرسل..."

3. أطال النفس جداً في استعراض وجوه الجمع والتأويل في قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾ [الأنبياء: 30]، وربما خرج عن أصل الكلام إلى ما لا صلة له بعلم التفسير، بل هو أشبه وأقرب إلى العقائد حينا، والبلاغة وفنونها حينا آخر.

4. عدم حصر الكلام بعد طول البحث لنقف على نتيجة هذه الاعتراضات والتعقبات.

ثالثا: صور المخطوط:

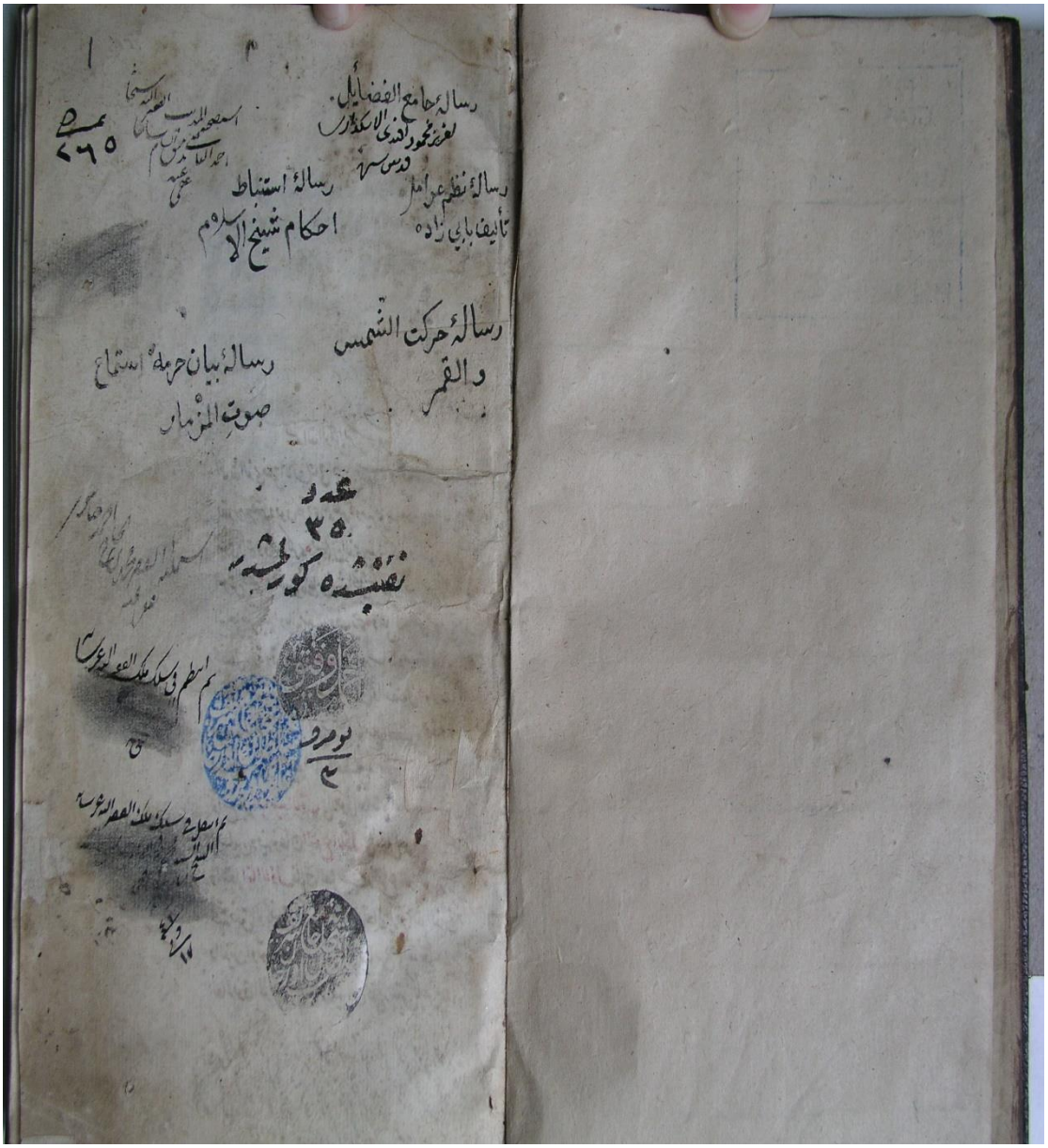

غلاف نسخة أورخان غازي

(النسخة الأولى)

الورقة الأولى وفيها لوحتان

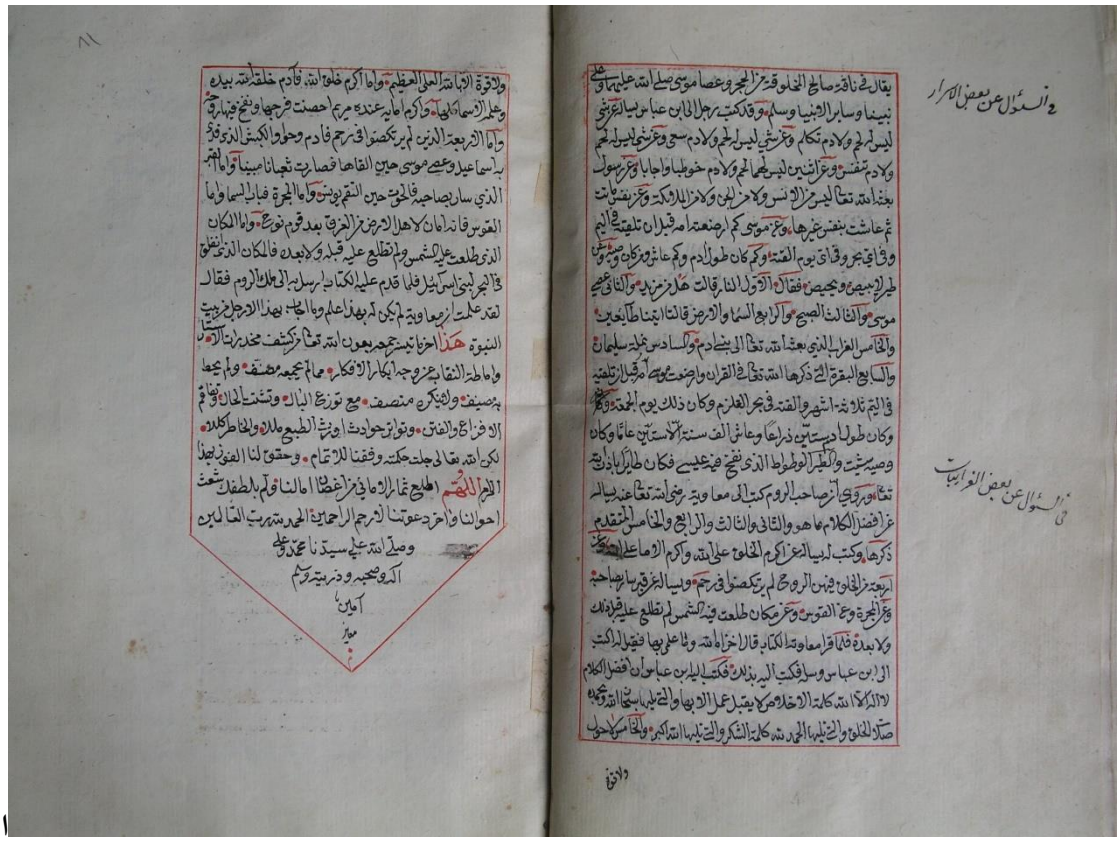

الورقة الأخيرة من النسخة الأولى

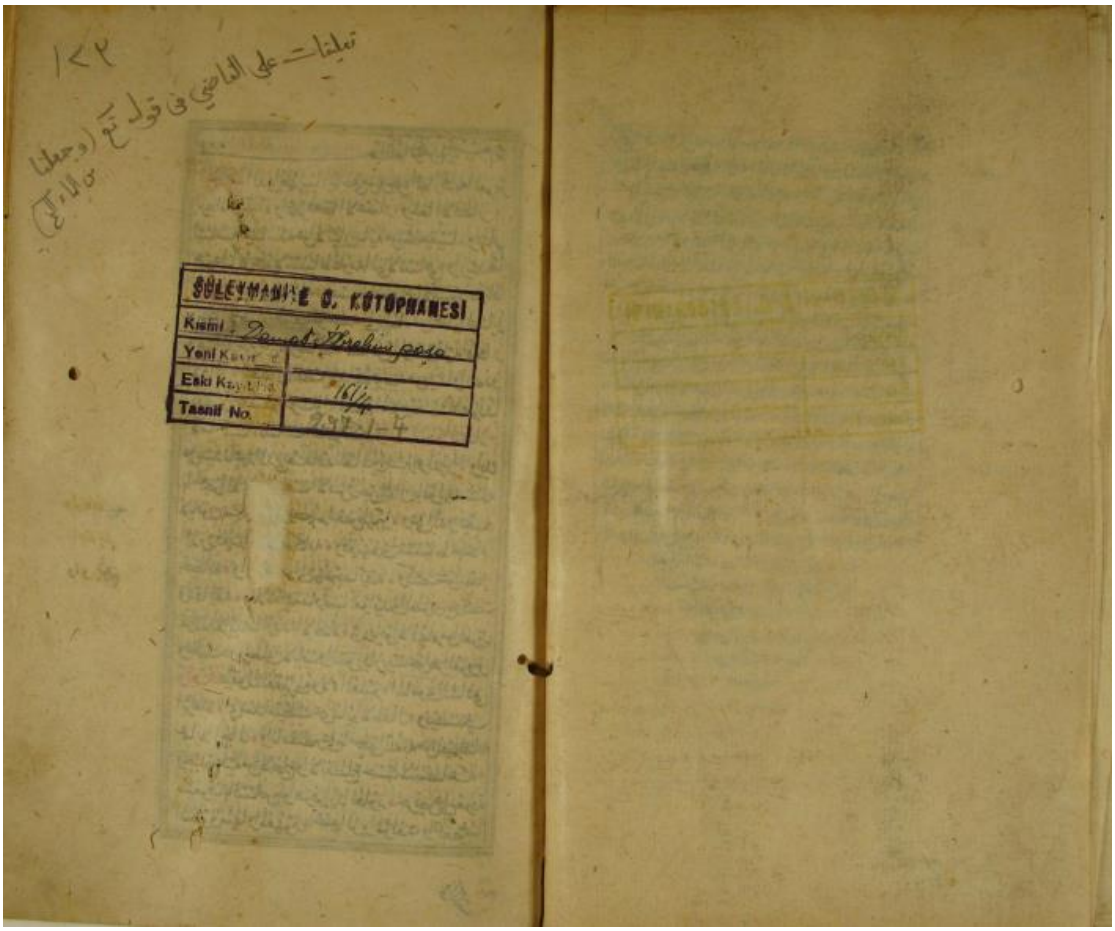

غلاف نسخة إبراهيم داماد

(النسخة الثانية)

الورقة الأولى وفيها لوحتان

(النسخة الثانية)

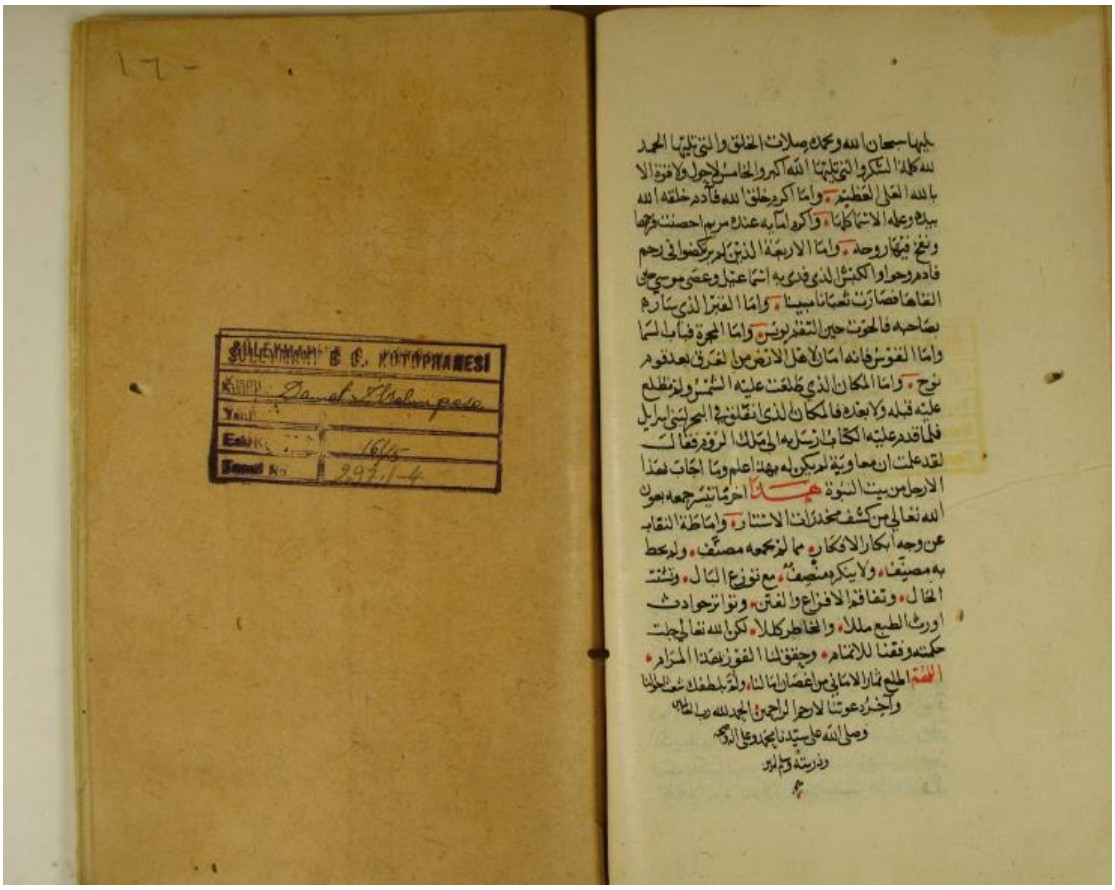

الورقة الأخيرة من النسخة الثانية

القسم التحقيقي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أظهر لبيان ما خفي من وجوه إعجاز كتابه العزيز برهاناً مبيّناً، وأعجز فصحا الأعصار، وبلغا الأقطار لتناسبه، وتناسقه عن الإتيان بآية من مثله يقيناً، وأثار همم علما كل عصر لاستنباط علومه التي لا تتناهى، وأرشدها إلى بيان ما خفي من لطائفه بحسب ما منحها من الاستعداد وآتاها، وجعل الاهتمام لكشف[1] غوامضه إلى رضاه من أعظم الوسائل، وهيّأ للأخير من أهل عنايته اقتناص ما لم تحُم عليه أفكار الأوائل، ليعلم إنَّ الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم، وتتلوا ألسنة الكل: ﴿**سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ**﴾[2]، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه الله للعالمين بشيراً ونذيراً وأيده بالمعجز الذي لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثله لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً، وعلى آله وصحبه الذين وفقهم الله بفهم كتابه وفقههم في استنباط أحكام خطابه وأورثهم[3] إلى فهم حقائقه وكشف غوامضه ودقائقه، صلاة دائمة ما رقمت الفوائد في الطروس[4]، واقتطفت ثمرات الفرائد مما أودعه الإلهام في رياض الإفهام من الغروس، ونظمت درر معاني الآيات والسور فأزرت[5] بجواهر العروس.

وبعد:

---

[1] في ب: بكشف.

[2] سورة البقرة: من الآية 32.

[3] في ب: وإرثهم.

[4] الطرس: الورقة المكتوب فيها. جمعه أطراس وطروس. ينظر: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ)، **التوقيف على مهمات التعاريف**، (القاهرة: عالم الكتب، 38 عبد الخالق ثروت ط1، 1410هـ-1990م)، ص226.

[5] زرى: و"زرى" عليه زرية و"زراية" استهزأ و"أزرى" به قصر به. ينظر: علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (المتوفى: 515هـ)، **كتاب الأفعال**، (عالم الكتب، ط1، 1403هـ -1983م)، 106/2.

فيقول الفقير إلى مولاه العليم المأموني الشافعي إبراهيم: إنّي منذ أميطت عني تمائم[1] الأطفال، وأنيطت[2] بي عمائم الرجال، وأنا مقتصر على ما سنحني[3] الله به من نعيم القناعة، وجبلني (ق1\1) عليه من الانجماح والانقطاع حسب الاستطاعة، مشغوف باقتناص جواهر فرائد العلوم حريص على معرفة المنطوق منها والمفهوم[4]، أتصفح الزبر المؤلفة، وأتفحص عما في الكتب المصنفة حتى اجتنيت من رياض أسفارها ثمار أشجارها، واستخرجت من بحار طروسها فرائد أسرارها ولا يدع[5] في ذلك، فإنَّ الفيوض الإلهية[6] ليست بوقف على أقوام دون أقوام، والعلم لم يدفن مع الذين خلفوا في سالف الأيام، فالعلوم مواهب ربّ كريم لا تعلّل أفعاله بغرض، ومآدب[7] بَرٍّ رحيم لا يبذل نواله لعوض وعمان فضله العميم دائم الفيضان قد بلغ فيضه كل مكان، واستغرق أهل كل زمان فلم تختص لأهل الأعصر الأول بل جوده إلى الأبد كالجودة[8] في الأزل (شعر):

والشَّمْسُ رَأْدَ الضُّحى *** كالشَّمْسِ في الطَّفَلِ[9]

---

[1] التميمة: عوذةٌ تعلق على صغار الإنسان مخافةَ العين وإماطة التمائم كناية عن الشرك. ينظر: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، **التعريفات الفقهية**، (دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ- 2003م)، ص62.

[2] في ب: ونيطت.

[3] أي: عرض لي. ينظر: أديب اللجمي-شحادة الخوري - البشير بن سلامة-عبد اللطيف عب - نبيلة الرزاز، **المعجم المحيط**، المراجعة والتنسيق: أديب اللجمي-نبيلة الرزاز، ص755.

[4] المنطوق: ما دل عليه اللفظ في محل النطق، أي: يكون حكما للمذكور، وحالا من أحواله. والمفهوم: ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، أي: يكون حكما لغير المذكور، وحالا من أحواله. ينظر: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، (دمشق - كفر بطنا: دار الكتاب العربي، ط1، 1419هـ- 1999م)، 36/2.

[5] في ب: بدع. وهو الصواب.

[6] أي عطاء الله الواسع. ينظر: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: 544هـ)، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، المكتبة العتيقة ودار التراث، 166/2.

[7] المأدبة: طعام يدعى إليه الناس. ينظر: جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (المتوفى: 986هـ)، **مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار**، (مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط3، 1387هـ - 1967م)، 529/4.

[8] في ب: كجوده.

[9] الرأد: من الضحى: وقت ارتفاع الشمس وانبساط النور، والطفل: الشابة الناعمة. ينظر: اللجمي وآخرون، **المعجم المحيط**، ص444.

فلذلك ترى أفرادا من الآخرين يأتون بما لم تستطعه الأوائل[1]، ويغوصون على فرائد النوادر في بحر غوامض المسائل، ومع هذا فنحن في زمنٍ العلمُ فيه قد أشرف مصابحه[2] على الانطفاء، وبساطه على الانطواء، ودنت نجوم سمائه من الغروب، كأن لم تحقق على مفرقه عصابة ذاك اللواء. شعر

كأنْ لم يكُنْ بينَ الحَجُون إلى الصَّفا *** أنِيسٌ ولم يَسْمَرْ بمكَّةَ سامِرُ[3]

فلم يبق من العلوم إلّا ما نقش في الدفاتر، (فما)[4] يسمع بعالم إلّا بمن اندرس في المقابر حتى كثر الجهل وأهله، وقلَّ العلم وأهله وصحبه، واستوطن الفضلاء زوايا الخمول مع ركوبهم في تحصيل الفضائل كل صعب وذلول، يتلقفون من كساد بضاعتهم، ويتأسفون من انعكاس أحوالهم حيث لا يلقون[5] من يرفع لهم مقداراً، ولا من يظهر لهم اعتباراً، بيد أنَّ الله تعالى أوجد لهم في هذا العصر من جعل بضاعتهم (ق1\2) نافقة، وأغصان كمامهم في روض سدته بأنواع السرور باسقة، يثابر أن يرى علماً إلّا استطلع كمام أزهاره، واستلقح أدواح أنواره، أو يبصر عالماً إلّا أحبه، وإلى حضرته أدناه وقربه، فكانت الأنفس الشريفة من العلماء تحبّ أن تأتي إلى

---

[1] وقد قيل نظماً: يَقُولُ مَنْ تَقْرَعُ أَسْمَاعَهُ *** كَمْ تَرَكَ الأَوَّلُ لِلآخِرِ

ينظر: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، 77/1.

وقال أبو العلاء المعري الشاعر المشهور:

وَإِنِي وإِن كُنْتُ الأَخِيرَ زَمَانُهُ *** لآتٍ بما لم تَسْتَطِعْه الأَوَائِلُ

أَلَا فِي سَبيل المجْدِ مَا أَنَا فَاعِلُ *** عَفَافٌ وإِقبَالٌ ومَجْدٌ ونَائِلُ

ينظر: أبو عباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسي الشُّريشي (المتوفى: 619 هـ)، **شرح مقامات الحريري**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 2006م - 1427هـ)، 1 /28.

قال الإمام اللغوي ابنُ مالكٍ (672هـ) في مفتَتَح كتابه «**التسهيل**»: (إذا كانت العلوم مِنحةً إلهيةً، ومواهبَ اختصاصيةً؛ فغيرُ مُستبعَدٍ أن يُدّخَرَ لبعض المتأخّرين ما عَسُرَ على كثيرٍ مِن المتقدّمين. ...أعاذنا اللهُ مِنْ حَسَدٍ يَسُدّ باب الإنصاف، ويَصُدّ عن جميل الأوصاف، وألهمنا شكراً يقتضي توالي الآلاء، وينقضي بانقضاء اللأواء).

[2] المصابح جمع مصباح. ينظر: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (دار الدعوة)، 505/1.

[3] قائل هذا البيت هو مضاض بن عمرو الجُرهمي مُتَشوِّقاً لمكة لما أجلتهم عنها خزاعة. ينظر: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، **لسان العرب**، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414هـ، 109/13.

[4] من النسخة: ب.

[5] في ب: يلفون.

باب عزته بما[1] عندها من الفضائل، وأن تتقرب إلى سرح معرفته بما لديها من المعارف والفواضل، وهو الإمام الذي أصبحت حدائق العلوم بغوادي أياديه رائقة الأزهار يانعة الثمار، فكأنها جنات عدن تجري من تحتها الأنهار، أزاح ظلم الظلم عن بسيط الأرض فأصبحت مستنيرة الأطراف، وأنار أصقاع البلاد بكواكب مواكبه فأصبحت مشرقة الأكناف، وهو الذي عذبت بالديار المصرية موارد فضله، وأمطر على العلماء والرعايا وافر عدله، شيخ الإسلام ملك العلماء الأعلام الراسخ المتين المتحقق بسر إياك نعبد وإياك نستعين الذي اعتز به العلم بعد الإهانة، وارتفع به قدر الفضلاء بعد المهانة، حام[2] الشريعة على الاندراس، المتقدم على أقرانه لو كانوا تقدم النص على القياس، الجامع بين فضيلتي العلم والنسب، والمتحلي بالصفتين الحلم والحسب، والفائز بالقدح المعلى في رتب الكمال، والمشتهر بالتفوق من الأكفاء والأمثال، وأيم الله إنَّه لأرفع قدراً من أن يفتقر إلى تعريف أو[3] أن يتوقف ظهور مزيته على تكلف إطراء وتوصيف، شعر:

غدت المدائح وهي أسما له *** ولغيره أصبحنَ كالألقاب[4]

كيف لا، وهو روح جثمان العالم وقبلة وفود أبناء آدم، شمس آفاق المحامد مطلع أنوار المشاهد، سما المجد الرفيع فلك السعد البديع، من سارت محامد مدائحه على وجه البسيطة، وصارت الألسنة بمكارمه في مشارق (ق2\1) الأرض ومغاربها مبسوطة، وبنشر أحاديث مفاخره منوطة فهو الذي ارتفع على الموالي الكرام

---

[1] في ب: مما.

[2] في ب: حامي.

[3] في ب: وأن.

[4] من قصيدة طويلة للخوارزمي منها:

والفجر يطرف والظلام كأنه *** فضلات عتب في خلال عتاب

طلبوا امرأ أفعاله محسوبة *** ونواله فوضى بغير حساب

غدت المدائح وهي أسماء له *** ولغيره أصبحن كالألقاب

والمكرمات كثيرة الخطّاب إلا *** أنها تأبى على الخطّاب

متبسّم الحجّاب مكتئب العدى *** مثري النديم مجازف الحسّاب

ينظر: اليميني، أبو نصر محمد بن عبد الجبار العتبي (المتوفى:427 هـ)، **تاريخ العتبي**، تحقيق: د. إحسان ذنون عبد اللطيف الثامري، (بيروت: دار الطليعة، ط1، 1424هـ - 2004م)، ص263.

بمزيد الجود والإنعام وسجايا الأفضال والإكرام، ولا سيما بالنسبة إلى العلماء الأعلام الذين هم عظماء الإسلام، فلقد شاع آثار جوده في تخوم الآفاق، حتى اعتلى على عظماء العلماء وفاق، أخجل بجوده حاتماً فتصبب عرقاً، وأرعد ببأسه الرعد فارتعد فرقاً، لا يفي حاصل البحر والمعدن بعطايا كفه الكريم، ولا تكفي خزائن الممالك لمقتضى جوده العميم، فشيمة كرمه مسيحية في طبها، كليمية في تسهيل شربها، فإذا اعتلت الآمال تلقيها[1] بشفاء عليلها، وإن زيدت عن الورود تلقتها بسقا غليلها.

يرى أقبح الأشياء أوبة آمل *** كسته يد المأمول حلة خائب

وأحسن من نور تفتحه الصبا *** بياض العطايا في سواد المطالب[2]

اهتزت الشمس بوقوعها على مواطئ قدمه طرباً، وافتخرت السماء بدورانها حول رأس خدمه تيها وعجباً، صعد بهمته الشامخة الشماء إلى سماء المآثر وأتى بثريا[3] منظومة في سلك الجواهر، شعر:

في كل يوم لنا من مجده عجب *** وكلّ ليل لنا من ذكرى سمر

سقى به الله دنيانا فأخصبها *** والعدل يفعل ما لا يفعل المطر[1]

---

[1] في ب: تلقتها.

[2] في معجم الأدباء لياقوت:

إذا العيس لاقت بي أبا دلف فقد *** تقطّع ما بيني وبين النوائب

يرى أقبح الأشياء أوبة آمل ***كسته يد المأمول حلّة خائب

وأحسن من نور يفتّحه الندى *** بياض العطايا في سواد المطالب

ينظر: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، **معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1414هـ - 1993م)، 2517/6.

وفي قلائد الجمان لمحمَّد بن نصر لله بن محمَّد بن القاسم بن نصر الله بن محمَّد بن أبي القاسم بن عبد الله الأنصاريُّ المعروف بابن النابلسيّ، أبي بكر بن أبي الفتح الدمشقيُّ:

يرى أقبح الأشياء أوبة آمل ***كسته يد المأمول حلَّة خائب

يؤمِّل نعماه العفاة ويرتجي *** إليه البرايا من جميع المذاهب

ينظر: كمال الدين أبو البركات المبارك بن الشعار الموصلي (المتوفى: 654 هـ)، **قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان**، المشهور بـ «**عقود الجمان في شعراء هذا الزمان**»، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 2005م)، 28/6.

[3] في ب: بالثريا.

أعني بذلك حضرة أستاذنا، وأستاذ البشر، والعقل الحادي عشر، المحفوف بلطف المعيد المبدي شيخ الإسلام مطهَّر أفندي[2] –بلغه الله من الخير مراده– وأولاه من فيض فضله الحسنى وزيادة، وحباه بالعشية الناظرة، وآمنه من الكَرَّة الخاسرة، وجمع له بين حياة عمره وذكره حتى لا تزال به الدنيا عامرة، وسيَّر أقاصي المطالب إلى بابه، إذا كانت الهمم إليها سائرة، ووهب له عمراً طويلاً، وبنى له مجداً أثيلاً، وصور وجه أيامه جميلاً، ونصب سعيه للشمس والقمر رسيلاً، وحمى بعدله رعيةً وببأسه[3] (ق2\2) رعيلاً، وأقام جوده عن أخيه البحر والسحاب بديلاً، وأعاد مجده كما أبداه وفسح في البقا عمره كما فسح في العليا مداه، ووكل إحسانه بجاذب الدهر فلا تمتد يداه إلّا كفتهما يداه، ولا خطر خاطر له إلّا جاءت الأقدار بمقتضاه، وقسم الزمان بينه وبين أعاديه[4] حتى يكون لهم أساوده[5] وله أبيضاه، ولا أنفك ربع سعادته مخضلاً[6]، وكوكب قبوله من مطلع أنوار العناية مقبلاً، في دولة مغدودقة الأنواء، ونعمة معشوشبة الأفيا، فلما تشرفت برويا طلعته البهية، واستغرقت في مشاهدة محاسنه اليوسفية، طفق يدير علينا كؤوس المعارف، ويعيد لنا حديث تلك العوارف. شعر

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا *** وسالت بأعناق المطي على الأباطح[7]

---

[1] ينظر: محمد بن عبد الله بن محمد، من أحفاد شرف الدين بن يحيى الحمزي الحسيني المولوي المعروف بـكِبْرِيت (المتوفى: 1070 هـ)، **الجواهر الثمينة في محاسن المدينة**، تحقيق: أحمد سعيد بن سلم، ص15.

[2] لم أهتد لترجمته.

[3] الرعيلُ: القطيعُ من الخَيْل يكونُ متقدماً في أوائلها. ينظر: الإبانة 161/3.

[4] في ب: أعدائه.

[5] في ب: أسوداه.

[6] أي مبتلاً. ينظر: **كتاب الأفعال**، 309/1.

[7] ولما قَضَيْنا مِنْ مِنًى كلَّ حاجةٍ *** ومَسَّحَ بالأَرْكانِ منْ هُوَ ماسِحُ

أَخَذْنا بأَطْرافِ الأَحاديثِ بَيْنَنا *** وسالتْ بأَعْناقِ المطِيِّ الأَباطِحُ

قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: عنَى بأَطراف الأَحاديث مُختارها، وَهُوَ مَا يَتَعَاطَاهُ الْمُحِبُّونَ ويتَفاوَضُه ذَوُو الصَّبَابَةِ المُتَيَّمون مِنَ التَّعْرِيضِ والتَّلْوِيحِ والإِيماء دُونَ التَّصْرِيحِ، وَذَلِكَ أَحْلى وأَخفُّ وأَغْزَل وأَنسبُ مِنْ أَن يكونَ مشافَهة وكَشْفاً ومُصارَحة وَجَهْرًا. وطَرَائِفُ الْحَدِيثِ: مُختاره أَيضاً كأَطرافه. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 218/9. وقريب منه ما في ديوان كعب بن زهير:

نزعنا بأطرافِ الأحاديثِ بيننا *** ومالت بأعناقِ المطيِّ الأباطحُ

ينظر: كعب بن زهير بن أبي سلمى، المزني، أبو المضرَّب، (ت 26 هـ = 646 م)، **ديوان كعب بن زهير**، حققه وشرحه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، (دار الكتب العلمية، 1417هـ - 1997م، ص15.

انجرَّ الكلام من حضرته إلى نقل ما وقع للنحرير العلامة القاضي المعترف بسمو مقامه الداني والقاصي في تفسير قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ**﴾[1] ونقد ما أشار إليه المولى الجليل سعدي أفندي[2] من الاعتراض على حضرة القاضي أحببت[3] أن أسرح النظر في رياض تلك المعاني، وأجيل[4] في ميدان هذا الطرس خيل أقلام بناني، ثم صرت أحيَر من ضبّ، وأذهل من صبّ، ثم قلت لنفسي على وجه التطمين لا تبعدي المرام فربَّ رمية من غير رام، فالعلم دفين، فعسى أن تعثر[5] على الدرِّ الثمين، ولا شكَّ أن الإقدام نباهة، والإحجام عاهة، فاقتطفت من أزهار الأفكار ما يُعجز العقول الأبكار رامزاً لتحقيقات عرت عنها الزبر المتداولة ملوّحاً بتقريرات لم تحوها الصحف المتطاولة، عازياً كلّ غريب إلى كتابه الذي هو فيه موجود، رادّاً كله جوهر إلى عقده الذي هو في غيره مفقود فإن نظر ذلك بعين القبول (ق3\1) فهو غاية المنى ونهاية المأمول. ولنشرع في المقصود بعون الملك المعبود فنقول –ورأس القلم مطأطئ من الخجل يتعثر في أذيال الصحائف من الهيبة والوجل– قال الله جلّ ذكره ونفذ في جميع الخلائق حكمه وأمره: {**وَجَعَلْنَا**}.

قال صاحب الكشاف في سورة الأنعام[6]: "جعل يتعدى إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى أحدث وأنشأ كقوله: ﴿**وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ**﴾[7] إلى مفعولين إذا كان بمعنى صيَّر كقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ**

---

[1] سورة الأنبياء: من الآية 30.

[2] سعد الله بن عيسى بن أمير خان، الشير بسعدى جلبي أو سعدي أفندي: قاض حنفي من علماء الروم. أصله من ولاية قسطموني. منشأه ووفاته في الآستانة. عمل في التدريس وولي القضاء بها مدة ثم تولى الإفتاء إلى أواخر حياته. وصنف الفوائد البهية حاشية على تفسير البيضاوي، وحاشية على العناية شرح الهداية للبابرتي، توفي سنة 945هـ.
ينظر: الزركلي، **الأعلام**، 3/88-89.

[3] في ب: فأحببتُ.

[4] في ب: وأن أجيل.

[5] في ب: تعثري.

[6] أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، (بيروت: دار الكتاب العربي – ط3، 1407هـ)، 3/2.

[7] سورة الأنعام: من الآية 1.

هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾[1] والفرق بين الخلق والجعل، أنَّ الخلق فيه معنى التقدير وفي الجعل معنى التضمين كإنشاء شيءٍ من شيء أو تصيير شيء شيئا أو نقله من مكان إلى مكان ومن ذلك: ﴿**وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا**﴾[2] ﴿**وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ**﴾[3]؛ لأنَّ الظلمات من الأجرام المتكاثفة والنور من النّار، {وجعلناكم أزواجا}[4] ﴿**أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا**﴾[5]، انتهى.

فقوله: وفي الجعل معنى التضمين، قال المحقق التفتازاني[6]: أي جعلُ شيء في ضمن شيء أن يتحصل منه أو يصير إياه أو ينتقل[7] منه وإليه[8] وبالجملة فيه اعتبار شيئين وارتباط بينهما، وفي الخلق معنى الاتحاد بقدر وتسوية، ومثل الإنشاء شيء من شيء بمثالين ذكر الشيئين في الأول صريحاً، وفي الثاني ضمناً؛ لأن الثاني في معرض المقصود، وكذا مثل التصيير بمثالين أحدهما بحسب الحقيقة، والثاني بحسب القول؛ لأنَّ إثبات الواحد ونفي ما سواه ليس في الحقيقة من تصيير الكثير واحداً بل بمنزلته، وقد يقال: إنَّه مثال للنقل بمعنى نقل الألوهية من الكثير إلى الواحد أو نقل الحكم من التعدد إلى الوحدة وهو تكلّف، وقد صرح صاحب الكشاف[9] بأنَّه في معنى التصيير ومثال النقل جعل الإمارة منه وإليه[10]، انتهى كلام المحقق التفتازاني. ثم ما أشار إليه السعد التفتازاني من أنَّ الخلق فيه معنى الإيجاد بقدر وتسوية مع أن عبارة الكشاف في الأنعام ليس فيها التقييد بالتسوية مأخوذ

---

[1] سورة الزخرف: من الآية 19.

[2] سورة الأعراف: من الآية 189.

[3] سورة الأنعام: من الآية 1.

[4] هذا سبق نظر من الناسخ، فلا توجد آية هكذا في القرآن الكريم، بل الصواب قوله تعالى: ﴿**وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا**﴾ سورة النبأ: الآية 8.

[5] سورة ص: من الآية 5.

[6] مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس سنة 793هـ، من تصانيفه المطول والمختصر وشرح العقائد النسفية. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، 219/7.

[7] في ب: ينقل.

[8] في ب: أو إليه.

[9] ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، 3/2.

[10] في ب: أو إليه.

من (ق3\2) كلام الكشاف في البقرة[1]، وتابعه القاضي هناك في التقييد حيث قال: الخلق إيجاد الشيء على تقدير واستوا، وأصله أي: معناه الأصلي بحسب اللغة التقدير يقال: خلق النعل إذا قدرها وسواها بالمقياس، انتهى[2].

وقد فسر بذلك في شرح المصابيح حيث قيل: أصله التقدير المستقيم[3] ثم ما ذكر من اعتبار التقدير في معنى الخلق واعتبار التضمين في معنى الجعل، قال فيه مولانا سعدي أفندي: إنَّ التضمين يعتبر في معنى الجعل على الاطراد فلا يتوجه أنَّ الخلق يتضمن معنى التضمين أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿**خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ**﴾[4] ﴿**فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ . خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ**﴾[5] إلى غير ذلك لأنَّهُ غير مطرد فيه.

وأمّا ما أجاب به صاحب الكشف[6] من أنَّ الفارق بينهما اختصاص الخلق بمعنى التقدير دون الجعل وإن كان التضمين مشتركاً بينهما فبعيد، وإلّا لكان المناسب أن يقول: إنَّ الخلق فيه معنى التقدير دون الجعل، انتهى.

ومن هنا يتبين لك أنَّ تفسير القاضي هنا جَعلنا بخَلقْنا مستشهداً على ذلك بآية النور وهي قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ**﴾[7] الآية دون أن يفسِّره بأحدثنا وأنشأنا الذي هو معناها الحقيقي إذا عدي إلى

---

[1] ينظر: الزمخشري، **الكشاف**، 91/1.

[2] ينظر: تفسير البيضاوي بحواشيه 8/2.

[3] ينظر: محمَّدُ بنُ عزّ الدِّينِ عبدِ اللطيف بنِ عبد العزيز بن أمين الدِّين بنِ فِرِشْتَا، الرُّوميُّ الكَرمانيّ، الحنفيُّ، المشهور بـ ابن المَلَك (المتوفى: 854 هـ)، **شرح مصابيح السنة للإمام البغوي**، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، (إدارة الثقافة الإسلامية، ط1، 1433هـ - 2012م)، 101/3. ونحوه أيضاً في: القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت 685هـ)، **تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة**، المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1433هـ - 2012م)، 2/ 33.

[4] سورة النساء: من الآية 1، سورة الأعراف: من الآية 189، سورة الزمر: من الآية 6.

[5] سورة الطارق: الآية 5-6.

[6] **حاشية الكشف عن مشكلات الكشاف** للإمام عمر بن عبد الرحمن القزويني المتوفى (745هـ)، لم تطبع كاملة لحد الآن.

[7] سورة النور: من الآية 45.

مفعول واحد صحيح[1] إما بناء على اشتراك الخلق والجعل في معنى التضمين على ما يراه صاحب الكشف، أو لأن الخلق قد يشتمل على معنى التضمين على ما أفاده مولانا سعدي أفندي فليتأمل.

وقد حقق في الكلام أنَّ الخلق هو الإيجاد بعد العدم لا مطلقاً فخلق الشيء إيجاده بعد ما كان معدوماً لا مطلقاً؛ ولهذا لا يقال إنَّ صفات الله تعالى مخلوقة لأنَّها لم تسبق بالعدم وإن كان التحقيق إنَّها ممكنة بالذات؛ أي: في حد ذاتها ممكنة فهي محتاجة إلى الغير؛ لأن كل ممكن محتاج لا واجبة بالذات، أي: بذاتها وإلّا لزم تعدد الواجب لذاته وذلك لا يجوز، وهذه أعني كون الخلق هو الإيجاد بعد العدم (ق4\1) لا مطلقاً هي النكتة الصحيحة لامتناعها من القول بأنَّ القرآن الذي هو من جملة الصفات مخلوق وذلك لأن خلق الشيء إيجاده بعد عدم، والصفات ليس شيئاً منها مسبوقاً بالعدم، وهي موجودة أزلاً وأبداً .

ومما يتعلق بذلك أنَّ الإمام الرازي قال في التفسير[2]: إنَّ الذات المقدسة كالمبدأ للصفات، وقد يستشكل ظاهره من أنها ليست مبدأ بأنها إذا لم تكن مبدأ لم تكن الصفات ممكنة بل واجبة فإطلاق تعدد الواجب وذلك لا يجوز، والجواب: إنَّ المتبادر من المبدأ هو الموجد بعد العدم والصفات غير مسبوقة بعدمها، بل لم تزل موجودة إلّا أنَّها مقتضى الذات ومحتاجة إليها ومتوقفة عليها فكانت الذات بالنسبة إليها كالمبدأ؛ لأن المبدأ محتاج إليه وإن لم تكن مبدأ حقيقة لكونها غير مسبوقة بالعدم، ثم رأيت الإمام السمهودي ذكر في أسئلته اليمنية[3] أنَّ الصحيح عند الأشعرية أنَّ أسماء الله توقيفية وليس لفظ المبدأ منها فلا يطلق على الله تعالى، ومحلّ الخلاف فيما لم يرد فيه إذن ولا منع ، وكان الباري تعالى موصوفاً بمعناه وكان إطلاقه مشعراً بتعظيم غير موهم لما يستحيل فعند أئمتنا الأشعرية لا يجوز، وعند المعتزلة يجوز وإليه مال القاضي الباقلاني[4] وتوقّف فيه إمام الحرمين[1] وفصَّل الغزالي

---

[1] ينظر: **تفسير البيضاوي بحواشيه**، 201/8.

[2] ينظر: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، **مفاتيح الغيب**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420هـ)، 294/2.

[3] **الأنوار السنية في جواب الأسئلة اليمنية** للعلامة نور الدين علي بن عبد الله أحمد السمهودي المصري لم يطبع كاملاً لحد الآن.

[4] ينظر: محمد رمضان عبد الله، **الباقلاني وآراؤه الكلامية**، ص518.

فقال: يجوز إطلاق الصفة دون الاسم[2] واختاره الإمام الرازي[3]، وقد يقال لفظ المبدأ الأول لا إشعار في إطلاقه بالتعظيم فيمتنع اتفاقاً، والغزالي في معارج السالكين[4] إنَّما ذكر التسمية بذلك عن حكاية كلام الفلاسفة فلا يجوز نسبته إليه، انتهى كلام السمهودي.

لكن يرد عليه عبارته المنقولة عن تفسيره إذا تحققت عدم اتصاف الصفات الذاتية بالمخلوقية ظهر لك وجه تعميمهم المحمود عليه المفسر بالفعل الجميل (ق4\2) الاختياري للفعل الاختياري حقيقة أو حكماً؛ ليشمل حمد الله تعالى على صفاته الذاتية التي تحققت بغير اختيار كالعلم والقدرة والحياة والإرادة فإنَّها تمتنع أن تكون حاصلة بالإرادة والاختيار عند أهل السنة أيضاً كما حقق في محله، أما ما تتوقف الإرادة عليه كالعلم والحياة فظاهر، وأمّا ما لا تتوقف عليه الإرادة فلما اشتهر بينهم من أنَّ المسبوق بالإرادة حادث والحادث لا يقوم بذاته[5].

وأجيب عن ذلك بأجوبة[6] منها:

إنَّ الصفات مختارة له لا بمعنى اتحاده لها، بل بمعنى أنَّ ذاته اقتضت وجودها على ما هي عليه فنزلت منزلة أفعال اختيارية.

وقال مولانا حسن الفناري[1] في حواشي التلويح[2] وتمسك الخطابي[3] في الجواب عن ذلك بما ذكره الآمدي[4] من أن صدور صفاته تعالى عندنا بالاختيار لا يستلزم حدوثها؛ لأن قصده تعالى لما كان في غاية القوة

---

[1] ينظر: أبو المعالي الجويني، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، ص136- 137.

[2] ينظر: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، **الاقتصاد في الاعتقاد**، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ - 2004م)، ص87.

[3] ينظر: الفخر الرازي، **شرح الأسماء الحسنى**، طبع المكتبات الأزهرية، ص37-38.

[4] معراج السالكين، ص68 وما بعدها. ينظر: **مجموعة رسائل الإمام الغزالي**، حجة الإسلام أبو حامد الغزالي، ضبطه إبراهيم أمين محمد، (المكتبة التوفيقية، د.ت).

[5] ينظر: **مفاتيح الغيب**، 10/7.

[6] في ب: بأوجه.

ونهاية الكمال جاز أن لا يتخلف عن المقصود والمختار بل يكون[5] معاً بالنهاية مع تقدم الاختيار بالذات، وفيه بحث، إذ لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة وإلاّ تسلسل أو لزم تقدم الشيء على نفسه فليتأمل، انتهى كلام حاشية التلويح للمقام[6] المذكور، وبه يعلم توجيه ما قال مولانا سعدي أفندي في قوله تعالى: ﴿**أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ**﴾ [7] حيث قال: فإن قيل: لا حاجة إلى التخصيص ولا مانع من الإبقاء على عمومه فإنَّ الله تعالى هو موجد الصفات الجليلة في ذاته المقدسة بل موجد ذاته أيضاً على ما زعم أكثر المتكلمين، قلنا: لفظ الخلق يمنع من ذلك فإنَّه الإخراج من العدم إلى الوجود لا الاتحاد مطلقاً؛ ولهذا كفروا من قال بخلق القرآن، وكذلك صيغة أحسن تدل على الاختيار على ما حققه الإمام الغزالي في تهافت الفلاسفة،[8] انتهى كلام سعدي أفندي. لكن في قوله بل موجد ذاته إلى آخره خفاء محتاج (ق5\1) إلى الوقوف على كلام المتكلمين فيه، فنقول: ذكر بعض العلماء أنَّ معنى واجب الوجود أنَّ ذاته توجب وجوده، فإن قلت: فعلى هذا يلزم تقدم الشيء على نفسه أو كون شيء موجودا مرتين؛ لأنَّهُ لما كانت الذات سبباً وموجباً للوجود كان متقدم الوجود

---

[1] حسن بن محمد شاه بن محمد شمس الدين بن حمزة الفَنَاري: من علماء الدولة العثمانية. يقال له: ملّا حسن شلبي ولد ونشأ وتوفي ببلاد الروم (تركيا) وبرع في المعقولات وأصول الفقه وزار الشام ومصر أكثر من مرة. فقرأ في الثانية (مغني اللبيب) ونسخه، وقرأ صحيح البخاري، وأجيز في الحديث، وحج. وأهدى نسخة المغني إلى السلطان، فمنحه مدرسة أزنيق فكان مدرسا بأدرنة، وسكن برسة إلى أن مات. وهو حفيد الفناري الكبير محمد بن حمزة. صنف كتبا، منها: حاشية على شرح السراجية في الفرائض وحاشية على التلويح شرح التنقيح في الأصول وحاشية على تفيسر البيضاوي وحاشية على شرح المطول للتفتازاني، وله نظم بالتركية والعربية. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، 2/216-217.

[2] التلويح على التوضيح في أصول الفقه كلاهما للإمام القاضي صدر الشريعة عبد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي ت 747هـ، وعليه شروحات كثيرة منها شرح التفتازاني وعليه حواش متعددة، ينظر: عبيد الله بن مسعود المحبوبي، **التنقيح في أصول الفقه** بتصحيح إبراهيم المختار (ت 1334هـ)، وعناية إلياس قبلان، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2005م)، ص28-32.

[3] الإمام، العلامة، الحافظ، اللغوي، أبو سليمان حمْد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي، الخطابي، صاحب التصانيف. ولد: سنة بضع عشرة وثلاث مائة. توفي الخطابي ببست، في شهر ربيع الآخر، سنة ثمان وثمانين وثلاث مائة. ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 17/23-27.

[4] العلامة المصنف فارس الكلام سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي الحنبلي ثم الشافعي. ولد سنة نيف وخمسين وألف في الأصلين والحكمة والمنطق، والخلاف، وله كتاب " أبكار الأفكار" في الكلام، و"منتهى السول في الأصول" و"طريقة" في الخلاف، وله نحو من عشرين تصنيفا. ثم تحول إلى دمشق، ودرس بالعزيزية مدة، ثم عزل عنها لسبب اتهم فيه، وأقام بطالا في بيته. ومات في رابع صفر سنة إحدى وثلاثين وستمائة وله ثمانون سنة. ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 22/361-364.

[5] في ب: يكونان، وهو الصواب.

[6] في ب: للفاضل، وهو الصواب.

[7] سورة السجدة: من الآية 7.

[8] **تهافت الفلاسفة**، ص68.

عليه ضرورة تقدم وجود السبب على المسبب، فإن كان الوجود المتقدم عين الوجود المتأخر يلزم تقدم الشيء على نفسه وهو باطل، وإن كان الوجود المتقدم غير الوجود المتأخر يلزم أن يكون الشيء موجوداً مرتين وهو باطل أيضاً، قلت: إنَّ ذاته من حيث هي هي توجب وجوده بلا اعتبار وجوده وعدمه، فلا يلزم تقدم الوجود على نفسه ولا كونه موجوداً مرتين، وأيضاً يلزم على تقدير كون الوجود المتقدم غير الوجود المتأخر التسلسل؛ لأنَّهُ إن كان الوجود المتقدم الذي هو غير الوجود المتأخر مقتضى الذات، كان الذات متقدماً عليه الوجود[1]، فهذا الوجود غير الوجودين المتأخرين بالغرض فيحصل للذات وجود ثالث، وهذا الوجود الثالث أيضاً إن كان مقتضى الذات متقدماً عليه بالوجود فيمكن تقديره إلى غير النهاية فيلزم التسلسل وهو أيضاً باطل، انتهى.

وقال الدّواني في شرح العضدية[2]: وجوب الوجود عند الجمهور من المتكلمين أن تكون الذات علة قائمة لوجوده، وعند الفلاسفة وطائفة من محققي المتكلمين كونه عين وجوده ومعنى ذلك أن يكون وجوداً (خاصاً)[3] قائماً بذاته غير منتزع من غيره، وتفصيل ذلك أنَّ العقل ينتزع من الماهيات الموجودة في بادئ النظر أمراً يشترك الجميع فيه وبه يمتاز عن المعدومات وهو الوجود المطلق وإنما يتخصص في تلك الممكنات بالإضافة إلى الماهية التي تنتزع منها؛ كوجود زيد ووجود عمرو والبرهان يدل على أنَّ كون الممكنات لهذه الحيثية مستنداً إلى وجود يكون تخصيصه (ق5\2) بسبب الإضافة إلى غيره وهو الوجود الحق الواجب؛ لذلك فإن قلت: إن أريد بالوجود المعنى المشترك البديهي، فلا شك في إنَّهُ ليس عين الواجب ولا عين شيء من الموجودات، وإن أريد به معنى آخر اصطلحوا على تسميته بالوجود فيكون النزاع لفظياً، قلت: المراد به ما هو مبدأ انتزاع هذا المفهوم البديهي وهو في الواجب تعالى وتقدس ذاته بذاته وفي الممكنات أثر الفاعل، فإن قلت: على مذهب جمهور

---

[1] كذا في نسختي المخطوط.

[2] عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي الشيرازي الشافعي، أبو الفضل، عضد الدين، من مؤلفاته: العقائد العضدية، وشرح مختصر ابن الحاجب، والفوائد الغياثية، والمواقف، والرسالة العضدية في علم الوضع (ت756هـ). ينظر: **الدرر الكامنة**، 2/222-323، **البدر الطالع**، 1/ 326-327.

[3] من النسخة ب.

المتكلمين أيضاً، لما كانت الذات علة للوجود؛ يكون ذاته بذاته مبدأ؛ لانتزاع ذلك المفهوم فلا يبقى نزاع بين الفريقين. قلت: القائلون بالعينية استدلوا على بطلان هذا المذهب بأن بديهة العقل حاكمة بأنَّ الشيء ما لم يوجد لم يوجد؛ لأن الإيجاد فرع الوجود، فلو كانت الماهية علة لوجودها لزم تقدم وجودها على إيجادها نفسها، فإن كان الوجود السابق عين الوجود اللاحق لزم الدور، وإن كان مغايراً له نقلنا الكلام إليه حتى يتسلسل أو ينتهي إلى وجود هو عينه، على أنَّ البداهة حاكمة بأن الشيء لا يكون له إلّا وجود واحد فكونه بذاته مبدأ لانتزاع ذلك المفهوم لا يتصور بذلك الطريق، وبهذا التقرير ينكشف كثير من الشبه، انتهى كلام الدواني[1]، وإنما أطنبنا في هذا لدفع شبه كثيرة من القاصرين عن الوقوف على هذه المباحث حتى نسبوا مولانا سعدي أفندي إلى ما لا يليق بساحة مقامه لخفاء هذه المباحث عليهم.

واعلم أنَّ الخلق قد يستعمل بمعنى التقدير فيتعلق بالإعدام كقوله تعالى: ﴿**خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ**﴾[2] فإنَّ الإعدام مقدرة والتحقيق[3] أنَّ الخلق إن جعل بمعنى الإيجاد لم يستقم في إعدام الملكات إذ شائبة[4] التحقق لا تكفي في حقيقة الإيجاد، وإن جعل بمعنى الإحداث استقام؛ لأنَّهُ أعمّ من الإيجاد فيتصور في تلك [5] الإعدام، كما هو مقرر في علم الكلام.

وقد ذكر القاضي في سورة البقرة[6] أنَّ جعل من الأفعال العامة تجيء على (ق6\1) ثلاثة أوجه:

بمعنى صار وطفق فلا تتعدى، كقوله شعر:

فَقَدْ جعلتُ قلوصَ بني سُهَيل *** مِنْ الأَكْوارِ مرتعُها قَريبُ [1]

---

[1] الكلنبوي، إسماعيل بن مصطفى شيخ زاده، **حاشية الكلنبوي على شرح الجلال الدواني على العقائد العضدية**، دراسة وتحقيق أحمد فريد المزيد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2017)، ص362-365.

[2] سورة تبارك: من الآية: 2.

[3] في ب: والتحقيق أنّ جعل بمعنى الإيجاد لم يستقم.

[4] في ب: شائبة. وفي **حاشية الشهاب**، 401/1، (وأمّا ما قيل من أنّ إعدام الملكات الطارئة مخلوقة أيضا لأن من شأنها التحقق، فقد قيل عليه أنه إن أراد بالخلق الإيجاد لم يستقم، إذ مجرّد التحقق لا يكفي في الإيجاد).

[5] كذا في نسختي المخطوط.

[6] **تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب**، 16/2.

وبمعنى أوجد فيتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ**﴾[2]، وبمعنى صيَّر ويتعدى إلى مفعولين كقوله تعالى: ﴿**جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا**﴾[3] والتصيير يكون بالفعل تارة وبالقول أو العقد أخرى، انتهى كلام القاضي.

ولا ينافي حصره معاني جَعَلَ في ثلاثة ما ذكره بعضهم من أنها جاءت بمعنى الإنزال، كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾[4]، وبمعنى الحبس، كما في قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ . فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ**﴾[5] أي: حبسناه إلى وقت الولادة، وبمعنى الوضع، قال تعالى: ﴿**وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ**﴾[6] أي: ضعوا دراهمهم في جواليقهم، وبمعنى الجمع، قال تعالى: ﴿**فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا**﴾[7]، وبمعنى البنا، قال تعالى: ﴿**عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا**﴾[8] وغير ذلك من المعاني التي زيدت على ما ذكره القاضي؛ وذلك لأن هذه المعاني المزيدة ترجع إلى المعاني الثلاثة ولا يخرج عنها؛ فليتأمل[9].

---

[1] من أبيات الحماسة ولم ينسبه أحد. ينظر: **شرح الرضيّ على الكافية**، 226/4، شرح الدماميني على المغني اللبيب، 153/2، من الحاشية.

[2] سورة الأنعام: من الآية 1.

[3] سورة البقرة: من الآية 22.

[4] سورة الزخرف: من الآية 3.

[5] سورة المرسلات: الآية 20-21.

[6] سورة يوسف: من الآية 62.

[7] سورة يوسف: من الآية 94.

[8] سورة يوسف: من الآية 94.

[9] قال ابن عادل الحنبلي في تفسيره اللباب 10/8-11: (قال أبو العباس المقري: ورد لفظ الجعل في القرآن على خمسة أوجه: الأول: بمعنى «خلق» قال تعالى: {وجعلوا الملائكة}، وقوله: {وجعل فيها رواسي من فوقها} [فصلت: 10]، وقوله: {جعل الليل والنهار} [الفرقان: 62].
والثاني: بمعنى «بعث» قال تعالى: {وجعلنا معه أخاه هارون وزيرا} [الفرقان: 62].
والثالث: بمعنى «قدره» قال تعالى {وجعل لله أندادا} [الزمر: 8] وقوله تعالى: {وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا} [الزخرف: 19] وقوله تعالى: {قل أإنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين وتجعلون له أندادا} [فصلت: 9] أي تقولون.
الرابع: بمعنى «بين» قال تعالى: {إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم} [الزخرف: 3] أي: بيناه بحلاله وحرامه.
الخامس: بمعنى «صير» قال تعالى: {وجعلنا على قلوبهم أكنة} [الإسراء: 46] أي: صيرنا، وقوله {أجعلتم سقاية الحاج} [التوبة: 19]، وقوله {وجعل بين البحرين} [النمل: 61]، وقوله: {إنا جعلنا في أعناقهم} [يس: 8]).

بقي هنا بحثان، الأول منها: أنَّهُ استدل المعتزلة على حدوث القرآن بما جاء فيه بلفظ الماضي كهذه الآية، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا**﴾[1] فإنَّ هذا يدل على تقدم وقوع مخبر عنه على الحكم والإخبار عنه بالزمان وهذا يدل على حدوث الكلام.

قال العلامة التفتازاني في شرح المقاصد[2]: وتحقيق هذا مع القول بأنَّ الأزلي مدلول اللفظ عسر جداً، وكذا القول بأنَّ المتصف بالمضي وغيره إنما هو اللفظ الحادث دون المعنى القديم، انتهى.

وأجاب عنه الإمام الغزالي في قواعد العقائد[3]: بأنا نقول: يقوم بذات الله تعالى إرسال نوح معنى العبارة عنه قبل إرساله إنا نرسله، وبعد إرساله إنا أرسلنا، واللفظ يختلف باختلاف الأحوال والمعنى القائم بذاته لا يختلف فإنَّ حقيقته أنَّهُ متعلق لمخبر ذلك الخبر وهو إرسال نوح في الوقت المعلوم، وذلك لا يختلف باختلاف الأحوال (ق6\2) انتهى. فهذا يدل على أنَّ الكلام القديم ليس معنى إنَّا أرسلنا عينه بل القديم إثبات إرسال نوح في زمان مخصوص، وهذا لا يتغير في ذاته وإنما المتغير صفات ذلك الزمان، فقد كان مستقبلاً قبل وقوعه وبعد وقوعه صار ماضياً، لكن معنا إنا أرسلنا هو إثبات إرساله في الزمان الماضي وكونه في الزمان الماضي أمر حادث إذا لم يتصف به ثم اتصف.

وعلم من كلام الغزالي أنَّ هذا القدر لا يقدح في كون الكلام النفسي قديما[4].

---

[1] سورة نوح: من الآية 1.

[2] التفتازاني، **شرح المقاصد في علم الكلام**، 105/2. وينظر: القاضي كمال الدين البياضي، **إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين**، المتوفى 1097هـ، ص151.

[3] ينظر: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، **قواعد العقائد**، المحقق: موسى محمد عليل، (لبنان: عالم الكتب، ط2، 1405هـ - 1985م)، ص58-59.

[4] قال أبو حامد في **قواعد العقائد**، ص59: (وَأَن الْقُرْآن مقروء بالألسنة مَكْتُوب فِي الْمَصَاحِف محْفُوظ فِي الْقُلُوب، وَأَنه مَعَ ذَلِك قديم قَائِم بِذَات الله تَعَالَى لَا يقبل الِانْفِصَال والافتراق بالانتقال إِلَى الْقُلُوب والأوراق، وَأَن مُوسَى صلى الله عَلَيْهِ وَسلم سمع كَلَام الله بِغَيْر صَوت وَلَا حرف كَمَا يرى الْأَبْرَار ذَات الله تَعَالَى فِي الْآخِرَة من غير جَوْهَر وَلَا عرض، وَإِذا كَانَت لَهُ هَذِه الصِّفَات كَانَ حَيا عَالما قَادِرًا مرِيدا سميعاً بَصيرًا متكلماً بِالْحَيَاةِ وَالْقُدْرَة وَالْعلم والإرادة والسمع وَالْبَصَر وَالْكَلَام لَا بِمُجَرَّد الذَّات).

البحث الثاني: إنَّ الظاهر أن الفعل الماضي هنا عبر به عن الماضي والمترقَّب، وقد ذكر له المحقق الشريف في حواشي الكشاف وجهين[1]:

أحدهما: تغليب ما وجد خلقه على ما لم يوجد، وتحقيقه أن خلق كل شيء من الماء مثلاً معنى واحد يشتمل على ما حقه صيغة الماضي وما حقه صيغة المستقبل فعبّر عنهما معاً بصيغة الماضي، ولم يعكس تغليباً للموجود على ما لم يوجد، فذلك من قبيل إطلاق اسم الجزء على الكلّ.

والثاني: تشبيه مجموع المخلوق بشيء خلق في تحقيق الخلق؛ لأن بعضه خلق بالفعل، وبعضه سيخلق قطعاً فيصير خلق المجموع شبهاً بذلك المخلوق الذي خلق فيستعار صيغة الماضي من خلقه لخلق المجموع.

قال: وقد وضح بما فصلناه ما يتوهم من لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز في كل واحد من الوجهين، ولا يشتبه عليك أنَّ المجاز المرسل والاستعارة المذكورين متعلقان بصيغة جعل وحدها بلا اعتبار لمادته، وقد حققه مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿**كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى**﴾[2] فإنَّ المراد بقوله كتاباً هو المجموع؛ لأنه المتبادر عند الإطلاق خصوصاً إذا قيد بكونه منزَّلاً من بعد موسى لا بعضه ولا القدر المشترك بينه وبين كله، فقد عبَّر عن إنزاله بلفظ المضي مع أن بعضه كان حينئذ مترقَّباً فوجب أن يؤوّل بأحد التأويلين، انتهى كلام السيد في حواشي الكشاف[3].

وعليه مؤاخذات: الأولى: إنَّ قوله فذلك من قبيل (ق7\1) إطلاق اسم الجزء على الكل يردُّه ما في التلويح في أنَّهُ لا يصح أن يقال: لا تقتل الأسد[4]، واعترض بأنَّهُ ينبغي أن يجوز بناء على كونه من إطلاق اسم الجزء على الكلّ، فأجاب عنه بأنَّهُ مشروط بأن يكون الكلُّ موجوداً له اسم واحد لازم للجزء؛ كالإنسان المركب من الرقبة وغيرها والمركب من الرجل والأسد ليس كذلك، بل هو أمر اعتبار في محض ولا شك أنَّهُ ليس للكل

---

[1] حاشية السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد الجرجاني على الكشاف.

[2] سورة الأحقاف: من الآية 30.

[3] وذكر نحوه معترضاً عليه العلامة الشهاب في حاشيته على البيضاوي 235/1-236.

[4] ينظر: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى: 793هـ)، **شرح التلويح على التوضيح**، (مصر: مكتبة صبيح، د.ت)، 164/1.

من الماضي والمستقبل اسم خاص واحد، ولو سلم فليس هذا الكل لازماً للجزء بمعنى انتقال الذهن من الجزء إليه على ما صرح به في التلويح[1]، وليس لازماً بمعنى أنَّهُ إن انتفى الجزء انتفى على ما في شرح المختصر[2]، وقد يقال التركيب بين الماضي والمستقبل حقيقي في الجملة بقصد اتصافه بصيغة الماضي بخلاف النظر بين الأسد والرجل.

المؤاخذة الثانية: في قول السيد ولا يشتبه عليك أنَّ المجاز المرسل والاستعارة متعلقان بصيغة أنزل وحدها بلا اعتبار لمادته مشكل كما قال الكازروني وغيره؛ وذلك لأن المجاز المرسل والاستعارة قسمان في المجاز اللغوي الذي هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، فإذا كان التجوز في مجرد صيغة جعلنا بلا اعتبار للمادة كما ذكر لزم أن لا يكون مجازاً مرسلاً ولا استعارة؛ لأن الصيغة كما صرح به شارح المطالع والشريف العلامة في حاشيته ذلك الشرح ليست بمسموعة فلم تكن لفظاً، فكيف يجري المجاز والاستعارة فيه إلّا أن يكون المراد أنَّها شبيهان بالمجاز المرسل باعتبار العلاقة واعتبار الطريق المذكور هي فيه دقة ومبالغة، انتهى.

قلت: قد حقق الرضي أنَّ الصيغة من أقسام اللفظ والحروف، واعترض الشريف في حواشي الرضي بأنَّ من جملة أجزاء الصيغة السكون وهو عدم الحركة فكيف تكون الصيغة من جنس الحروف؟ ومع هذا فقد صرح في حواشيه على المطول بأنَّ المجاز المرسل والاستعارة الكائنان في الفعل باعتبار المادة ولا يلزم عليه اتحاد (ق7\2) المستعار له والمستعار منه لاتحاد المادة فيها وذلك الاختلاف فيها بقيدها الذي هو الزمان كما بينه فبين كلامه في حواشيه على المطول، وحواشيه على الكشاف مخالفة ولم أرَ من تعرض لذلك مع أنَّهُ على كلامه في حواشي الكشاف كيف تكون الاستعارة تبعية في الفعل مع قطع النظر عن المادة الدالة على المصدر[3].

---

[1] ينظر: **المصدر نفسه**، 165/1.

[2] ينظر: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق 12هـ)، **دستور العلماء المعروف بجامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، (لبنان- بيروت: دار الكتب العلمية ط1، 1421هـ - 2000م)، 111/2.

[3] ينظر: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: 1230 هـ)، **حاشية الدسوقي على التلخيص**، المحقق: الدكتور عبد الحميد الهنداوي، (المكتبة العصريّة، ط1، 1428هـ)، ص764.

وقد حقق السمرقندي[1] أنَّ المجاز المرسل في الفعل تبعي كالاستعارة وإن لم يتعرض له القوم، وللعصام كلام فيه، وقد تكفّل مولانا ابن كمال الوزير[2] بتحرير علاقة التغليب وحقّق أنَّ التغليب من أقسام المجاز المرسل، وردّ القول بكونه من أقسام الاستعارة وبيّن لزوم الجمع فيه بين الحقيقة والمجاز واستشكل جواب السيد وأفرد ذلك برسالة مستقلة، تركنا تلخيص ما يتعلق بهذا منها خوف الملل.

بقي هنا بحث شريف وهو أنَّهُ جاء قوله جلّ ذكره: ﴿**وَجَعَلْنَا**﴾ بنون العظمة الذي تستعمل في الجمع أيضاً، وذلك لما قاله في المطول في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾[3] من أنَّه قد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيماً له لعدهم المعظم كالجماعة، ولم تجيء ذلك في الغائب والمخاطب وإنما هو من استعمال المولدين، انتهى[4].

وعليه مؤاخذة؛ فإنَّ صاحب الكشاف[5] والقاضي[6] جوّزا في قوله: ﴿**فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا**﴾[7] أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله ﷺ وكذا في: ﴿**ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ**﴾[8] جواز أن يكون ضمير يسطرون راجع للقلم والجمع للتعظيم إن أريد بالقلم القلم الذي خط في اللوح فقد وقع كلا الأمرين في القرآن المجيد، فكيف يصح قوله في المطول ولم يجئ ذلك إلّا في كلام المولدين

---

[1] أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي (ت907هـ) الأديب الأريب العالم المفسر صاحب التصانيف. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، 5/ 173، كحالة، **معجم المؤلفين**، 8/ 103.

[2] أحمد بن سليمان بن كمال باشا، شمس الدين (ت 940هـ / 1534م). قاض من العلماء بالحديث ورجاله. تركي الأصل، مستعرب. عاش زمن السلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني، حيث نصبه السلطان سليمان قاضي الدولة العثمانية. ينظر: الزركلي، **الأعلام**، 133/1، **الفوائد البهية**، ص21.

[3] سورة الكوثر: الآية 1.

[4] ينظر: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: نحو 686 هـ)، **شرح الرضيّ على الكافية**، (1398هـ، 18/4).

[5] الزمخشري، **الكشاف**، 383/2.

[6] **تفسير البيضاوي**، 130/3.

[7] سورة هود: من الآية 14.

[8] سورة القلم: من الآية 1.

﴿**مِنَ الْمَاءِ**﴾: قال المولى سعدي أفندي: إنَّ القاضي[1] أشار بقوله: {وخلقنا من الماء}[2] إلى آخره إلى أنَّ من ابتدائية وذكر أنَّها على تقدير تفسير الجعل بالتصيير على قراءة جرّ حيّ وأنَّ المفعول الثاني "مِنَ الماءِ" قدم على المفعول الأول اتصالية[3]، وأقول في جَعلِ مِن هنا (ق8\1) ابتدائية نظر؛ ذلك لأن الرضي شرط في من الابتدائية أن يكون الفعل المتعدي بها شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوه، ويكون المجرور بمن الشي الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو: سرت من البصرة، أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد، نحو: خرجت من الدار؛ لأن الخروج ليس شيئاً ممتداً، إذ يقال: خرجت من الدار، إذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة، ومنع أن يكون في قوله تعالى: ﴿**مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**﴾[4] وقوله تعالى: ﴿**نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ**﴾[5] للابتداء؛ لأن التأسيس والنداء ليسا حدثين ممتدين ولا أصلين للمعنى الممتد، انتهى[6].

وعليه فيقال: إنَّ جعل هنا بمعنى خلق وهو حدث ليس ممتداً ولا أصلاً للشيء الممتد كما في الآيتين المذكورتين ألّا ترى بقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾[7] فقال الرضي: وإذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدأ الشيء وخرج جاز أن يقع موقعه عن؛ لأنها لمجرد التجاوز، تقول: خرجت من المكان وخرجت عنه، وانفصلت منه وعنه، ونهيت من كذا وعنه، وسقاه من العيمة وعن العيمة؛ أي: بعده عنها، انتهى[8] .

---

[1] **تفسير البيضاوي**، 50/4.

[2] **الصواب**: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ﴾. سورة الأنبياء: من الآية 30.

[3] كذا في نسختي المخطوط.

[4] سورة التوبة: من الآية 108.

[5] سورة الجمعة: من الآية 9.

[6] ينظر: **شرح الرضي على الكافية**، 264/4، معاني النحو 77/3.

[7] سورة يس: من الآية 82.

[8] ينظر: **شرح الرضي على الكافية**، 265/4.

وقد يوجه ذلك بأنَّ الخلق هنا مراد به الإنشاء وهو فعل ممتد، والماء مبدأ له، قال السيد في حواشي الكشاف: المراد بالمبدأ ما يعدّ عرفاً مبدأ من حيث يعتبر أنَّهُ اتصل به أمر له امتداد حقيقة أو توهماً، انتهى[1].

ويدل لذلك ما ذكره صاحب الكشاف في قوله ﴿**فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ**﴾[2] حيث قال: فإن قلت: ما معنى إخراج الثمرات بالماء وإنما خرجت بقدرته ومشيئته؟ قلت: المعنى إخراج الثمرات بالماء وإنما خروجها كماء الفحل في خلق الولد، وهو قادر على أن ينشأ الأجناس كلها بلا أسباب ولا مواد كما أنشأ نفوس الأسباب والمواد، ولكن له فيه إنشاء الأشياء مدرجاً لها من حال إلى حال، وناقلاً من مرتبة إلى مرتبة، حِكماً ودواعي لجدَّد فيها لملائكته (ق8\2) والنظَّار بعيون الاستبصار من عباده عبراً وأفكارا صالحة وزيادة طمأنينة وسكون إلى عظيم قدرته وغرائب حكمته ليس ذلك في إنشائها بغتة من غير تدريج وترتيب، انتهى[3].

قال السيد في حاشيته: يريد أنَّ السبب في الخروج قدرته تعالى ومشيئته لا الماء فكيف دخل باء السببية عليه؟ وأجاب بأنَّهُ جعل الماء سبباً في خروجها ومادة لها مع كونه قادراً على خلقها بلا سبب ومادة، إلّا إنَّ له تعالى في إنشاء الأشياء من موادها تدريجا حكما ليست في إنشائها دفعة وبغتة، انتهى. فهذا يصحح الابتداء في من هنا فتأمل، ثم إذا جعلت من ابتدائية وجعل الفعل متعدياً لمفعول واحد بمعنى خلق فالظرف لغو متعلق بجعلنا، وجوز الفاضل السمين أن يكون الظرف متعلقاً بمحذوف على أنَّهُ حال من كل شيء؛ لأنَّهُ في الأصل يجوز أن يكون وصفاً له فلما قدّم عليه نصب على الحال، انتهى[4]. قلت: ينبغي إذا جعل حالا مقدماً أن يكون حالاً من المضاف الذي هو كل لا من المضاف إليه؛ لئلا يلزم مجيء الحال من المضاف إليه من غير أن يكون

---

[1] ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار** = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، (المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين، (3 رسائل دكتوراة)، 1424هـ - 2005م)، 2/110-111.

[2] سورة البقرة: من الآية 22.

[3] الزمخشري، **الكشاف**، 94/1. وينظر: **حاشية الشهاب على البيضاوي**، 17/2.

[4] أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، (دمشق: دار القلم)، 8/149-150.

المضاف عاملاً أو جزء ما له أضيف أو مثل جزئيه[1]؛ ولهذا اعترض ابن هشام على ابن مالك في إعرابه أمراً من قوله تعالى: ﴿**فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ**﴾[2] حالاً من أمر المضاف إليه كل[3] .

وأجاب عنه شيخ مشايخنا تبعاً لشيخ الإسلام زكريا[4] بأنَّ الشرط موجود؛ لأن كلا يمكن الاستغناء عنه إذ يصح أن يقال: ﴿**فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ**﴾ مراداً به العموم كما في: ﴿**عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ**﴾[5] فهو يشبه الجزء ناقلاً، انتهى، وفيه تأمل. وأمّا إذا جعل الفعل هنا بمعنى صير فيتعدى لاثنين ثانيهما الظرف، قال في الكشاف: فلمعنى صيرنا كل شيء حي بسبب من الماء لابد له منه، ومن هذا نحو مِن في قوله ﷺ: "ما أنا من دد ولا الدد مني"[6]، انتهى[7]. واتبعه القاضي في التعبير المذكور[8] قال مولانا سعدي أفندي: قوله بسبب من الماء البال لملابسه ومن بيانية وفي التنزيل اتصالية، وقوله: لا يجيء دونه لا يبعد أن يجعل (ق9\1) أشار إلى وجه السيئة، انتهى. والحمل على الاتصال أخذه مولانا سعدي من قول الكشاف ومن هذا إلى آخره، وبيانه على ما قاله مولانا شيخ زاده: إنَّ المعنى حينئذ صيرنا كل شيء حي متصلاً بالماء ملابساً له لا ينفك عنه، وإنما جعلت

---

[1] في ألفية ابن مالك:

ولا تجز حال الذي أضيف له ... إلّا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ما له أضيف أو ... كجزئه عن غير ذين قد نهوا

ينظر: شرح الكافية الشافية 336/1.

[2] سورة الدخان: من الآية 4.

[3] عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع)، 262/2.

[4] هو شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعي الفقيه العلامة المقرئ المفسر (ت926هـ) ينظر: **شذرات الذهب**، 134/8.

[5] سورة التكوير: من الآية 14.

[6] نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807هـ)، **كشف الأستار عن زوائد البزار**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1399هـ - 1979م)، 129/3 رقم 2402، قال أبو محمد - يعني: يحيى بن قيس-: لست من الباطل ولا الباطل مني. قال البزار: لا نعلمه يروى إلا عن أنس، ولا نعلم رواه عن عمرو إلا يحيى بن محمد بن قيس، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: 762هـ)، **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري**، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، (الرياض: دار ابن خزيمة، ط1، 1414هـ)، 366/2 .

[7] الزمخشري، **الكشاف** 113/3. وينظر: أبو السعود، **إرشاد العقل السليم**، 65/6.

[8] ينظر: **تفسير البيضاوي**، 50/4.

اتصالية؛ لأن من الماء إذا جعل مفعولاً ثانياً لجعل وجب أن يكون مفعوله الأول متصفاً بالثاني ولا يتأتى ذلك إلّا بكونها اتصالية، انتهى. ولعل وجه ذلك أنَّهُ لو حمل المعنى على صيرنا كل حيوان مبتدأ من الماء لاقتضى أن المصير مبتدأ من الماء وهو الشيء الموصوف بالحياة حول في حال اتصافه بالحياة وجعل مبتدأ من الماء والأمر ليس كذلك؛ لأن اتصافه بالحياة إنما هو بعد خلقه من الماء فليتأمل؛ فلذلك حمل على الاتصال بالمعنى المذكور وهو الاحتياج إلى الماء بحيث لا يجيء دونه، لكن أورد عليه الفاضل الكازروني حيث قال: فإن قلت: التصيير يدل على أنَّهُ يحيي الحيوان دون الماء أو لا، ثم صار بحيث لا يحي دونه وليس كذلك، قلت: كل حيوان فهو جنين أولا لا يحتاج إلى الماء ثم إذا تولد صار محتاجاً انتهى.

وقد حقق الشريف في شرح المفتاح أن من الاتصالية هي الابتدائية إلّا إنَّ الابتداء فيها بمعنى الاتصال كما في قوله عليه السلام: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى"[1]، انتهى، وحينئذ فهلا حملت من على الابتداء على تقدير جعل جعلنا بمعنى صيرنا متعدياً بالمفعولين بالمعنى الثاني الذي ذكره الكشاف على تقدير جعل جعلنا بمعنى خلقنا متعدياً لمفعول واحد، وذلك المعنى هو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿**خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ**﴾[2] أي صيّرناه كأنما خلق من الماء لشدة احتياجه إليه، وقد يخرج هذا على مثل قولك: صيرت الإبريق من الطين، فإنَّه لا يستلزم ثبوت الإبريقية له قبل جعله من الطين بل يكفي أن يحدث له صفة الإبريقية بذلك التصيير، وكذلك هنا صيرنا كل شيء حي مخلوقاً من الماء ولا يقتضي هذا ثبوت (ق9\2) الشيئية له، والحياة قبل خلقه من الماء بل ثبوت ذلك له بهذا التصيير، وبمثل هذا أجاب السعد عن تعلق الخلق في الشيء المفسر بالموجود حيث أورد عليه إنَّهُ إذا حمل شيء على الموجود لا يصح إضافة الخلق إليه؛ لأن خلقه اتحاده وإيجاد الموجود محال، وأجاب بأن المحال إيجاد الموجود بوجود سابق وهو غير لازم، واللازم إيجاد موجود هو أثر ذلك الإيجاد وهو ليس بمحال،

---

[1] مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، 1870/4، رقم 2404، كتاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، بَابُ مِنْ فَضَائِلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

[2] سورة الأنبياء: من الآية 37.

انتهى. أو يقال: هو من باب قتلت قتيلاً على ما أشار إليه صاحب الكشاف[1] والشريف في قوله تعالى: ﴿**هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**﴾[2] فليتأمل، ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف[3] في قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ**﴾[4] من أن الممكن لما كان من حيث إمكانه قائلاً لكل من الموت والحياة مكانة اتصف بالحياة أو لا ثم أزيلت عنه بالموت الذي هو العدم الأول، ونحوه: سبحان من صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل، لا يراد إنَّهُ خلق كبيراً في الأول ثم صغر وبالعكس في الثاني بل المراد إنَّهُ حي به كذلك ابتدأ، لكن لما كان من حيث الإمكان قابلاً لكل من الوصفين ساغ ذلك فكذا يقال هنا: إنَّ الحيوان من حيث إمكانه قابلاً للاحتياج للماء أو عدم الاحتياج له فتصيره كذلك، ابتدأ باعتبار ما ذكر فتأمل. والمراد بالماء هنا أحد العناصر الأربعة وهو: جوهر سيال يضاد النّار برطوبته وبرودته، وهو المشار إليه في قوله تعالى: ﴿**وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**﴾[5].

قال القاضي[6] إنَّ المراد لم يكن حائلٌ بين العرش والماء؛ لا أنه كان موضوعاً على متن الماء[7] واستدل به على إمكان الخلاء وأنَّ الماء أول حادث بعد العرش من أجرام هذا العالم، وقيل: كان الماء على متن الريح والله أعلم بذلك، انتهى كلام القاضي[8]. ولنا فيه كلام طويل في حواشينا عليه من سورة هود فليراجع.

وأل فيه عند صاحب الكشاف والفتاح للجنس لا للعهد الخارجي والذهني ولا للاستغراق.

قال صاحب المفتاح: وأمّا الحالة التي تقتضي التعريف باللام فهي متى أريد بالمسند إليه نفس الحقيقة؛ كقولك: الماء مبدأ كل حي. قال (ق10\1) وعزّ مِن قائل: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾[9] أي: جعلنا

---

[1] الزمخشري، **الكشاف**، 35/1. وينظر: **حاشية الشهاب**، 209/1.

[2] سورة البقرة: من الآية 2.

[3] الزمخشري، **الكشاف**، 154/4.

[4] سورة غافر: من الآية 11.

[5] سورة هود: من الآية 7.

[6] **تفسير البيضاوي**، 128/3. وينظر: **البحر المديد**، 512/2، **حاشية الشهاب**، 72/5.

[7] كذا في نسختي المخطوط.

[8] **تفسير البيضاوي**، 128/3.

[9] سورة الأنبياء: من الآية 30.

مبتدأ كل حيوان هذا الجنس الذي هو جنس الماء، يأتي في الروايات أنَّهُ تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء، والجن من نار خلقها منه، وآدم من تراب خلقه منه[1]، قال السيد الشريف في شرحه: قوله: قال عزّ من قائل بطريق الاستئناف على صدق قوله الماء مبدأ كل حي مع أنَّهُ مثال للتعريف باللام من غير باب المسند إليه[2].

وقوله: يأتي في الروايات، استئناف آخر؛ لدفع توهم أنَّ تفسيره للآية مخالف لما ورد في الكتاب واشتهر من أنَّهُ مبدأ الإنس التراب ومبدأ الجن النّار، ولما روي أن مبدأ الملائكة الريح فأشار إلى وجه التوفيق، انتهى. لكن قوله: خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء[3] يخالف ما جاء في رواية الإمام مسلم من إنَّهُ خلقت الملائكة من نور وخلق الجان من مارج من نار[4]، وقد تبع في هذا صاحبَ المفتاح الكشافُ[5] في سورة النور؛ فإنَّه قال هناك عند قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ**﴾[6] ما نصه: فإن قلت: نكَّر الماء في قوله تعالى من ماء، قلت: لأن المعنى أنّهُ خلق كل دابة من نوع من الماء مختص بتلك الدابة أو خلقها من ماء مخصوص وهو النطفة، ثم خالف بين المخلوقات من النطفة، فمنها هوام ومنها بهائم ومنها ناس، ونحوه قوله تعالى: ﴿**يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ**﴾[7] فإن قلت: فما باله جاء معرفاً في قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾[8] قلت: قصد ثَم معنى آخر، وهو أنَّ أجناس الحيوان كلها مخلوقة من هذا الجنس الذي هو جنس

---

[1] لم أقف على هذه الرواية في كتب الحديث والعلل بعد التفتيش الطويل عنها.

[2] ينظر: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: 743 هـ)، **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)**، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، (جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1، 1434هـ - 2013م)، 238/3.

[3] لم أقف على هذه الرواية في مظانها من كتب الحديث النبوي الشريف.

[4] **صحيح مسلم**، 2249/4 رقم 2996 كتاب الزهد والرقائق، بَابٌ فِي أَحَادِيثَ مُتَفَرِّقَةٍ.

[5] الزمخشري، **الكشاف** 246/3. وينظر: الخطيب الشربيني، **السراج المنير**، 632/2، الرازي، **تفسير الرازي**، 407/24، **اللباب**، 424/14.

[6] سورة النور: من الآية 45.

[7] سورة الرعد: من الآية 4.

[8] سورة الأنبياء: من الآية 30.

الماء؛ وذلك أنَّهُ هو الأصل وإن تخللت بينه وبينه وسائط، قالوا: خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء، والجن من نار خلقها منه، وآدم من تراب خلقه منه، انتهى.

فأنت ترى هذين الإمامين حملا "أل" في الماء على الجنس وجعلا جميع الحيوانات من الملائكة والجن وغيرها هما داخلين في هذا الحكم لكن باعتبار المبدأ الأول فيكون قريبا من قوله تعالى: ﴿**خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ**﴾[1]، وفي قول الكشاف قصدُ (ق10\2) معنى آخر هو أنَّ أجناس الحيوان إلى آخره ما يوافق كلامه الآتي من إطلاق لفظ الحيوان على الملك والجن فيذكر، وفي هذا التوفيق الذي حققه السيد وصاحب المفتاح والكشاف صارت النصوص متوافقة غير مختلفة؛ فإنَّ خلق الجميع من الماء إنما هو باعتبار المبدأ الأول وخلق البعض من غيره بالنظر إلى المبدأ القريب فلا منافاة بين النصوص الدالة على أنَّ آدم ﷺ خلق من تراب، وناقة صالح خلقت من حجر، والملائكة خلقت من نور، والجن من نار، وحينئذ لا حاجة إلى الجواب عن ذلك بأن كل للتكثير لا للإحاطة[2].

وقد أجيب عن ذلك أيضاً بأنَّ الله خلق جميع المخلوقات من ماء؛ لأنَّهُ خلق قبل خلق الإنسان جوهره ونظر إليها نظرة هيبة فاستحالت ما خلق من ذلك الماء جميع المخلوقات، وقد نقل ذلك شيخ الإسلام وجعله مغايراً للخلق بواسطة الذي أجاب به الكشاف، وعلى ما أجاب به الكشاف والمفتاح فالاقتصار على الماء دون باقي المواد كالطين والتراب والنار والنور والمني ونحو ذلك؛ لكونه مبدأ لجميع العناصر التي خلقه من مجموعها أنواع الحيوانات، فنكتة الاقتصار على الماء على كلامهما ظاهرة والمفسر القاضي[3] لم يحمل الماء على ما قالاه عند المبدأ الأول المخلوق منه العناصر السابقة؛ فإنَّه علّل الخلق من الماء بعلتين متعاطفتين بالواو حيث قال: وذلك لأنَّهُ أعظم مواده ولفرط احتياجه إليه وانتفاعه به بعينه، فقوله: لأنَّهُ من أعظم مواده، صريح في حمل الماء على

---

[1] سورة النساء: من الآية 1، سورة الأعراف: من الآية 189، سورة الزمر: من الآية 6.

[2] ينظر: أبو السعود، **إرشاد العقل السليم** 48/5، **حاشية الشهاب** 5/ 213، **حاشيتا القونوي وابن التمجيد** 416/13.

[3] البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، 91/4.

الماء الذي هو جزء مادة كل حيوان لا النطفة ولا الماء الذي هو المبدأ الأول الذي خلق منه التراب أو خمّر به الطينة التي خلقه الأب الأول منها، وقد أفصح عن ذلك القاضي[1] في سورة النور حيث قال في قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ**﴾[2] هو جزء مادته أو ماء مخصوص هو النطفة، وقال في سورة الفرقان عند قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا**﴾[3] يعني الماء الذي خمر به طين آدم أو جعل جزءا من مادة (ق11\1) البشر لتجتمع وتسلس وتقبل الأشكال والهيئات بسهولة أو النطفة انتهى.

وصرح في سورة الحج[4] بأنَّ المني يتكون من الأغذية وحينئذ فيكون المبدأ القريب لكل نوع من أنواع الحيوان هو الماء، ولعل الحامل له على العدول عما قاله صاحب الكشاف والمفتاح إما عدم ثبوت الروايات عنده بأنَّ التراب وسائر العناصر خلقت من الماء، ولو صح ذلك لكان المقام يقتضي أن يقال: وخلقنا من الماء كل شيء مطلقاً من غير تقييد له بالحي، فالتقييد به يخرج ما ليس حيا فلا يكون مخلوقاً من الماء إلّا أنَّ الأصل في الوصف أن يكون للتخصيص وإما لأنَّهُ على طريقة يكون الابتداء حقيقياً لكون المبدأ عليه هو الجزء المادي القريب، وأمّا جعل المبدأ ذلك الماء الأول الذي خلق منه أنواع الحيوانات بتوسط خلقها مما خلق منه؛ فيلزم عليه أن يكون الابتداء على غير حقيقته، يدل على ذلك أنَّ القاضي ضعّف تفسير الرزق في قوله تعالى: ﴿**كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ**﴾[5] بالماء لأنَّهُ يشرب ويأكل مما ينبت منه، قال: المحقق التفتازاني وجه ضعفه أمور.. ثانيها: أنَّهُ يلزم عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يندفع بكون من للابتداء دون البعضية؛ لأن ابتداء الأكل ليس من الماء بل مما ينبت منه، انتهى.

---

[1] البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، 195/4.

[2] سورة النور: من الآية 45.

[3] سورة الفرقان: من الآية 54.

[4] البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، 195/4.

[5] سورة البقرة: من الآية 60.

لكن لصاحب الكشاف أن يجيب عن ذلك بأن المبتدأ ما يعد عرفاً مبدأ من حيث يعتبر أنَّهُ اتصل به أمر له امتداد حقيقة أو توهماً كما ذكره السيد في حواشي الكشاف، وبهذا تبين لك أنَّ القاضي[1] لم يحمل الماء على النطفة في هذه الآية مع تجويز ذلك في سورة النور لمرجوحيته عنده؛ لما يلزم من تخصص الكلية؛ لأن بعض الحيوانات لم تخلق من النطفة كآدم عليه السلام والملائكة، إن قلنا بدخولها في الحيوان بناء على أنَّهم غير مجردين بلا أجسام على ما يأتي، وناقة صالح المخلوقة من الحجر والمخلوق من الطين المنفوخ فيه من سيدنا عيسى ﷺ، وإبقاء الكلام على عمومه أولى؛ ولهذا لما فسر الماء في سورة النور بالنطفة (ق11\2) أخَّره عن هذا التفسير واحتاج إلى تخصيص الكلية، فقال مفرعاً عليه فيكون تنزيلاً للغائب منزلة الكل إذ من الحيوانات ما تولد لا عن النطفة، وقيل: من ما متعلق بداية وليس صلة الخلق، انتهى[2]. فهنا لم يحتج إلى التخصيص والتنزيل المذكور في سورة النور والظاهر أن "أل" على حمل القاضي تكون للاستغراق، وكل لإحاطة الأفراد التخصيصية أو النوعية، وأنَّ كل شخص أو نوع خلق من ماء مخصوص هو من أعظم مادته فيكون من قبيل ركب القوم دوابهم وكل رجل وضعيته، فلا يلزم أن يخلق كل شيء من كل ماء، فليتأمل[3].

وبهذا يتبين لك ما في قول مولانا سعدي أفندي: إنَّ قول القاضي: لأنَّهُ من أعظم مواده كما ترى في النطفة والبيض انتهى. من الخفاء وذلك لأنَّهُ إن أراد بقوله كما تراه في النطفة والبيض الإشارة إلى أنَّ الماء محمول على النطفة، وإنَّهُ مراد القاضي فقد علمت بطلانه، وإنَّ القاضي إنما حمل الماء على الماء الذي هو من أعظم المواد وإنَّهُ قابله بالنطفة في سورة النور والفرقان، وأيضاً ذكر البيضة مما لا دخل له وقد علمت أنَّ القاضي صرح في سورة الحج بأنَّ المني متكون من الأغذية فلا يناسب حمل كلام القاضي هنا عليه، بدليل أنَّ القاضي هنا لم يذكر تخصيص الكلية كما ذكره في سورة النور عند الحمل على النطفة، وإن أراد مولانا سعدي أفندي التنظير

---

[1] البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، 195/4.

[2] ينظر: أبو السعود، **إرشاد العقل السليم**، 185/6.

[3] ينظر: **حاشيتا القونوي وابن التمجيد**، 582/8.

والاستظهار لكون الماء من أعظم المواد للحيوان كما يظهر ذلك في النطفة المتولدة من الأغذية؛ فإنَّ بالماء[1] تكونت النطفة من الأغذية فيخفف الكلام.

وأمّا الفاضل الحلبي المعرب المشهور بالسمين فظاهره أنَّهُ جوز حمل الماء على النطفة أيضاً، فإنَّه قال: ومعنى خلقه من الماء أحد شيئين؛ إما شدة احتياج كل حيوان للماء فلا يعيش بدونه وإمّا لأنَّهُ مخلوق من النطفة التي تسمى ماء، انتهى[2]، ولعله منشأ أخذ مولانا سعدي أفندي ولهذا اعترض التعبير بالواو في العلة الثانية كما سيأتي، فحينئذ يكون قوله: كما ترى في النطفة والبيض محمولاً على (ق12\1) أن مراد توجيه حمل الماء على النطفة وقد علمت براءة كلام القاضي من هذا الحمل وأنَّهُ يلزمه تخصيص كما تقدم، ومثل هذا وقع في حاشية شيخ زاده فإنَّه حمل الماء على الوجه الأول من كلام القاضي على النطفة أخذا بظاهر عبارة سعدي أفندي على عادته، تأمل[3].

وقبل أنَّ نشرع في بيان توجيه العلتين في كلام القاضي نتكلم على ما قيل في قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ**﴾[4] فنقول: ذكر السيد في شرح المفتاح أنَّ التنكير يأتي للإفراد؛ أي: لجعل المدلول فرداً مما يدل عليه لفظه إما شخصاً أو نوعاً، فإن كان اسم الجنس موضوعاً للماهية يقيد وحدة شخصيته أو نوعيته فالإطلاق عليهما ظاهر، وإن كان موضوعاً للماهية من حيث هي كان الإفراد الشخصي أو النوعي مستفاد من القرائن[5] وحينئذ فالتنكير في قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ**﴾[6] إما للإفراد نوعاً فيها؛ أي: في ماء ودابة، وإمّا للإفراد شخصاً فيهما؛ وإمّا للإفراد شخصا في دابة وللإفراد نوعاً في ماء أو بالعكس، فالقسمة رباعية الأظهر

---

[1] كذا في نسختي المخطوط.

[2] السمين، **الدر المصون** 14/8. وينظر: **اللباب** 487/13.

[3] **حاشية محي الدين شيخ زاده** على تفسير القاضي البيضاوي 240/6-241.

[4] سورة النور: من الآية 45.

[5] قال الجزولي: التنكير الذي تنفرد به الأسماء هو تنكير الآحاد دون الأجناس ومدلولات الأفعال أجناس فلا يقع فيها تنكير الآحاد كما لا يقع في مدلولاتها. الإفراد الذي تنفرد به الأسماء هو إفراد الأشخاص والآحاد دون الأجناس ومدلولات الأفعال أجناس فلا يقع فيها الإفراد الشخصي كما لا تكون مدلولاتها. ينظر: **المقدمة الجزولية في النحو**، ص13.

[6] سورة النور: من الآية 45.

منها أن يكون التنوين فيهما للنوعية ليتناسبا؛ أي: خلق كل نوع من أنواع الدواب من نوع مخصوص من الماء وهو النطفة الخاصة بتلك الدابة، فنوعية الماء معتبرة من وجهين: أحدهما إضافته إلى نوع من الدابة.

والثاني: اعتبار كونه نطفة فإنها نوع من الماء ممتاز غرساً يرى أنواعه، وفسر العصام النوعية بأنها نوع النطفة الممتزجة من نطفة أبويه[1]، قال: وأمّا تفسير المفتاح نوعية الماء بأن النطفة نوع من الماء فلم يلتفت إليه المصنف؛ لأنَّهُ خلاف سوق النظم؛ لأن الظاهر تخصيص كل دابة بماء، انتهى، وفيه تأمل. وأمّا جعل التنوين فيهما للإفراد شخصاً فلا يلائم قوله تعالى: ﴿**فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ**﴾ الآية[2] فإنَّه لتفضيل الأنواع لا للأشخاص، كذا قال السيد، ولعل وجهه أنَّهُ لما ذكر في التفصيل الأوصاف الشاملة للأنواع التي لا يختص بها فرد دون فرد آخر علم أنَّهُ تفضيل للأنواع (ق12\2) لا للأشخاص، وفيه تأمل.

وأمّا كون كل شخص من الدابة مخلوقة من نوع من الماء؛ فقال السيد: إنَّهُ مستبعد جداً، وأقول وأيضاً: لا يناسبه التفصيل بعده كما تقدم في الوجه السابق، ثم قال السيد: وأمّا عكسه، فهو محال قطعاً، انتهى[3].

فقوله: فهو محال، اعترضه العصام في أطوله حيث قال: ولا كلّ نوم من شخص من الماء لذلك؛ لا لأنَّهُ محال كما زعم السيد إذ لا يبعد أن يخلق نوع منحصر في شخص من شخص من الماء، انتهى[4]. فقال الحفيد التفتازاني[5]: وأمّا عكسه فصحيح؛ إذا اعتبره الخلق أعم مما بواسطة أو غيرها، قال تعالى: ﴿**خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ**

---

[1] إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (ت: 943 هـ)، **الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، حققه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية)، 1/ 333.

[2] سورة النور: من الآية 45.

[3] ينظر: **حاشية الدسوقي** على مختصر السعد شرح تلخيص المفتاح، 580/1، **حاشية السيالكوتي** على كتاب المطول، ص177.

[4] **الأطول**، 333/1.

[5] أحمد بن يحيى بن محمد بن مسعود، سيف الدين، المعروف بحفيد التفتازاني: شيخ الإسلام ورئيس العلماء بهراة في وقته. توفي مقتولا سنة 916هـ وقيل 906هـ. من كتبه "تعليقة" عل أوائل الكشاف للزمخشري في التفسير، وصل فيها إلى أواسط سورة البقرة. ينظر: نويهض، **معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»**، 83/1، الزبيري، **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم»**، 448/1.

وَاحِدَةٍ﴾[1] انتهى، وفيه دقة. هذا وقد قيد النطفة في المطول بنطفة أبيه، قال العصام في أطوله: والتخصيص بنطفة الأب كما في المطول غير ظاهر، والظاهر النطفة الممتزجة من نطفة أبويه انتهى[2].

وأقول: لعل حكمة اقتصار المحقق التفتازاني في المطول على نطفة الأب وإن كان الولد مخلوقاً من مجموع نطفتين ما ذكره العلماء من الحكمة في أنَّ الولد ينسب إلى الأب دون الأم؛ وذلك لأن ماء الأم يخلق منه الحسن في الولد والسمن والهزال والشعر واللحم وهذه الأشياء لا تدوم في الولد بل تزول وتتغير وتذهب، وأمّا الرجل يخلق منه العظم والعصب والعروق والمفاصل وهذه الأشياء لا تزول منه ولا تفارقه إلى أن يموت، فليتأمل[3]، هذا وقد أورده على الحمل على هذا أنَّ بعض الحيوانات كالوطواط الذي نفخ فيه عيسى ﷺ فصار طيراً بإذن الله تعالى، وناقة صالح وعصا موسى وكبش إسماعيل صلى الله عليهم وسلم، وهل ترد الحصى التي سبّحت في يده ﷺ والجذع الذي حنَّ له بناء على إنَّهما خلق فيها الحياة؟ وإن كان مذهب الأشعري أن النطق والتصويت لا يلزمه الحياة والإدراك؛ لجواز أن يخلق الله تعالى في جماد تصويتات من غير حياة[4]، وكآدم ﷺ، وكذا الغراب والفأر والعقرب والقعفس لم يخلق شيئاً منها من النطفة المخصوصة (ق13\1) على ما صرحوا به[5].

قال العصام: وأيضاً يرد على جعل التنوين للإفراد نوعاً خاصة البغل فإنَّه خلق من نوعي نطفة، ويدفعه أن ليس النوع هو النوع الحقيقي بل اختص من النطفة، فالنطفة الممتزجة من نطفة الحمار والفرس نوع من النطفة[6]، ثم أجاب العصام عن الاعتراض الأول بناء على عدم تقييد النطفة بنطفة الأب يمنع عدم خلقهم وعدم خلقها من النطفة إذا لم يقم دليل على بطلانه حتى يؤول له النظم الشريف، نعم لا ينبغي أن يفسر الماء بنطفة

---

[1] سورة النساء: من الآية 1، سورة الأعراف: من الآية 189، سورة الزمر: من الآية 6.

[2] **الأطول**، 333/1.

[3] ينظر: **حاشية الدسوقي** على مختصر السعد شرح تلخيص المفتاح، 637/1-638.

[4] ينظر: دروزة، **التفسير الحديث**، 365/9.

[5] ابن عربشاه، **الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، 333/1.

[6] ابن عربشاه، **الأطول**، 334/1.

أبيه وأبويه، انتهى[1]. ولا يخفى أنَّ الطعن بمجرد الاحتمال العقلي في ما ينقله الثقات غير مقبول، نعم وقع في تفسير القاضي البيضاوي في سورة مريم ما يقتضي أن عيسى ﷺ خلق من نطفة أمه فإنَّه قال في تفسير قوله تبارك وتعالى: ﴿**فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا**﴾[2] تمثل لها جبريل بصورة شاب أمرد سوي الخلق؛ لتستأنس بكلامه، ولعله لتهييج شهوتها فتنحدر نطفتها إلى رحمها انتهى[3].

وقد رده العلامة ابن كمال الوزير بأنَّهُ يلزم حينئذ أن لا يكون عيسى ﷺ مثل آدم عليه الصلاة والسلام في الخلق بلا واسطة نطفة، بل الحكمة في هذا التصوير، وكذلك لئلا تنفر منه ولتصغي لكلامه وتبتلى به فتظهر عفتها، انتهى، وفيه شيء. وذكر القاضي[4] والكشاف[5] في سورة الصف عند الكلام على قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾[6] ولعله لم يقل: يا قومي كما قال موسى عليه الصلاة والسلام؛ لأنَّهُ لا نسب له فيهم، فليتأمل، مع قوله تعالى في سورة إبراهيم ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ**﴾[7]، وقد ذكر القاضي في تفسير قوله تعالى من سورة الأنعام: ﴿**وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ**﴾ إلى قوله: ﴿**وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى**﴾[8] ما نصه: هو ابن مريم، وفي ذكره دليل على أنَّ الذرية تتناول أولاد البنت انتهى[9]. فهذا ينافي قوله: لا نسب له فيهم، وقد ذكر العلامة ابن كمال الوزير أنَّ الذرية نسل الشخص، واعترض القاضيَ في قوله: الذرية نسل الرجل؛ لأن المعنى الأول أعمّ؛ لشموله لسيدنا عيسى (ق13\2) صلوات الله عليه؛ لأنَّهُ ذرية مريم، انتهى[10]، فليتأمل.

---

[1] ابن عربشاه، **الأطول**، 334/1.

[2] سورة مريم: من الآية 17.

[3] البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، 7/4، وينظر: **فتح الرحمن في تفسير القرآن** 242/4، الزحيلي، **التفسير المنير**، 67/16.

[4] البيضاوي، **تفسير البيضاوي**، 208/5.

[5] البيضاوي، **تفسير الكشاف**، 524/4.

[6] سورة الصف: من الآية 6.

[7] سورة إبراهيم: من الآية 4.

[8] سورة الأنعام: من الآية 84-85.

[9] **تفسير البيضاوي**، 171/2.

[10] ينظر: **تفسير أبي السعود**، 156/1، **روح البيان**، 224/1.

هذا وقد أجيب عن الإيراد السابق بأجوبة، منها: أنَّ الكل مجموعي ورد بأنَّ الكل المجموعي ليس دخوله على النكرة شائعاً، نص عليه الحفيد التفتازاني فلا ينبغي تخريج القرآن عليه[1].

ومنها: أنَّ هذا في حكم المستثنى لشهرته وتنزيلاً للغائب منزلة الكلّ، وبهذا أجاب القاضي واتبعه الفاضل الروي في حواشي المطول، وهذا يرجع لما ذكر في الكتب المعتبرة من أن لفظ كلّ قد يرد للتكثير دون الإحاطة والتعميم صرح به غير واحد ومنهم العلامة الشريف في عدة أماكن من شرح المفتاح وحواشيه له، فمنها: ما صرح به في أول الفرع الثاني من أنَّ لفظة كلّ في قوله في كلّ شجر نار للتكثير؛ إذ لا نار في شجر الأعناب وصرح به أيضاً في أول سحت القصر، وأشار إليه في قول السكاكي والتغليب يجري في كلّ فن، وصرح قطب الدين في حاشية الكشاف في آخر سورة آل عمران بأنَّ لفظ كلّ كثيرا ما تطلق على الأكثر كما يقال: فلان يقصده كل أحد، ويعلم كلّ شيء[2].

وصرح في شرح المشارق[3] في حديث من سبح الله دبر كل صلاة أنَّ لفظة كلّ قد يراد بها التعميم لا الكلّ الإفرادي ولا المجموع، وصرح ابن كمال الوزير في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ**﴾[4] بأنَّ لفظ كلّ قد تكون للتكثير والمبالغة لا للاستغراق كما في هذه الآية[5].

ولنرجع إلى تحرير التعليلين المذكورين في كلام القاضي فنقول: لا يخفى أنَّ المتبادر إنَّ ﴿**كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾[6] في الآية من العام المحكوم فيه على كل فرد فرد مطابقة على الصحيح المقرر في الأصول؛ فمنطوق الآية: إنَّ كل نوع من أنواع الحي أو كل فرد من أفراده مبدأ خلقه من الماء، وحيث تقرر أنَّ جميع أنواع الحي من الحيوان

---

[1] ينظر: **تفسير أبي السعود**، 3 / 174، **حاشيتا القونوي وابن التمجيد**، 149/6.

[2] يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: 626هـ)، **مفتاح العلوم**، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ط2، 1407هـ - 1987م)، 242/1.

[3] ينظر: القاضي عياض، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، 98/2.

[4] سورة يونس: من الآية 22.

[5] ينظر: البركتي، **التعريفات الفقهية**، ص184.

[6] سورة الأنبياء: من الآية 30.

مركب من العناصر الأربعة فلأيّ شيء أفرد الماء بينهما بأنّهُ مبدأ لكل نوع أو فرد من أنواع الحيوان أو أفراده لا سبيل إلى أن يقال: إنَّهُ لما كان هو الأغلب الأعظم فكهذا أفرده؛ لأنَّ أعظميته وأغلبيته ليس باعتبار كل نوع أو فرد من أنواع الحيوان أو أفراده، بل الغالب في كل نوع (ق4\1) غيره يدلك على ذلك ما قاله القاضي في سورة الأعراف عند الكلام على قوله تعالى: ﴿**خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ**﴾[1] ولعلّ إضافة خلق الإنسان إلى الطين والشيطان إلى النّار باعتبار الجزء الغالب، انتهى[2]. فأنت تراه مصرحاً بأنَّ الجزء الغالب في الإنسان الطين وفي الجن النّار، بل قال محشيه مولانا سنان أفندي بأنَّ المراد بالطين التراب كما نصّ عليه في مواضع أخر من كتابه العزيز[3]، وإنما عبر بالطين الذي هو مركب من التراب والماء؛ لعدم قبول التشكل إلّا بعد كونه طيناً؛ يعني أنَّ الإنسان وكذا الجن مركب من العناصر الأربعة فنسبة خلق كلّ منهما إلى بعضهما لكونه الغالب على غيره من أجزائه، وأنَّ الطين المركب من العنصرين من بعض أجزائه، فنسبة خلقه إليه باعتبار الجزء الغالب وهو الطين أو كلّ من جزئيه فلا يرد أنَّ المناسب لهذا أن يقال: خلقته من تراب، انتهى[4].

والقاضي في كل محلّ ذكر فيه خلق الإنسان أو البشر من التراب أو الطين نسبه إلى الأب الأول وهو آدم ﷺ فقال في قوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾[5]: فإنَّه ابتدأ خلق آدم الذي هو أصل البشر[6]، وقال في الأعراف في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ**﴾[7] أي: خلقنا آباءكم[1]، وقال في قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي**

---

[1] سورة الأعراف: من الآية 12.

[2] **تفسير البيضاوي**، 7/3.

[3] كقوله تعالى: (إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (سورة آل عمران: الآية 59)، وقوله تعالى: (قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا) (سورة الكهف: الآية 37)، وقوله تعالى: (يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ) (سورة الحج: الآية 5)، وغيرها من الآيات .

[4] ينظر: رضا، **تفسير المنار**، 69/6.

[5] سورة السجدة: من الآية 7.

[6] **تفسير البيضاوي**، 53/2.

[7] سورة الأعراف: من الآية 11.

خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ﴾[2] خلق آباءكم من طين فحذف المضاف[3]، وقال في سورة السجدة عند قوله تعالى: ﴿**وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ**﴾[4] يعني آدم من طين، ثم جعل نسله سميت به؛ لأنها تناسل منه، أي: تتفضل من سلالة من ماء مهين ممتهن[5]، وقال في سورة الحج عند قوله تعالى ﴿**فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ**﴾[6] يخلق آدم منه أو الأغذية التي يتكون منها المني[7]، وقال مولانا سعدي أفندي: قوله أو الأغذية إلى آخره ولعل إرادة هذا المعنى أولى وأنسب.

وقال في سورة الفرقان عند قوله تعالى: ﴿**خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا**﴾[8] يعني: الذي خمر به طينة آدم أو جعل جزءاً من مادة البشر؛ لتجمع وتسلس وتقبل الأشكال والهيئات بسهولة أو النطفة، انتهى[9].

وقال في سورة طه عند قوله تعالى: ﴿**مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ**﴾[10] فإنَّ التراب أصل خلقة أول آبائكم وأول مواد أبدانكم، انتهى[11].

وهذا وقد فرق المحقق سعد الدين (ق14\2) التفتازاني بين الجن والشياطين في شرح المقاصد فقال: إنَّ تركيب الأنواع الثلاثة يعني: الملائكة والجن والشياطين من امتزاج العناصر الأربعة، إلّا إنَّ الغالب على الشياطين عنصر النّار وعلى الآخرين عنصر الهواء.. ولكون الهواء والنار في غاية اللطافة والتشفيف كانت الملائكة والجن والشياطين بحيث يدخلون المضايق والمنافذ حتى أجواف الإنسان، ولا يرون بحاسة البصر إلّا إذا اكتسبوا من الممتزجات الأخر التي يغلب عليها الأرضية والمائية جلابيب وغواش فيرون في أبدان كأبدان النّاس وغيرهم من

---

[1] **تفسير البيضاوي**، 6/3.
[2] سورة الأنعام: من الآية 2.
[3] **تفسير البيضاوي**، 53/2.
[4] سورة السجدة: من الآية 7.
[5] **تفسير البيضاوي**، 220/4.
[6] سورة الحج: من الآية 5.
[7] **تفسير البيضاوي**، 265/4.
[8] سورة الفرقان: من الآية 54.
[9] **تفسير البيضاوي**، 128/4.
[10] سورة طه: من الآية 55.
[11] **تفسير البيضاوي**، 30/4.

الحيوانات، انتهى[1]. فقد علم أنَّ الماء ليس غالباً في واحد من أنواع الحيوانات سواء دخل فيها الملك والجن أولاً، فلا مزية للماء بل هو مغلوب لكل واحد من العناصر باعتبار كل نوع أو فرد، نعم اجتماع الآخر أو تلينها وقبولهما للأشكال والهيئات بسهولة سببه الماء وهذا لا يقتضي أنَّهُ الأعظم؛ ولهذا قال القاضي لأنَّهُ من أعظم سواده؛ أي: لأن الماء من جملة ما هو أعظم مواده فالأعظم متعدد وهذا منه؛ لا أنه أعظمها، وإلّا لنا في التصريح منه في غير هذا المحل بين الأعظم في كل نوع من أنواع الحيوان غير الماء، ونظير هذا التركيب قول التلخيص: ولما كان علم البلاغة وتوابعها من أجل العلوم، قال في المطول: لا حاجة إلى تخصيص العلوم بالعربية؛ لأنَّهُ لم يجعله أجلّ جميع العلوم، بل جعل طائفة من العلوم أجلّ ما سواها، وجعل من هذه الطائفة مع أنَّ هذا ادّعا منه وكل حزب بما لديهم فرحون. انتهى[2].

وحينئذ فلا سبيل إلى دعوى زيادة مِنْ؛ لأن القول بزيادتها في الإثبات مرجوح وليس المعنى حينئذ على ما تقدم، وكذا القول بأنَّ العطف سابق على التعليل والمجموع علة واحدة لا كل واحد بانفراده يمنعه إعادة لام التعليل، فإنَّه صريح، فإنَّ كل واحدة من العلتين علة مستقلة لإثبات الماء بالمبدئية دون بقية المواد، وقد تحققت أن العلة الأولى لم يظهر كونها من حجة لتخصيص الماء بذلك؛ لأنَّ كونه من جملة الأعظم لا يقتضي أرجحيته (ق15\1) على باقي أفراد الأعظم خصوصاً وقد تقرر أنَّ ذلك الغير هو الغائب في كل نوع كما تقدم.

وأمّا جعل العلة الأولى لبيان المصحح والثانية لبيان المرجح فقرر لكن المعتاد أن مدخول اللام هو المرجح، وإذا ذكروا المصحح يذكرونه من غير أن يجعلوه مدخل لام العلة، ألّا ترى إلى ما قاله صاحب المفتاح[3] في الحالة المقتضية لكون المسند إليه موصولاً؛ فهي متى صح إحضاره في ذهن السامع بوساطة ذكر جملة معلومة الانتساب إلى مشار إليه واتصل بإحضاره في هذا الوجه غرض، قال السيد: قوله: أو اتصل بإحضاره، إشارة إلى

---

[1] **شرح المقاصد**، ص501.

[2] ينظر: **حاشية الدسوقي**، 91/1، **حاشية السالكوتي على المطول**، ص21.

[3] ينظر: **مفتاح العلوم**، ص83.

مرجح الموصولية بعد ذكر المصحح ولابد منها في كل حالة، لكنه قد لا يفصلهما العلة المرجح كما في المضمر والعلم، وقد يفصلهما كما في الموصول واسم الإشارة، وأراد بالغرض الباعث المتناول للغاية التي يقصد حصولها بإيراد الموصول؛ كزيادة التقرير والإيماء إلى وجه بناء الخبر والحامل الذي يتقدم وجوده كعدم العلم بغير الصلة والاستهجان، انتهى. ولخفاء التعليل بهذه العلة لم يعلل بها هنا جار الله العلامة وأسقطها وقد أثبتها المولى أبو السعود عاطفاً الثانية عليها بأو كما استظهره مولانا سعدي أفندي وستسمع ما فيه، نعم لو فسر القاضي الماء بالماء الذي هو مبدأ لجميع العناصر التي خلقت بسببه كما فسر به صاحب الكشاف والمفتاح مستمسكين بما جاء في الروايات من أن الملائكة خلقت من ريح خلقها الله من الماء، والجن من نار خلقها منه، وآدم من تراب خلقه منه؛ فهو أصل الجميع ومبدؤها، وإن تخللت بينه وبين بعضها وسائط، وحينئذ فالعلة كونه أعظمها؛ لا من أعظمها.

لكن القاضي لم يفسر الماء بذلك بل فسره بالماء الذي جعل جزءا من مادة كل نوع من أنواع الحيوان، وقد جعله في سورة الفرقان قسيماً للماء الذي خمرت به طينة آدم وللنطفة على ما تقدم، ثم ظهر لي ما يمكن أن يوجد به التعليل الأول وهو أنَّ قول القاضي: وذلك لأنَّهُ إلى آخره، ليس مشارا به إلى توجيه تخصيص الماء بكونه مبدأ دون باقي المواد (ق15\2) بل مشار به إلى وجه إبقا كل شيء حي على ما يتبادر منه وهو الحيوان دون ما يوصف بالحياة مجازا كالنبات كما سلكه غيره كالجلالين[1]؛ فإنهما فسرا الماء بالماء النازل من السماء والنابع من الأرض وعمما الحي فيما ما يشمل النبات أيضاً، فأشار القاضي إلى أن الأولى إبقاء اللفظ على حقيقته وعدم تناوله للنبات مجازا؛ وذلك لأنَّ الحيوان من أعظم مواده الماء دون النبات فليس الماء من أعظم مواده الصادق ذلك بأن لا يكون من مواده أيضاً، فلو أدخل في عموم الحي مجازا لم يقوم نسبة خلقه من الماء بخلاف الحيوان، فإنَّه لما كان الماء من أعظم مواده خاصة كونه مبدأ به دون الجمادات؛ ولأنَّ الحيوان أحوج إلى الماء بعينه وأكثر

[1] جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (المتوفى: 864هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911هـ)، **تفسير الجلالين**، (القاهرة: دار الحديث، ط1)، ص423.

انتفاعا به بعينه بحيث لا محيص له ولا محيد له عنه كما أشير إليه في معنى التصيير الآتي، بخلاف النبات وغيره مما يوصف بالحياة مجازاً؛ فإنَّه وإن انتفع بالماء واحتاج له لا يصل إلى حاجة الحيوان بل قد يقوم مقام الماء غيره من رطوبة أو اعتدال زمن أو حسن الهواء ونحو ذلك، ولا كذلك الحيوان فإنَّه لابد له من الماء ولا يقوم غيره مقامه؛ فلهذا قال: بعينه، لكن هذا لا يظهر إذا أريد بفرط الاحتياج من جهة أصل الخلقة لتسلسل المواد وتقبل الأشكال؛ فإنَّه قد قال هذا يشترك فيه النبات وغيره، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿**فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ**﴾[1] على ما تقدم، فتأمل. ومع هذا فحمل الحي على حقيقته، وهو الحيوان، أنسب بجعل الماء مبدأ له، فتأمل.

وبهذا سقط ما يقال إذا جعل قوله: ولفرط احتياجه إليه، على مستقله لا يناسب عطفه بالواو لاقتضاء به أن المبدئية حقيقية عليه أيضاً كالأول، مع أنَّ الاحتياج إليه إنما هو بعد تمام الخلقة، والتعليل الأول إشارة إلى حمل الماء على الجزاء المادي الذي به يحصل الخلق ويخرج الشيء من العدم الأول إلى الوجود، والتعليل الثاني باعتبار أنَّ الماء المحتاج إليه من حيثية الاحتياج إليه والنفع به إنما يكون بعد الوجود؛ لحفظ الوجود من طرق العدم اللاحق، فيكون (ق16\1) جعله مبدأ للخلق من هذه الحيثية مجازاً كما أشار إليه الكشاف بقوله: أو كأنما خلقناه من الماء؛ لفرط احتياجه إليه وحبه له، وقلة صبره عنه، كقوله تعالى ﴿**خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ**﴾[2] انتهى[3]. أي: كأنه خلق من عجل لفرض استعجاله وقلة صبره؛ كقولك: خلق زيد من الكرم، جعل ما طبع عليه بمنزله المطبوع منه مبالغة في لزومه؛ ولذلك قيل: إنَّهُ على القلب؛ وذلك لأن ملحظ القاضي والكشاف ليس متحداً؛ لأنَّ صاحب الكشاف لم يذكر التعليل الأول المذكور في عبارة القاضي بل قال: فالمعنى من الماء كل

---

[1] سورة البقرة: من الآية 22.

[2] سورة الأنبياء: من الآية 37.

[3] **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب** (حاشية الطيبي على الكشاف)، 337/10. وينظر: **البحر المديد**، 462/3، **تفسير أبي السعود**، 67/6.

حيوان كقوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ**﴾[1] أو كأنما خلقناه إلى آخره، فقوله: أو كأنما إلى آخره، عطف على الأول من حيث المعنى؛ لأنَّهُ ذكر أولا أنَّ المعنى خلقنا كل حيوان من الماء قياساً على قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ** ﴾[2] وقد اقتصر على تفسير الماء في الآية المقيس عليها بالنطفة في سورة النور فكأنما قاله أولا؛ فالمعنى خلقنا كل حيوان من النطفة، ثم قال: أو كأنما خلقناه من الماء الذي هو أحد العناصر الأربعة، ولم يلاحظ في الماء ما ذكره في سورة النور من تفسيره بالماء الذي هو مبدأ كل حيّ بلا قطع النظر عن ذلك فجعله كالمبدأ لا مبدأ حقيقة[3].

وأمّا القاضي فهو وإن فسر أولا كل شيء حي بالحيوان وقال كقوله ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ**﴾[4]، لكن بدا في تفسير الماء المنكر في الآية المقيس عليها بأنَّهُ الماء الذي هو جزء مادة الحيوان ثم ذكره بعد ذلك ما ذكر الكشاف من الحمل على النطفة، واقتصر هنا في تفسير الماء على الماء الذي هو آخر مادة الحيوان ولم يذكر النطفة بوجه هنا، فكيف بعد إثبات أنَّ الماء جزء المادة يلاحظ الماء الجاري بعد ذلك، ويعتبر ما اعتبره الكشاف من المجاز في المبدئية بل عدول القاضي عن عبارة الكشاف وزيادة التعليل الأول للإشارة إلى عدم ارتضا ما قاله الكشاف، ومراد القاضي في هذا كله توحيد تفسير الشيء الحي بالحيوان دون ما عداه من النباتات الموصوفة بالحياة مجازا، وأمّا ما فهمه مولانا سعدي أفندي وشيخ زاده من اتحاد مرادي القاضي (ق16\2) والكشاف وأنَّهُ أشار إلى وجهين في تفسير الماء، فأشار بالعلة الأولى إلى تفسير الماء بالنطفة وبالثانية إلى تفسيره بالماء الذي هو أحد العناصر، وحينئذ فكان الأولى التعبير ب"أو" لا بالواو فهو غفلة عن فهم مراد القاضي من العدول عن عبارة الكشاف، ولو سلم أنَّ مراد القاضي توجيه تخصيص الماء بالمبدئية دون باقي المواد فلا نسلم أنَّ هذا التعليل إشارة إلى وجه آخر لتفسير الماء بغير التفسير السابق منه، على أنَّ المراد بالاحتياج إليه والانتفاع به ما يقع بعد

---

[1] سورة النور: من الآية 45.

[2] سورة النور: من الآية 45.

[3] **تفسير الزمخشري**، 113/3. وينظر: **البحر المديد**، 457/3، **تفسير النسفي**، 409/2، **تفسير أبي السعود**، 65/6.

[4] سورة النور: من الآية 45.

الخلق بل الماء مفسر في كليهما بشيء واحد وهو الجزء المادي، والمراد بفرض الاحتياج التفسير السابق بناءً على أن المراد بالاحتياج إليه والانتفاع به ما يقع بعد الخلق، بل الماء مفسر في كليهما بشيء واحد وهو الجزء والمراد بفرط الاحتياج والانتفاع به بعينه بالنظر إلى أصل الخلقة، وهو بهذا المعنى شامل للملك والجن إذ كل منهما يحتاج إليه في قبول الشكل والهيئة بسهولة، وذلك على القول بأنَّهما مركبان من العناصر وأنَّ الدابة والحيوان يشملانهما، فقد أشار إلى ذلك القاضي في تفسير سورة الفرقان عند الكلام على قوله تعالى ﴿**وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا**﴾[1] يعني الماء الذي خمر به طينة آدم أو جعله جزءا من مادة البشر لتجتمع وتسلسل وتقبل الأشكال والهيئات بسهولة أو النطفة فهذا هو معنى فرط الاحتياج والانتفاع به بعينه، وبهذا يتبين لك أنّ ما قاله سعدي أفندي من أنَّ المراد بانتفاعه بعينه الانتفاع في التغذية فالاحتراز حينئذ عن الثلاثة الباقية والهواء، وإن كان الاحتياج إليه أكثر في التنفس لكنه ليس في التعدي في شيء انتهى[2]. ليس بمصيب للمخرج حيث حمل الانتفاع على الانتفاع الحاصل بعد تمام الخلقة الذي لا يشمل الملك ظاناً اتحاد عبارة الكشاف مع عبارة القاضي، وفي قوله: إنَّ النفس ليس من التغذي في شيء بحث فقد ذكر في الأصول أنَّ أبا داود اعترض على الشافعي في جعله ﴿**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا**﴾[3] من العام الذي لم يخصص من الدواب من أمانة الله قبل أن نرزقه، ورده الصيرفي بأنَّ ذلك خطأ؛ لأنَّهُ لا بد له من رزق تقوى به حياته ولو بنفس يأتيه به وقد جعل الله غذا طائفة من الطير التنفس إلى مدة يصلح (ق17\1)فيها للأكل والشرب، انتهى[4].

---

[1] سورة الفرقان: من الآية 54.

[2] **تفسير البيضاوي**، 128/4. وينظر: **تفسير أبي السعود**، 226/6، **روح البيان**، 230/6.

[3] سورة هود: من الآية 5.

[4] ينظر: تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، **الإبهاج في شرح المنهاج** ((منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنه 785هـ))، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1416هـ - 1995م)، 135/2. قال الزركشي في البحر المحيط 472/4 (وقد منع بعضهم التخصيص بالعقل، وهو ظاهر نص الشافعي في الرسالة" فإنه قال في باب: ما نزل من كتاب عاما يراد به العام ويدخله الخصوص، ثم قال الشافعي: قال الله عز وجل: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} [الزمر: 62] وذكر قوله تعالى: {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا} [هود: 6] فهذا عام لا خصوص فيه، فكل شيء من سماء وأرض وذي روح وشجر وغير ذلك، فالله خالقه، وكل دابة فعلى الله رزقها، ويعلم مستقرها ومستودعها).

فهذا الكلام من علماء الأصول صريح في أنَّ النفس من الغذاء الذي يعيش به بعض الحيوانات والآية هنا عامة لجميع الحيوانات فكيف ما قاله؟ فليتأمل. هكذا قوله أولاً في بيان الانتفاع بالماء بعينه، إن قوله بعينه احتراز عن الأرض ووجه الاحتراز عنها؛ لأن الاشتباه فيها، فإن المشهور أنَّ الإنسان مخلوق من تراب ولا مخالفة لاختلاف الجهة انتهى. كأنه أراد بالأرض التراب كما ذكره في قوله تعالى: ﴿**مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ**﴾[1] الآية ولم يظهر وجه لهذا الكلام فإنَّ الظاهر من توجيه الأول المقابل للثاني أنَّهُ يريد النفع به بعينه إلى النفع به في أصل الخلقة، وقد علمت فيما سبق أنَّ الحيوان عام ليس خاصا بالإنسان فلا معنى لإفراد الإنسان بخصوصه في مادة التراب وادعائه أن في ذلك اشتباها، وأنَّ المشهور أنَّ الإنسان مخلوق من تراب مع أنَّ النصوص القرآنية المتقدم لك سردها صريحة في خلقه من التراب، وأنَّهُ الجزء الغالب فيه فكيف يسبب ذلك للمشهور ويجعل فيه اشتباها وقد تقدم لك تصريح القاضي؟ فالآيات التي ذكر فيها الخلق من التراب بأنَّ المراد به آدم ﷺ إلّا في آية الحج وهي قوله تعالى ﴿**فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ**﴾[2] فإنَّه جوز فيها احتمالين حيث قال: خلق آدم منه أو الأغذية التي يتكون منها المني، انتهى. قال هذا المحشي سعدي هناك قوله: أو الأغذية إلى آخره ولعل إرادة هذا المعنى أولى وأنسب، انتهى. وحيث صح ما ذكرنا فالعطف بالواو هنا أدل على المقصود وهو كون كل منهما علة مستقلة خصوصا مع إعادة العامل، ولو عطف به أولا اقتضى أن العلة إحداهما لا كل منهما وكون الواو للجمع لا ينافي أن كل واحد علة مستقلة؛ لأنها الجمع في العلة لا في الزمان، وقد أشار إلى ذلك الرضي في قول ابن الحاجب[3] وهي اسم وفعل وحرف، وأنَّهُ لو قال: أو فعل أو حرف لاقتضى أن الكلمة لأحد المبهم لا كل واحد منهما، والواو إنما أفادت الجمع في تقسيم الكلمة إلى كل واحد منهما، وقد أفصح عن ذلك الشريف في شرح المفتاح فقال (ق2\17) في قول المفتاح وهي أي: المعرفات، المضمرات، الأعلام، المبهمات إلى آخره .

---

[1] سورة طه: من الآية 55.

[2] سورة الحج: من الآية 5.

[3] رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (المتوفى: 686 هـ)، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، (ليبيا: جامعة قار يونس، 1395 - 1975م)، 27/1.

قال السيد: وإنما ترك العاطفة بين الإخبار تنبيها على أنّ المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للأقسام، كأنه قيل: المعرفات هذه الأشياء، وأمّا ما يقال من أنَّ الخبر إذا تعدد لفظاً لتعدد المبتدأ حقيقة أو حكماً وجب إدخال الواو بين ألفاظ الخبر إشعار بأنَّ المجموع خبر واحد فلم يلتفت إليه؛ لأنَّ إشعار العاطف باستقلال كلّ جزء على حدة أظهر، ألا ترى أن ترك الواو في خلو ماض أولى من إدخاله الذي جوزه أبو علي؟ انتهى المقصود منه.

ولابن كمال الوزير معه بحث في ذلك، وكذلك للدماميني فليراجع، وحمل العطف بأو على اللف والنشر[1] المشار إليه بقوله تعالى: وقالوا كونوا هودا أو نصارى[2] على ما حقق في كتب البلاغة لا يمنع الإيهام المذكور، فتأمل.

هذا وصريح كلام شيخ زاده أنه على التعليل الثاني بحسب ما فهمه السعدي أفندي تكون الاستعارة التبعية التصريحية في الفعل[3] من حيث شبه جعل الله تعالى كلّ حيوان مفرط الاحتياج إليه، قليل الصبر، بخلقه تعالى إياه منه، قلت: لا ضرورة تدعو لذلك، الجواز أن تكون الاستعارة في مدلول الحرف فقط كما حقق في قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ**﴾ الآية[4]، فإن قلت: ما الحكمة في تقديم قوله تعالى من ما سواء كان ظرفا لغواً أو مفعولا ثانيا أو حالا على المفعول به بلا واسطة أو المفعول الأول أو صاحب الحال، مع أنَّ ترتيب المفاعيل والفضلات الأصل فيه تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف ثم الذي بالواسطة ثم المفعول

---

[1] اللفّ والنشر: أن يذكر في الأول أسماء أشياء متعددة غير تامة المعنى، ثم يقابلها بأشياء بعدّتها على ترتيبها من غير الأضداد، تمّم معناها، إما بالجمل، وإما بالألفاظ المفردة. ينظر: صفي الدين الحلّي، **شرح الكافية البديعية**، تحقيق: الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، (ط1، 1425هـ)، ص90.

[2] سورة البقرة: من الآية 135.

[3] الاستعارة التبعية: وهي "ما تقع في غير أسماء الأجناس: كالأفعال، والصفات المشتقة منها، وكالحروف، بناء على دعوى أن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً. والأفعال، والصفات المشتقة منها، والحروف عن أن توصف بمعزل، فهذه كلها عن احتمال الاستعارة في أنفسها بمعزل، وإنما المحتمل لها، في الأفعال والصفات المشتقة منها، مصادرها وفي الحروف، متعلقات معانيها، فتقع الاستعارة هناك ثم تسري فيها". ينظر: د. محمد صلاح زكي أبو حميدة، **البلاغة والأسلوبية عند السكاكي**، ص335.

[4] سورة البقرة: من الآية 5.

به الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه، والأصل أن يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل، وعند اجتماع التوابع الأصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل أو البيان[1].

قلت: حكمته الإيضاح بعد الإبهام ليرى المعنى في صورتين (ق18\1) مختلفين، إحداهما مبهمة والأخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد[2]، أو ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله عليه النفوس من أنَّ الشيء إذا ذكر مبهما ثم بيّن كان أوقع فيها من أن يبين أولا أو لتكمل لذة العلم به أي: بالمعنى؛ وذلك لأنَّ الإدراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما ألم؛ فالمجهول إذا لم يحصل به شعور بوجه ما فلا ألم في الجهل به، فإذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفوس إلى العلم به وتألمت بفقدانها إياه، فإذا حصل لها العلم به على سبيل الإيضاح كملت لذة العلم به للعلم الضروري بأن اللذة عقب الألم أكمل وأقوى فكأنها لذتان: لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الألم، ومما يراخي[3] ذلك قوله تعالى: ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ**﴾[4] فإنَّه جعل العذاب الذي يأتيهم من الغمام الذي هو الذي هو مظنة للرحمة ليكون أشد؛ لأن الشر إذا جاء من حيث لا يحتسب كان أعمَّ كما أن الخير إذا جاء من حيث لا يحتسب كان أسرَّ، فكيف إذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث، وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون.

---

[1] أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ -1997م)، 85/3، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ- 1967م)، ص173.

[2] ينظر: **تفسير النسفي**، 277/1، **السراج المنير**، 92/1، 235،

[3] كذا في نسختي المخطوط.

[4] سورة البقرة: من الآية 110.

ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿**رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي**﴾، فإن اشْرَحْ يفيد شرح شيء ما لَه، أي: للطالب، وصدري يفيد تفسيره أي: تفسير ذلك الشيء وإيضاحه[1]، هذا وقد ذكر عُلما المعاني أن حصول الشيء بعد التشويق إليه وقع وأعز وبدون التشويق إليه ألذ؛ لأنه نعمة غير مترقبة وغير المترقبة غير مشوبة بتعقب الانتظار فهي لذة صرفة فتكون ألذ، ولا ينافي في بينهما لما قاله السيد في شرح المفتاح من أن المرزوق من حيث لا يحتسب ألذ، وميل النفس إليه أكثر من الأعز، لكن قال العصام في المطول: إن هذه هي المقدمة وهي حصول الشيء من غير ترقب ألذ، ناقض فيها المصنف والشارح أنفسهما حيث ذكر المصنف في بحث التشبيه أن نيل الشيء بعد طلبه ألذ وتبعه الشارح، انتهى، وقال في محل آخر من الأطول: أن حصول الشيء المترقب بعد الشوق ألذ وأوقع في النفس، وإنما قيدنا الشيء بالمترقب؛ لئلا ينافي ما يقال: إن حصول (ق18\2) نعمة غير مترقبة ألذ وهو كرزق من حيث لا يحتسب، انتهى[2] بلفظه، فليتأمل. فإن قلت: هل تقديم بعض المعمولات المترتبة على بعض من غير تقديم على العامل كما في هذه الآية يأتي للحصر؟ قلت: صرح السيد في شرح المفتاح بأن تقديم بعض متعلقات الفعل على بعضها لمجرد الاهتمام دون التخصيص، فقولك: علمت منطلقا زيدا، يفيد الاهتمام بشأن الانطلاق لا تخصيصيه بزيد مع أنه في الحقيقة من تقديم الخبر عن المبتدأ، فتدبر[3].

وقال في الحاشية: التدبر ليظهر عدم إفادة التخصيص، وهو أن القصد بعد دخول علمت[4] إلى مفعوليهما لا إلى كونها مبتدأ وخبرا، انتهى. وصرح السيد في شرح المفتاح أيضاً بأن ما ذكره صاحب المفتاح[1] في

---

[1] ينظر: **الكشاف** 253/1، **فتوح الغيب** 327/3، جميلة عبد السلام محمد محمد عبد الله، إشراف: أ. د. محمد الطنطاوي الطنطاوي جبريل – د. حسنية زين محمود رمضان، **حاشية الشيخ إبراهيم السقا** على تفسير الإمام أبي السعود [من أول قوله تعالى: {ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ}، الآية: 199 إلى قوله تعالى: {وَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}، الآية: 217]، رسالة: ماجستير – جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة – قسم التفسير وعلوم القرآن (شعبة أصول الدين)، إعداد: العام الجامعي: 1437 هـ – 2016م، ص: 244.

[2] **الأطول**، 211/1.

[3] ينظر: عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (المتوفى: 1425هـ)، **البلاغة العربية**، (بيروت– دمشق: دار القلم، الدار الشامية، ط1، 1416هـ – 1996م)، 337/1.

[4] كذا في نسختي المخطوط.

قوله تعالى: ﴿**وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا**﴾[2] من أن تقديم للناس يفيد الحصر مبني على أن للناس معمول لرسولا، بأن يكون اللام متعلقا بمعنى الرسالة فيه فيقدم على رسول فيكون من تقديم معمولات معنى الفعل على عامله، إذ لو كان معمولا لأرسلنا لكان من تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها فلا يفيد تخصيصا أو كان في الأصل صفة لرسولا فقدم، فصار حالا فلا يفيد أيضاً تقديمه تخصيصا، انتهى المقصود منه. وعلة عدم إفادة تقديم بعض المعمولات على بعض الحصر ما ذكره السيرامي في حواشي المطول من أن التخصيص يكون بين المنتسبين ولا نسبة بين متعلقات الفعل، بل لبعضها تعلق قوي بالفعل ولآخرَ تعلق ضعيف فيجب الترتيب في اللفظ إلا لأمر عارض يوجب الاهتمام بتقديم الضعيف على القوي وهذا لا يوجب الاختصاص، لا يقال: يجري القصر بين الفاعل والمفعول وهما من متعلقات الفعل، لا نقول: القصر في الحقيقة يجري بين الفعل المقيد بالفاعل وبين الفعل المقيد بالمفعول لا بين الفاعل والمفعول، انتهى كلام السيرامي. لكن وقع للمنلا مرزاجان في حواشي المطول أنه أخذ بعموم قولهم: تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر، وعليه خرج بعض أئمتنا في الجنائز في قوله يغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة بتقديم المفعول (ق19\1) للحصر. ووقع ذلك أيضاً لشارح المنار في قوله ﷺ رفع عن أمتي الخطأ والنسيان[3]، أي: حكم الخطأ والنسيان، قال: فإن قلت: لو كان المراد حكم الآخرة، لا يبقى لقوله رفع عن أمتي فائدة، إذ عدم المؤاخذة في الآخرة عن جميع الأمم لا يجوز في الحكمة المؤاخذة بها، قلت: ذلك مذهب المعتزلة، فأما عند أهل السنة، فهي جائزة في الحكمة، بدليل قوله تعالى إخباراً ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[4]، فلو لم يجز في الحكمة المؤاخذة لكان معنى الدعاء لا تجُرْ علينا أي: لا تظلمنا بالمؤاخذة

---

[1] ينظر: أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن يعقوب المغربي، **مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح**، المحقق: الدكتور خليل إبراهيم خليل، (دار الكتب العلميّة، ط1، 1424هـ)، 192/1.

[2] سورة النساء: من الآية 79.

[3] قال الصنعاني: (رفع عن أمتي الخطأ) أي إثمه لا حكمه؛ فإنه يجب الضمان كما عرف في الفروع ولا ذاته؛ فإنه واقع من الأمة اتفاقاً. (والنسيان) كذلك ما لم يتعاط سببه حتى فوت الواجب؛ فإنه يأثم. ينظر: **التنوير شرح الجامع الصغير**، 261/6.

[4] سورة البقرة: من الآية 286.

فيها وفساده ظاهر، على أن تقديم قوله: عن أمتي، يقتضي الاختصاص، فلو لم تجز المؤاخذة مطلقا في الآخرة لما قدمه من كان أعظم البلغا، انتهى[1].

ففيه التصريح بأن تقديم الظرف على الفاعل يفيد الاختصاص مع تأخره عن العامل وهو مخالف لما تقدم، ثم رأيت السيوطي في عقود الجمان صرح بأن تقديم بعض معمولات الفعل على بعض يكون للاختصاص نحو إيابهم، قال: وهو من زيادتي[2]، وبهذا يظهر لك أن تخصيص المولى أبي السعود نكتة تقديم الظرف بكونه مفعولا ثانيا تخصيص من غير مخصص؛ وذلك لأنَّهُ قال: على تقدير تفسير جعلنا بصيّرنا كل شيء حي من الماء بسبب منه لابد له من ذلك، وتقديم المفعول الثاني للاهتمام لا بمجرد أن المفعولين في الأصل مبتدأ وخبر، وحق الخبر عند كونه ظرفا أن يتقدم على المبتدأ؛ فإن ذلك مخصص محض لا مرجح، انتهى.

وفيه أمور: منها: أن مراده من الاهتمام المذكور في أول عبارته الاهتمام الذي منشأه التشويق بدليل ضمه له آخراً فان جعل المزح مجرد الاهتمام لا يكتفي به، قال الإمام عبد القاهر: إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف فيه معنى، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال: قدّم للعناية من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهمَّ؟ هذا كلامه[3]، ثم ذكر الفاضل الفناري في حواشي المطول أنه إذا (ق19\2) أريد بالاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم في نفسه فإن مطلق الاهتمام ينصرف إليه كما يقال: ذكر الله أهم، فيصح؛ لأن الاهتمام الذي لم يرتض الشيخ الاقتصار على ذكره في بيان وجه التقديم إنما هو بالمعنى الأعم؛ بدليل ذكره فيما لا يكون المقدم في نفسه نصب العين، انتهى. ولكن هنا أريد الاهتمام الذي سببه التشويق كما يدل له آخر كلامه وهذا

---

[1] ينظر: محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي، شرح سنن النسائي المسمى «**ذخيرة العقبى في شرح المجتبى**»، 531/3.

[2] عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، **عُقُودُ الجُمَانْ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانْ**، نظم لكتاب «تلخيص المفتاح» للخطيب القزويني المتوفى 739 هـ، تحقيق وضبط: عبد الحميد ضحا، (القاهرة: دار الإمام مسلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1433هـ - 2012م)، ص49.

[3] ينظر: إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (ت: 943 هـ)، **الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، حققه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، 366/1).

لا يقتضي تقديمه على الفعل؛ فإنَّه لا حجر في التصرفات العقلية الذوقية فيعتبر في تأخير المفعول الثاني عن العامل تقدم مرتبة العامل، وينظر في تقديمه على المفعول الأول ما ذكر من التشويق مثلا أو كونه نصب العين فلا محذور أصلا، ويجعل النكتة هنا التشويق لا كونه نصب العين، لا تحتاج إلى الجواب عما أورده صاحب التلخيص على المفتاح في تعليله تقديم المفعول الأول في قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ**﴾[1] بالعناية لكونه في نفسه نصب عينك، حيث قال: إن كل فعل متعد إلى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلّا باعتبار تعلقه بالآخر، فإذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمة بالعناية، وقد حقق الجواب عنه في المطول فليراجع.

ثم في تسليم المولى أبي السعود أن التقديم هنا مخصوص لأمر حج بحشر؛ لأنَّهُم ذكروا أن من المخصصات عموم المبتدأ حتى لو أريد بالنكرة العموم في الإثبات، نحو: تمر خير من جرادة، حصل التخصيص؛ لأنَّهُ بعموم الأفراد وشملها تعينت النكرة وتخصصت لا أنه لا تعدد في جميع الأفراد بل هو أمر واحد وحينئذ، فالتقديم للمفعول الثاني هنا ليس للتخصيص لحصوله بالتعميم بلا التقديم هنا لدفع توهم أن الظرف صفة ثانية لشيء حي، ولهذا قالوا الأكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة وإن كانت موصوفة، نحو: عندي ثوب جيد، ولي عبد كيس؛ وذلك لأنَّهُ لو أخر لاحتمل أن يكون وصفا آخر، وأمّا قوله تعالى: ﴿**وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ**﴾[2] فلم يقدم فيه الخبر؛ لأن المعنى وأي أجل مسمى عنده تفخيما (ق20\1) لشأن الساعة فقد تضمن معنى الاستفهام المقتضي للصدارة على ما نبه عليه صاحب الكشاف وللدماميني معه بحث فليراجع.

ثم هذا التقديم يكون واجبا إذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة، نحو: في الدار رجل؛ ليصير المبتدأ بتقدم الحكم كأنه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل؛ فإنَّه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه، نحو: قام رجل، وأمّا إذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم، وأورد الرضي وغيره على نحو: في الدار رجل، أن التخصيص إذا كان

[1] سورة الأنعام: من الآية 100.

[2] سورة الأنعام: من الآية 2.

بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير المخصص ضرورة أن التخصيص لا يحصل إلّا بعد حصول الحكم، وقد قالوا: أن لا حكم على ما ليس بمخصص، وحينئذ لا نقول: إن الفاعل المنكر تخصيص أيضاً بالحكم المتقدم كما ذكره ابن الحاجب للزوم ما ذكر من أنه إذا اختص بعين الحكم كان الحكم على غير المختص، وأشار الجافي إلى الجواب عن ذلك بما حاصله أن الاختصاص بصلاحية الحكم والحكم بثبوت الحكم والفعل، وأشار الفناري في حواشي المطول إلى الجواب بغير هذا، فليراجع.

على أنا لو سلمنا هنا عدم المخصص غير التقديم فإنما نسلمه قبل اعتبار دخول الفعل، وأمّا بعد دخوله فالمخصص تقديم الفعل، كما أن تقديم الخبر يخصصه واعتبار الابتدائية والخبرية بطل في الحال؛ ولذلك قال: إن النكرة المحضة قد تقع اسم إن، كما أشار إليه التفتازاني في قوله: إن نشواً ونشوةً البيت، وقد اعترض بذلك الفاضل الفناري على السيد الشريف والمحقق التفتازاني حيث قالا في شرحيهما للمفتاح في قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ**﴾[1]، على تقدير أن يجعل الله مفعولا ثانيا أن تقديم الله حينئذ على المفعول الأول أعني: شركاء؛ لأن المفعول الأول منكر يستحق التأخير، فهو من قبيل في الدار رجل، انتهى.

وأعجب من هذا أن صاحب الكشاف ذهب إلى أن لفظ (ق20\2) "كُلّ" معرفة نص عليه في سورة ق في قوله تعالى: ﴿**وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ**﴾[2] حيث قال: محل مَعها سَائِق، النصب على الحال من "كلّ"؛ لتعرّفه بالإضافة إلى ما هو في حكم المعرفة، انتهى[3]. نقل عنه أن أصل كُلّ أن تضاف إلى الجميع كأفعل التفضيل؛ كأنه قيل: كل النفوس، وقد فرع على ذلك العلامة الجاربردي في حاشيته على الكشاف جواز وصف كل بصريح المعرفة وخرج عليه قوله تعالى: ﴿**وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ . الَّذِي**﴾[4] الآية. قال مولانا سعدي أفندي، وفيه بحث؛ فإن الحال فيها سعة يكفي في صحتها كون ذي الحال نكرة مخصصة، بخلاف الصفة لمعرفة

---

[1] سورة الأنعام: من الآية 100.

[2] سورة ق: الآية 21.

[3] **الكشاف**، 385/4.

[4] سورة الهمزة: الآية 1، 2.

إذ يشترط فيها أن يكون الموصوف أخص ومساويا، وبالإضافة إلى ما هو في حكم المعرفة لا يحصل ذلك، وجوابه أن المعرف باللام أخص من الموصوف وكذا المضاف إلى المعرف باللام وما أضيف كلّ في حكمه أي حكم المعرف باللام الاستغراقية، وفي معناه على ما حقق في سورة ق، انتهى كلام سعدي أفندي، فليتأمل. وقد أبطل كلامَ الزمخشري أبو حيان[1] وتلامذته بما ينبغي مراجعته.

﴿**كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾[2] إما مفعول أول لجعلنا إن كان جعل بمعنى صيّر والمفعول الثاني الظرف المتقدم، وتقدم ما يتعلق بصحته كونه مفعولا ثانيا والحكمة في تقديمه على المفعول الأول، أو هو المفعول لجعلنا إذا كان بمعنى خلقنا، والظرف لغو وإضافة كل شيء بمعنى اللام؛ لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه الفاضل الجامي في بحث الإضافة قائلا: لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام؛ كيوم الأحد، وكل رجل، وكل واحد، والعامة على خفض حَيٍّ، وتقدم ما يتعلق بجواب الإشكال الوارد على الوصفية وذلك لأنَّهُ يقتضي أن الخلق تعلق بالشيء الموجود الحي ويلزم عليه إيجاد موجود، وتقدم جواب السعد عن مثله ونقل النظائر له من قوله تعالى: (وحفظا من كل شيطان مارد لا يسَّمعون)[3]، على تقدير جعل جملة لا يسمعون (ق21\1) صفة الشيطان، وما أشار إليه الكشاف والسيد من مجاز الأول في قوله تعالى: ﴿**هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**﴾[4] وقتلت قتيلا، فليتذكر.

هذا، ويمكن الجواب بشيء آخر وهو أنه تقرر في المنطق أن صدق وصف الموضوع على ذاته بالإمكان عند الفارابي سواء كان ثابتا بالفعل أو مسلوبا عنه دائما بعد أن كان ممكن الثبوت وبالفعل عند الشيخ[5]، سواء كان الصدق في الماضي أو الحاضر والمستقبل وهذا مصرح به وموضح في القطب وغيره وحينئذ فاللازم من قوله:

---

[1] ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، 602/4.

[2] سورة الأنبياء: من الآية 30.

[3] سورة الصافات: الآيتان 7-8.

[4] سورة البقرة: من الآية 2.

[5] الشيخ الرئيس هو ابن سينا.

خلقنا كل شيء حي أن تكون الحياة ممكنة الثبوت للشيء عند الفارابي أو صادقة عليه بالفعل في وقت ما وله في غير وقت الحكم فيصدق بحصول الحياة له بعد نفخ الروح فيه، فتأمل.

لكن قال الحفيد التفتازاني في شرح التهذيب بعد نقله كلام القوم ما نصه: لكن لا نخفي أن المتعارف في العرف اتصاف الذات بالعنوان بالفعل في نفس الأمر لا بحسب الفرض، سيما إذا كان الموضوع مشتقا وأيضا إذا كان المحمول فعلا أو مشتقا أو مصدرا يجب أن يكون الذات متصفا بالعنوان حين ثبوت المحمول بحسب قواعد اللغة، فكل نائم مستيقظ لا يصح بحسب حقيقة اللغة، تأمل، انتهى كلامه فليتأمل. وتقدم لك أيضاً ما يتعلق بالوصفية على تقدير جعل جَعَلْنا بمعنى صَيَّرنا فتذكر.

وقرأ حُميد بنصب حَيّ[1] واختلف في توجيهه، فجوّز القاضي أن يكون صفة لكل وهو مشكل بما صرح به في سورة طه عند قوله تعالى ربنا: ﴿**الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ**﴾[2]، حيث قال: وقري خَلَقَه أي؛ على صيغة الماضي صفةً للمضاف إليه أو المضاف على شذوذ، انتهى[3].

قال مولانا سعدي أفندي: قوله على شذوذ؛ لأن الشائع في الاستعمال في أمثال توصيف المضاف إليه لا المضاف، انتهى. والعجب من أن سعدي أفندي أنه بعد علّل في تلك الآية بذلك قال: في قول القاضي عند قوله تعالى: ﴿**الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ**﴾[4]، وقرأ نافع والكوفيون بفتح اللام على الوصف انتهى كلام القاضي، ما نصه: قوله على الوصف لكل أو شيء، انتهى، فجوز سعدي (ق21\2) وصفية كلّ وحمل عبارة القاضي على ذلك، وقد صرح ابن الحاجب على ما نقله عنه الفاضل الجامي بأن في قول الشاعر شعر:

وكل أخ يفارقه أخوه *** لعمر أبيك إلا الفرقدان[5]

---

[1] ينظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، 425/7.

[2] سورة طه: الآية 50.

[3] ينظر: **حاشية الشهاب** 205/6، **التفسير البسيط**، 137/18.

[4] سورة السجدة: من الآية 7.

[5] ديوان عمرو بن معديكرب، ص187.

شذوذين بأنهما وصف المضاف دون المضاف إليه إذا كان المضاف لفظ كل مع أنها صور انتهى[1]. ولهذا لم يذكر الكشاف هذا التصريح لكن صرح في سورة الحج عند قوله تعالى: ﴿**وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ**﴾[2] الآية بأن يأتين صفة لكل ضامر؛ لأنَّهُ في معنى الجمع وعدل القاضي عنه، وقال: صفة، ولم يتنبه مولانا سعدي لما قال في سورة طه من امتناع وصف لفظ كلّ فجعل الحكمة في عدول القاضي عن كلام الكشاف التنبيه على أن كلمة كلّ للتكثير فهي أيضا صفة في المعنى لضامر؛ أي ركبانا على ضمر كثيرة، فافهم انتهى.

وقد وقع للشريف في شرح المفتاح التصريح بوصفية لفظ كلّ فليراجع. ثم إنه على جعل حَيًّا بالنصب صفةً لكل شيء لا يتعين أن يكون جعلنا بمعنى صيّرنا، والمفعول الثاني هو الظرف بل يحتمل الفعل معها الاحتمالين السابقين، وهو كون جعلنا بمعنى خلقنا متعد لمفعول واحد والظرف لغو، وكون جعلنا بمعنى صيّرنا متعدّ لمفعولين ثانيهما الظرف، فتخصيص مولانا سعدي أفندي كون حيّا بالنصب صفةً لـ"كلّ" بأن من الماء حينئذ مفعول ثان بتخصيص للكلام من غير مخصص، وكأنه أخذ هذا من تقييد القاضي كون الظرف لغوا يحمل حيًّا بالنصب مفعولا ثانيا فإنَّه يعلم منه كما قاله الكازروني أنه على الوجه الذي قبله يكون مستقرا وهو محل بحث، نعم قال الفاضل السمين يبعد على هذه القراءة أن يكون جَعَلَ بمعنى خَلَقَ وأن ينصب حيًّا على الحال، انتهى.

ولعل وجه البعد أن الحال قيد في العامل فيقتضي أنه خلق كل شيء في حال حياته مع أن الحياة إنما حصلت له بالخلق ولم تكن حاصلة له قبل، ولم يبين السمين كونه حالا من المضاف أو المضاف إليه والذي تقتضيه القواعد منع كونه حالا من المضاف إليه لعدم شرطه؛ ولهذا اعترض ابن هشام على ابن (ق22\1) مالك في إعرابه ﴿**أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا**﴾[3] حالا من المضاف إليه في قوله تعالى في سورة الدخان: ﴿**فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ**

---

[1] ينظر: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، 516/1.

[2] سورة الحج: من الآية 27.

[3] سورة الدخان: من الآية 5.

أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾[21] وأجيب عنه وقد تقدم لك ذلك مفصلا في قوله تعالى: ﴿**مِنَ الْمَاءِ**﴾ فتذكره، فإن قلت: يدفع هذا بأنه من الحال المقدرة أي: خلقنا كل شيء مقدرا حياته، كما في قوله تعالى: ﴿**وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا**﴾[3] أي: مقدرا نبوته. قلت: هذا لا يدفع البعد المذكور، ومع هذا فيرد عليه أنه لو كانت حالا مقدرة لاقتضى أن كل شيء لا يتخلف عنه الحياة فيردّ الجنين الذي تمت خلقته ثم لم ينفخ فيه الروح.

ولهذا ردّ السيد في حواشي الكشاف أي: خلقكم كون لعلكم تتقون حالا مقدرة من مفعول خلقكم، أي: خلقكم مقدرا رجاؤكم للتقوى، فالتقدير منه تعالى حال الخلق والرجاء من العباد بعد حين بأن كثيرا من النّاس لا يرجون التقوى ولا يخطرونها بالبال فكيف يقبل الخلق بتقدير رجائها؟ انتهى.

وذلك لأن المقدر هو الله تعالى وما يقدر الله تعالى وقوعه لابد وأن يقع فلا يتخلف، والحاصل أن وجود المقدر لله تعالى لازم، وأيضا يرد على جعله حالا مقدرة ما صرح به ابن هشام من أن الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها؛ كقوله: مررت برجل معه صقر صائدا به غداً أي: مقدرا حال المرور به أنه يصيد غدا، ورد بذلك إعراب لا يسمعوا في قوله تعالى: ﴿**وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ**﴾[4]، مقدرا عدم سماعه بعد الحفظ؛ وذلك لأن الشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه انتهى.

واعترض الدماميني: لا نسلم أن الذي يقدر وجودا في الحال هو صاحبها ولم لا يجوز أن يقدرها غيره؟ ولو قيل: معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به في غد على أن كون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر أو غيره، وقوله: ولا يريدونه، لا مدخل له في كون الحال مقدرة؛ لأنها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما في قوله تعالى (ق\22\2) ﴿**ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا**﴾[5] انتهى.

---

[1] سورة الدخان: الآية 4.

[2] **شرح شذور الذهب**، ص327. وينظر: **شرح التسهيل**، 2276/5.

[3] سورة الصافات: الآية 112.

[4] سورة الصافات: الآية 7.

[5] سورة الزمر: من الآية 72، سورة غافر: من الآية 76.

ورده الشمس واختار أن الذي يقدر وجود الحال صاحبها؛ بدليل أن الحال فيها ضمير يرجع لصاحبها والأفصح أن لا يقدر في المثال مقدرا بل مريدا به الصيد غدا كما فسر قمتم بأردتم، انتهى[1]. لكن يرد على كلامه الآية التي تمسك بها الدماميني وهو قوله تعالى: ﴿**ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا**﴾[2]، فليتأمل. ولكن المحقق التفتازاني لاحظ في الحال المقدرة والمنوي وفيه إشارة إلى أن المراد بالتقدير في الحال المقدرة النية والقصد والطلب، فليتأمل.

قال القاضي: أو مفعول ثان، والظرف لغو، والشيء مخصوص بالحيوان، انتهى[3] .

فقوله: والشيء مخصوص بالحيوان راجع إلى جعل حيّا بالنصب مفعولا ثانيا، والظرف لغوا وذلك؛ لأن المفعول الثاني خبر في الأصل والشيء هو الموجود عندنا[4] أو الممكن عند المعتزلة، فلو حمل الشيء على الموجود أو الممكن وأبقي على عمومه لم يصح الإخبار عنه بجعل كلِّ موجود أو ممكن حيا؛ لأن الموجود يشمل الجمادات؛ فلهذا يخصص بمنفصل وهو العقل والحس كما في قوله تعالى: ﴿**وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ**﴾[5] بالحيوان فيصح الإخبار عنه بالحي، فإن قلت: لا فائدة في الإخبار عن كل حيوان بالحي؛ لأن كل حيوان معلوم أنه حيّ، قلت: جوابه ما حققه المولى التفتازاني في شرح قول العقائد: حقائق الأشياء ثابتة من أن الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بشيء مفيدا بالنظر إلى بعض تلك الاعتبارات دون بعض؛ كالإنسان إذا أخذ من حيث إنه جسم ما كان الحكم عليه بالحيوانية مفيدا، وإذا أخذ من حيث إنه حيوان ناطق كان ذلك لغوا، انتهى[6].

وقد جعل ذلك المحقق قبل تحقيقه السابق من أمثلة ما يفيد قول القائل واجب الوجود موجود مع أن الوجود من لوازم واجب الوجود بلا خفاء، فعلم منه أن لزومه له لا يمنع إفادة الحكم به، ألا ترى أن قول القائل:

---

[1] ينظر: **مغني اللبيب**، ص130.

[2] سورة الزمر: من الآية 72، سورة غافر: من الآية 76.

[3] ينظر: **تفسير البيضاوي**، 50/4.

[4] ينظر: **البحر المحيط**، 425/7، **مراح لبيد**، 49/2.

[5] سورة النمل: من الآية 23.

[6] **شرح المقاصد**، 348/1.

الإنسان قابل للعلم فيه حكم على الإنسان بلازمه، ولا يسع أحد إنكار إفادته وأنه لغو، فتأمل وراجع ما أبداه القاضي ومولانا سعدي أفندي في (ق\23\1) تحقيق الحمل في قوله تعالى من سورة الرعد: ﴿**لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ**﴾[1]، وكذا ما حققه شراح الكافية في قوله ومن خواصه الإسناد إليه، ينفعك ذلك كثيرا. على أنا في غنية عن هذا كله بما تقرر الأصول أن العام المخصوص باق على عمومه وتناوله لجميع الأفراد حقيقة، والمخصص إنما أخرج البعض من الحكم لا من التناول كالاستثناء مثلا: فإنَّه إخراج من الحكم لا من الدلالة[2]، وعليه لا يرد أصلا الإشكال، فتأمل.

قال سعد أفندي في قول القاضي: والشيء مخصوص بالحيوان، ما نصه: وممكن تعميمه أي شيء للنبات أيضاً، قال الله تعالى: ﴿**فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا**﴾[3] انتهى. واتبعه مولانا شيخ زاده لكنه فرط فجعل الحيوان شاملا للنبات وهذا كله غفلة عن مراد القاضي؛ فإن سوابق الكلام ولواحقه تدل على أن مراد القاضي حمل الحي في النظم الشريف على معناه الحقيقي الذي لا يوصف به غير الحيوان حقيقة والموافقة بين الآيات؛ فإنَّه ذكر هنا الشيء الحي وفي آية النور الدابة فدلّ ذلك على أن المراد بالشيء الحي هو الدابة، وأيضا الاقتصار على كون المبدأ للخلق هو الماء يقوي حمل الشيء الحي على الحيوان لكون الماء من أعظم مواده ولفرط احتياج الحيوان في أصل خلقته إليه مزيد احتياج للماء بخلاف النبات ونحوه؛ فإنَّه لم يثبت فيه كون الماء أعظم مواده ولم يصل في الاحتياج إليه احتياج الحيوان، وتوضيح ذلك يظهر بعد تحقيق قول القاضي: وخلقنا من الماء كل حيوان؛ كقوله: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ**﴾[4]، وقول الكشاف: المعنى خلقنا من الماء كل حيوان فاستمع لما

---

[1] سورة الرعد: من الآية 14.

[2] ينظر: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)، **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، (بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ - 2001م)، 46/2.

[3] سورة البقرة: من الآية 164.

[4] سورة النور: من الآية 45.

يتلى عليك، فتقول: قال مولانا سعد أفندي: قوله كقوله: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ**﴾[1] إشارة إلى وجه تفسير الجعل بمعنى الخلق وتخصيص كل شيء بالحيوان، انتهى.

أقول جعل الآية من العام المخصوص أو من العام الذي أريد به الخصوص يتوقف توضيحه على تمهيد وتحقيق فاستمع لما يتلى عليك: اعلم أنه اختلف في أن المتكلم هل هو داخل في عموم كلامه أولا؟ فذهب جمع إلى أنه داخل فيه تمسكا بقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾[2] فإنَّه تعالى عالم (ق\23\2)بذاته، وأمّا قوله الله: ﴿**خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾[3] فمخصوص بالعقل ولا منافاة بين دخوله في العموم بمقتضى اللفظ وخروجه بمقتضى العقل، وقال القاضي البيضاوي في سورة البقرة: الشيء يختص بالموجود؛ لأنَّهُ في الأصل مصدر شاء، أطلق بمعنى شاء تارة وحينئذ يتناول الباري، كما قال: ﴿**قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً**﴾[4] قول الله وبمعنى مشيء أخرى أي: مشيء وجوده وما شاء الله وجوده فهو موجود في الجملة؛ وعليه ﴿**إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ ، ﴿**اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾ فهما على عمومهما بلا مثنوية، أي: استثناء، والمعتزلة لما قالوا: الشيء ما يصح أن يوجد وهو يعم الواجب والممكن، أو ما يصح أن يعلم أو يخبر عنه فيعمم الممتنع أيضاً لزمهم التخصيص بالممكن في الموضعين بدليل العقل، انتهى[5].

فقد صرح كما ترى في سورة البقرة بما يقتضي أن التخصيص في الشيء إنما يناسب مذهب الاعتزال، وأمّا مذهب أهل السنة فلا تخصيص بل هو باق على عمومه وحينئذ فما ذكره في قوله تعالى من سورة السجدة ﴿**أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ**﴾[6] من أن على قراءة سكون اللام في خلقه بدل من كلّ بدل الاشتمال، وعلى قراءة

---

[1] سورة النور: من الآية 45.

[2] سورة البقرة: من الآية 29، سورة الأنعام: من الآية 101، سورة الحديد: من الآية 3.

[3] سورة الأنعام: من الآية 102، سورة الرعد: من الآية 16، سورة الزمر: من الآية 62، سورة غافر: من الآية 62.

[4] سورة الأنعام: من الآية 19.

[5] **تفسير البيضاوي**، 172/6.

[6] سورة السجدة: من الآية 7.

فتح اللام على الوصف؛ فالشيء على الأول مخصوص بمنفصل يعني: العقل، وعلى الثاني بمتصل، يعني: الصفة. انتهى كلامه[1] مع بعض حل لمناف لما قاله في سورة البقرة كذا نبه عليه مولانا سعدي أفندي في سورة السجدة.

وقد يجاب عن ذلك بأن ما ذكره القاضي في سورة البقرة تحرير له انفرد به، وما ذكره في تلك السورة جارى فيه كلام غيره، وكثيرا ما يجاب بمثل هذا عن أمور وقعت في الكشاف والمفتاح، فتأمل. ثم إن ما ذكره القاضي من إطلاق الشيء على الله تعالى مسند لا بقوله تعالى: ﴿**قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ**﴾[2] فهو أحد مذهبين، ثانيهما: المنع؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية، والآية ليست صريحة في الإطلاق لجواز أن لا يوقف على الجلالة بل تجعل مبتدأ وما بعده الخبر، ثم إنه وقع الخلاف في إطلاق الشيء على المعدوم الممكن، فذهب المعتزلة إلى أنه يطلق عليه لفظ الشيء واحتجوا بآية: (إنما أمرنا لشيء)[3] وبأن المعدوم معلوم متميز وكلّ متميز ثابت (24\ق\1)، فالمعدوم ثابت، ورد الأول بأن إطلاق الشيء على ما ذكر بالنظر إلى ما يؤول إليه والثاني يمنع الكبرى إذ لا يلزم من التميز الثبوت فهو يتميز عند العقل للحكم عليه، قال السيد في شرح المفتاح: الثبوت والتحقق بمعنى واحد؛ وذلك المعنى عند المعتزلة أعم من الوجود فلا يرد النقص عليهم بالأوصاف الإضافية والاعتبارية التي لا وجود لها في الأعيان؛ كالأبوة والبنوة والعمى؛ لجواز أن يقولوا إنها ثابتة في أنفسها ولم تكن موجودة، انتهى كلامه.

وبما تقرر علم أنه ليس الخلاف في إطلاق الشيء على المعدوم الممكن والمستحيل لغة إذ هو فيها يطلق على الموجود والمعدوم ممكنا أو مستحيلا، بل الخلاف إنما هو في إطلاق اسم الشيء على المعدوم بمعنى الثابت المتقرر؛ فعند أهل الحق الشيء والثابت والموجود ألفاظ مترادفة، فلا يطلق الشيء على المعدوم ولو ممكنا، وعند المعتزلة الثابت أعم من الموجود والمعدوم الممكن؛ كإنسان سيوجد، بخلاف المستحيل؛ كاجتماع الضدين، والمعدوم

---

[1] **تفسير البيضاوي**، 220/4.

[2] سورة الأنعام: من الآية 19.

[3] كذا وقع في المخطوط وصواب الآية: (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (سورة النحل: الآية 40).

الممكن عندهم شيء دون المستحيل[1]، وبهذا اعلم أنه لا وجه لقول البرماوي: إن الزمخشري غلط على المعتزلة في إطلاق الشيء على المستحيل. وكأنه لم يقف على ما قاله المحقق التفتازاني حيث قال: فإن قلت: الخلاف بيننا وبين المعتزلة في أن المعدوم الممكن هل هو شيء أولا؟ وأمّا المحال فليس بشيء اتفاقا، قلنا: ذلك الخلاف في الشيئية بمعنى التقرر والثبوت في الخارج لا في إطلاق لفظ الشيء؛ فإنَّه بحث لغوي مرجعه إلى النقل، والسماع لا يصلح محلا لاختلاف الناظرين في المباحث العلمية، انتهى.

لكن مقتضى كلام المواقف وشرحه أن الخلاف في إطلاق الشيء على المستحيل لغة واقع أيضاً؛ فإنَّه قال في بحث الوجود: والحق ما ساعد عليه اللغة والنقل؛ إذ لّا مجال للعقل في إثبات اللغات، والظاهر معنا فإن أهل اللغة في كل عصر يطلقون لفظ الشيء على الموجود، حتى لو قيل عندهم الموجود شيء تلقوه بالقبول، ولو قيل ليس بشيء قابلوه بالإنكار ولا يفرقون في إطلاق الشيء بين أن يكون موجودا قديما (ق\24\2) أو حادثا جسما أو عرضا، نحو: ﴿**خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا**﴾[2]، ينفي إطلاقه على المعدوم؛ لأن الحقيقة لا يصح نفيها، ثم قال في تعريف العلم باعتقاد الشيء على ما هو به أن الشيء يطلق على المستحيل لغة[3].

قال مولانا حسن جلبي الفناري في حاشيته على المواقف قوله: إن الشيء يطلق على المستحيل لغة أي: عند أصحاب هذا التعريف وهم المعتزلة، وقد صرح به صاحب الكشاف، فلا يرد أن هذا مخالف لما صرح به في بحث الوجود من أن أهل اللغة لا يطلقون الشيء على المعدوم لا مذهب أهل الحق وحمل التسمية على الإطلاق المجازي هذا يأباه هذا التعريف انتهى كلامه. فعليه يكون ما اقتضاه كلام السعد التفتازاني من أنه لا خلاف بين الفريقين في إطلاق الشيء في اللغة على المستحيل محلّ بحث، فليتأمل. وبهذا يظهر لك ما قاله الإمام في تفسير

---

[1] ينظر: الغزالي، **المستصفى**، ص17.

[2] سورة مريم: من الآية 9.

[3] ينظر: **المواقف** 75/1، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة**، الجويني، ص134.

قوله تعالى: ﴿**وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا**﴾[1] من أنه يدل على كونه عالما بجميع الموجودات، فإن قيل: إحصاء العدد إنما يكون في المتناهي، فأما لفظ كل شيء؛ فإنَّه يدل على كونه غير متناه فيلزم وقوع التناقض في الآية، قلنا: لا شك أن إحصاء العدد إنما يكون في المتناهي، أمّا بلفظة كل شيء فإنَّه لا يدل على كونه غير متناه؛ لأن الشيء عندنا هو الموجودات والموجودات متناهية في العدد، وهذه الآية أحد ما يحتج به على أن المعدوم ليس بشيء؛ وذلك لأن المعدوم لو كان شيئا لكانت الأشياء غير متناهية، وقوله: ﴿**أَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا**﴾[2] يقتضي كون تلك المحصيات متناهية فيلزم الجمع بين كونها متناهية وغير متناهية، وذلك محال فوجب القطع بأن المعدوم ليس بشيء حتى يندفع التناقض والله تعالى أعلم، انتهى كلام الإمام[3].

وإذا تحققت ذلك فقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾[4] لا يحتاج إلى مخصّص لإخراج الواجب والمستحيل من لفظ شيء، لما ذكره القاضي في سورة البقرة من أن الشيء بمعنى المشيء اسم مفعول، أي: مشيء وجوده لم يشملها لعدم دخولهما تحت الشيء المفسر بالشيء وجوده؛ لأنَّهُ خاص بالممكن، وإن ما يحتاج[5] لذلك على رأي المعتزلة (ق\25\1) القائلين بشمول الشيء لها أيضاً فيخرج الواجب العقل والمستحيل بالوصف هنا وهو حي، أو يقال: الواجب خص بمنفصل وهو العقل على ما صرح به في قوله تعالى: ﴿**أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ**﴾[6] فهو غير داخل هنا؛ لذلك أو لأن المتكلم ليس داخلا في عموم كلامه كما تقدم، أو لأن الشيء لا يطلق على الله تعالى لعدم الإذن بناء على أن أسماء تعالى توقيفية كما تقدم، فإن قلت: حمل شيء هنا على الموجود الممكن كما هو مذهب أهل السنة، وعليه حمل القاضي في سورة البقرة لا يناسبه تعلق الجعل المفسر بالخلق به؛ لأن خلقه إيجاده وإيجاد الموجود محال، قلت: قال المحقق التفتازاني: إن المحال إيجاد الموجود بوجود

---

[1] سورة الجن: من الآية 28.

[2] سورة الجن: من الآية 28.

[3] ينظر: **تفسير البيضاوي**، 403/5.

[4] سورة الأنبياء: من الآية 30.

[5] كذا في نسختي المخطوط.

[6] سورة السجدة: من الآية 7.

سابق وهو غير لازم، واللازم إيجاد موجود هو أثر ذلك الإيجاد، وهو ليس بمحال، انتهى. ثم إنه خرج بالوصف هنا وهو قوله حَيّ: كل شيء لا حياة فيه؛ كالجمادات والنباتات إذ حقيقة الحياة صفة تقتضي الحركة وتفتقر إلى الروح.

قال المحقق التفتازاني: الحي بحسب اللغة ذو الحياة، ولا يفهم منه إلّا قوة تقتضي الحس والحركة، ولما اتفقوا على أن الباري تعالى حيّ فسّر المتكلمون الحي بالذي يصح أن يعلم ويقدر ليصدق على الباري، سواء جعل الحياة صفة وجودية زائدة أم لا، لكن في صدقه على غير ذوي العلم من الحيوانات نظر، انتهى كلام السعدي.

ووجه النظر ظاهر، أن أخذ[1] العلم بمعنى إدراك الكليات كما هو ظاهر، قال المولى عصام الدين: ويمكن دفعه بأن عدم صحة العلم في الحيوان ممنوع لم لا يجوز أن يكون عدم العلم فيه بمانع، انتهى، وفيه نظر فليتأمل. واعلم أن الإمام الرازي نقل في المطالب العالية أن جمعا من أهل الأثر ذهبوا إلى أن سائر الحيوان لها نفوس مجردة، ولها شيء من القوى العقلية، واحتج على ثبوته بالمنقول والمعقول وأطال في ذلك، وذكر من المنقول قوله تعالى (وعلمنا منطق الطير)[2] وقوله تعالى: ﴿**حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ**﴾[4] فهذا التهديد لا يليق إلّا مع العاقل، ويدل له ما حكاه الله تعالى عن الهدهد (ق\25\2) من قوله: ﴿**أَحَطْتُ**﴾[5] وقوله تعالى: ﴿**وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ**﴾[6] الآية، قيل: معناه كل من الطير قد علم صلاته

[1] كذا في نسختي المخطوط.

[2] كذا وقع في المخطوط وصواب الآية: (عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ) (سورة النمل: من الآية 16).

[3] سورة النمل: من الآية 18.

[4] سورة النمل: من الآية 20.

[5] سورة النمل: من الآية 22.

[6] سورة النور: من الآية 41.

وتسبيحه، وقوله تعالى: ﴿**وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ**﴾[1] لا غير ذلك وأطال في تحقيقه، فعلى هذا القول يكون لها علم بالكليات أيضاً، فليراجع هذا وهل تفتقر الحياة إلى البدن[2] .

قال في الطوالع: ذهب جمهور الأشاعرة إلى أن البنية ليست شرطا للحياة؛ فإنَّه يجوز عندهم أن يخلق الله تعالى الحياة في جزء من جزء لا تتجزأ، وقد شرطها الحكما والمعتزلة بالبنية الصالحة وهي عند الحكما جسم مركب من العناصر الأربعة يحصل من تركبها مزاج هو شرط الحياة، وعند المعتزلة مجموع الجواهر الفردة لا يمكن أن يركب الحيوان من أقل منها انتهى[3]. وحينئذ فتفسير كل "شيء حي" بالحيوان من القاضي لا يناسب طريقة جمهور الأشاعرة من جواز الحياة من غير بنية وحينئذ فيكون الوصف هنا من التخصيص بمتصل كما أشار إليه القاضي في قوله تعالى: ﴿**أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ**﴾[4] على قراءة فتح اللام، لكن يرد عليه ما نص عليه البرماوي في الأصول من أن صفة النكرة عند الشافعية لا تكون للتخصيص بل للتوضيح خلافا لأبي حنيفة حيث قال: إنها للتخصيص؛ ولذلك كانت العارية عندنا مضمونة لقوله ﷺ في قضية صفوان بن أمية (عارية مضمونة)[5]، وعنده أمانة إلّا إذا شرط ذلك وعليه يحمل الحديث، ومنشأ الخلاف هل الصفة هنا للإيضاح أو للتخصيص؟ ونحوه: ﴿**ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ**﴾[6] إن قلنا للتوضيح فلا ملك للعبد أو للتخصيص فيملك، فإن قلت: كيف اتفقوا على أن الصفة من المخصصات، واختلفوا في مفهوم الصفة هل هو حجة أو

---

[1] سورة النحل: من الآية 68.

[2] ينظر: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606 هـ)، **المطالب العالية من العلم الإلهيّ**، تحقيق: الدّكتور أحمد حجازي السّقا، (بيروت- لبنان: دار الكتاب العربي، ط1، 1407هـ -1987م)، 309/7.

[3] بنظر: **طوالع الأنوار**، ص230.

[4] سورة السجدة: من الآية 7.

[5] **سنن أبي داود**، كتاب البيوع، باب في تضمين العارية 414/5 رقم 3562. وهو حديث صحيح كما في نصب الراية للزيلعي، 116/4.

[6] سورة النحل: من الآية 75.

لا؟ وذهب أبو حنيفة إلى القول بنفي المفهوم ورود الصفة مخرج من الحكم على العام ويبقى النظر في المخرج هل يحكم عليه بضد الحكم أو مسكوت عنه لا يعلم حكمه؛ فلهذا جاء الخلاف[1] .

وفي التلويح: فإن قلت: لا معنى للقصر إلّا بثبوت الحكم للبعض، ونفيه عن البعض، وهذا قول بمفهوم (ق\26\1) الصفة وهو خلاف المذهب، قلت: بل المراد أن يدل على الحكم في البعض ولا يدل في البعض الآخر لا نفيا ولا إثباتا حتى لو ثبت بدليل آخر، ولو انعدم انعدم بالعدم الأصلي، انتهى[2].

وفيما نقله البرماوي عن الشافعية من أن صفة النكرة للتوضيح دائما ينافيه ما ذكره النحاة من أنها تكون للتخصيص بمتصل، والحنفية لا يقولون بالمخصص المتصل[3]، فليحرَّر وليراجع هذا.

وأمّا ما ذكره الإمام الراغب[4] من أن الحياة تستعمل على وجوه:

الأول: القوة النامية الموجودة في النبات والحيوان.

الثانية: القوة الحساسة، وبه سمي الحيوان حيوانا.

الثالثة: القوة العاقلة كقوله تعالى: ﴿**أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ**﴾[5]. وكقول الشاعر شعر:

لقد أسمعت لو ناديت حيا *** ولكن لا سماع لمن تنادي[6]

الرابعة: عبارة عن ارتفاع الغم، وعليه قول الشاعر:

ليس من مات فاستراح بميت *** إنما الميت ميت الأحياء[1]

---

[1] ينظر: البرماوي شمس الدين محمد بن عبد الدائم (763 – 831 هـ)، **الفوائد السنية في شرح الألفية**، تحقيق: عبد الله رمضان موسى، (الجيزة– جمهورية مصر العربية: مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي)، [طبعة خاصة بمكتبة دار النصيحة، المدينة النبوية – المملكة العربية السعودية]، ط1، 1436هـ – 2015م)، 120/4.

[2] **التلويح على التوضيح**، 247/1.

[3] ينظر: **حاشية الصبان**، 234/1، **شرح المفصل**، 232/2.

[4] أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: 502هـ)، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، (دمشق– بيروت: دار القلم، الدار الشامية، ط1، 1412هـ)، ص269–270.

[5] سورة الأنعام: من الآية 122.

[6] **ديوان كثير عزة**، ص: 74.

وعليه جاء قوله: ﴿**وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ**﴾[2] أي: هم متلذذون لما روي في الأخبار الكثيرة[3].

والخامس: الحياة الأخروية الأبدية قال الله تعالى: ﴿**يَالَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي**﴾[4]، وأطال الكلام في تحقيق المرام، فغير دال على أن جميع ذلك معان حقيقية مع أن أكثره لا يخلو عن الطعن والملام كما لا يخفى عن ذوي الأفهام، كما نبه عليه الإمام المقدسي حيث قال في تفسير آية الكرسي عند قوله: ﴿**الْحَيُّ الْقَيُّومُ**﴾[5] معناه الذي لم يزل حيا ولا يزال، فهذا معناه اتصافه بهذه الصفة وليس كمن هو حَيّ ولم يكن حيا ولكن يعود إلى ما كان قبل أن يحي، فالله تعالى هو الحي على الحقيقة والحياة صفة من صفات الذات.

وأمّا في موضوع اللغة فتطلق الحياة حقيقة في الملائكة وجميع الحيوانات وتطلق مجازا على أنواع أخر، فيقال للشمس حية ما دامت ظاهرة فإذا غربت قيل: ماتت، ويقال للأرض الجدبة ميتة فإذا أنزل عليها المطر فأنبتت قيل: حييت، وأنواع أخر من هذا القبيل؛ كقولهم: أحياني اكتحالي بطلعتك، قال الإمام عبد (ق26\2) القاهر[6]: جعل المجاز تارة في المفرد، مثل: الأسد، المستعمل في الرجل الشجاع، وتارة في المركب، نحو: أنبت الربيع البقل، وتارة المفرد والمركب معا، مثل: أحياني اكتحالي بطلعتك؛ فإنَّه أراد بأحياني سرني، وباكتحالي روايتي أي: سرني رؤيتك، واستعمال الإحياء في السرور والاكتحال مجاز في التركيب، والعلاقة بين الإحياء والمسرة أن الحياة كيفية تقتضي الحركة، وكذلك المسرة لأنها كيفية تقتضي حركة الروح الذي هو دم القلب إلى ظاهر البدن قليلا، والحزن عكسه والعلاقة بين الاكتحال والرؤية أن رؤية الجمال تقوي النظر كالاكتحال؛ فعلم من ذلك أن الإنسان وسائر الحيوان يحس ويتحرك بإرادة ويسمى حيا حقيقة لغوية، وإن كانت حياته عرضية غيرية لنفسه وجسمه؛

---

[1] **ديوان ابن عبد ربه الأندلسي**، ص5.

[2] سورة البقرة: من الآية 169.

[3] ينظر: **الدر المنثور**، 371/2.

[4] سورة الفجر: من الآية 24.

[5] سورة البقرة: من الآية 255، سورة آل عمران: من الآية: 2.

[6] ينظر: **أسرار البلاغة**، ص33.

ولذلك يسلب عن جسمه الحياة فيموت ونفسه وإن كانت حياته تبقى مؤبدة الحياة، فتقدير رفع الحياة عنها ممكن؛ فلهذا قال المحققون: ليس في الوجود حي على الحقيقة إلّا الله وحده.

قال أبو حامد الغزالي في المقصد الأسنى: الحي هو الفعال الدارك بنفسه فما لا يشعر بنفسه فهو الجماد والميت؛ فالحي الكامل المطلق هو الذي يندرج جميع المدركات تحت إدراكه وجميع الموجودات تحت فعله، وذلك هو الله تعالى، فهو الحي المطلق وكل حي سواه فحياته بقدر إدراكه وفعله[1].

قال الإمام فخر الدين الرازي طاب ثراه: ولقائل أن يقول: لما كان معنى الحي هو الذي يصح أن يعلم ويقدر وهذا القدر حاصل لجميع الحيوانات فكيف يحسن أن يتمدح بهذه الصفة التي يشارك فيها أخس الحيوانات؟ وأجاب عن هذا السؤال بأن الحياة لغة ليست عبارة عن ما ذكرتم، بل كل شيء كان كاملا فإنَّه يسمى حيا، ألّا ترى أن عمارة الأرض الخربة يسمى إحياء الموات قال الله تعالى: ﴿**فَانْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا**﴾[2]، وقال: (فأحيينا به بلدة ميتا)[3] والصفة المسماة في عرف المتكلمين إنما سميت بالحياة؛ لأن كمال الجسم (ق\27\1) أن يكون موصوفا بها فلا جرم سميت تلك الصفة حياة، وكمال حال الأشجار أن تكون مورقة خضرة فسميت حياة، قال: فثبت أن المفهوم الأصلي من لفظ الحي كونه واقعا على أكمل حالاته وصفاته، فإذا كان كذلك فقد زال الإشكال؛ لأن المفهوم من الحي هو الكامل، ولما لم يكن ذلك مقيدا بأنه كامل في هذا دون ذاك دلّ على أنه كامل على الإطلاق، والكامل على الإطلاق لا يكون قابلا للعدم لا في ذاته ولا في صفاته الحقيقية ولا في صفاته النسبية أو الإضافية، انتهى[4].

---

[1] الغزالي، **المقصد الأسنى**، ص131.

[2] سورة الروم: من الآية 50.

[3] كذا وقع في المخطوط وصواب الآية: (وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا) (سورة ق: من الآية 11).

[4] **تفسير الرازي**، 7/9-10.

ثم إذا خصصنا القيوم بكونه لتقويم غيره فقد زال الإشكال؛ لأن كونه حيا يدل على كونه مقوّما لغيره، وإذا جعلنا القيوم اسما يتناوله المتقوم بذاته والمقوم لغيره كان القيوم مفيدا فائدة الحي مع زيادة، هذا ملخص ما قاله الإمام.

قال بعض العلماء: وفيه بحث؛ فإن إطلاق الحي في غير الذي يصح أن يقدر ويعلم كالأرض الخربة بطريق المجاز كما نصوا عليه، والأصل عدم المجاز فلا يتم جوابه ويصير الإشكال باقيا، هذا هو تفسير الإمام للحي الذي يصح أن يعلم ويقدر يتبع فيه الزمخشري[1]، وقال في البحر: إن الزمخشري عني بالمتكلمين متكلمي مذهبه انتهى[2].

وفيه بحث وتحريره يعلم من المواقف وشرحه وملخص ما فيها أنهم اتفقوا على أنه تعالى حي؛ لأنَّهُ عالم قادر، وكل عالم قادر فهو حي بالضرورة، لكنهم اختلفوا في معنى حياته فقال الحكماء وأبو الحسن البصري من المعتزلة: إنها كونه[3] يصح أن يعلم ويقدر، وقال الجمهور من أصحابنا ومن المعتزلة: إنها صفة توجب صحة العلم والقدرة إذ لولا الاختصاص بصفة توجب صحة العلم الكامل والقدرة الشاملة؛ لكان اختصاصه بصحة العلم والقدرة ترجيحا بلا مرجح. وأجاب الأولون عنه بأنه منقوص باختصاصه بتلك الصفة الموجبة للصحة، فإنَّه لو كان لصفة أخرى لزم التسلسل في الصفات الوجودية، هذا خلف فلا بد من الانتهاء إلى ما لا يكون اختصاصه لصفة أخرى فيكون ترجيحا بلا مرجح، والحق أن ذاته تعالى مخالفة في الحقيقة (ق\27\2) لسائر الذوات، فقد يقتضي هو لذاته الاختصاص بأمر وليس جعل ذلك علة صحة العلم أولى من جعلها نفس صحة العلم،

---

[1] **تفسير الكشاف**، 299/1.

[2] **البحر المحيط**، 608/2.

[3] كذا في نسختي المخطوط.

فمن أراد إثبات فسحة زيادة على نفس الصحة فعليه بالدليل، انتهى[1]. فعلم أن ما قاله الإمام مبني على التفسير الأول، فتأمل.

وقد أجاب المحقق الأصفهاني عن أصل الإشكال بأن الحياة حقيقة صفة مستلزمة لاتصاف محلها بالعلم والمقدرة، ولما كان العلم والمقدرة على أنواع متفاوتة بالكمال والنقصان، والله سبحانه وتعالى متصف بأكمل الأنواع، أما العلم فلأنه متصف بالعلم المحيط بالكليات والجزئيات لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، وأمّا القدرة فلأنه تعالى متصف بالقدرة الشاملة لجميع الموجودات حسن مدح نفسه بهما وإن كان يشاركه غيره في مطلقها، فكذلك الحياة على أنواع متفاوتة والله سبحانه متصف بأكمل أنواعها وهي الحياة المستلزمة لأكمل أنواع العلم والقدرة والبقاء الدائم الذي لا سبيل للفناء عليه، فحسن مدح نفسه بها، وأمّا إطلاق الحياة من غير الذي يصح أن يعلم وبقدرة بطرق المجاز فإن الأرض الخربة لما اتصفت بصفة صحة الزرع أو الغرس أو البناء فيها التي هي كمالاتها سميت بتلك الصفة حياة وإحداث تلك الصفة فيها إحياء بطريق المجاز، هذا ملخص جوابه وهو أحسن من جواب الإمام[2].

والأولى أن يقال في جواب الإشكال إنما صح مدح الله سبحانه بالحياة؛ لأنها صفة ذاتية لا يشاركه فيها أحد من المخلوقين إذ لا يشاركه أحد في قدم الحياة ودوامها ولم يتمدح النّاس بالحياة للاشتراك فيها، ولهذا قال المحققون من الصوفية: ليس في الوجود حيّ على الحقيقة إلا الله تعالى، ليس في الوجود موجود له الحياة واجبة إلا الله تعالى، وحياة المخلوقات مستعارة لهم من غيرهم فليس للمخلوق من ذاته إلّا العدم والفناء، فسبحان من تفرد بالبقاء الدائم عزَّ شأنه. وتلخيص الجواب أن إطلاق اسم الحي عليه سبحانه وعلى المخلوقات في الاشتراك اللفظي (ق\28\1) فقط، وكلام العلامة الأصفهاني يقتضي أنه بالاشتراك المعنوي لكنه منقول بالتشكيك.

---

[1] **المواقف** 3/ 115-116.

[2] **المفردات**، الراغب، ص269.

ولنرجع لما نحن بصدده فنقول: إن القاضي والكشاف فسّرا كل شيء حي بالحيوان ونظرا لذلك بآية النور وهو قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ**﴾[1] ولم يصرح أحدهما بالتخصيص في آية الأنبياء التي نحن بصدد الكلام عليها، لكن قال فاضل الروم مولانا سعدي أفندي: إن القاضي أشار بآية النور إلى وجه تخصيص كل شيء حي بالحيوان ولم يبين أي شيء خرج بهذا التخصيص، وأنه لولا التخصيص لكان داخلا في الشيء الموصوف بالحي، فإن أراد بذلك أن الشيء الحي يتناول الواجب الوجود فهذا أريد إخراجه بتخصيصه بالحيوان، فيقال عليه: إنه خارج بغير ذلك؛ وذلك لأنه خارج إما بأن المتكلم غير داخل في عموم كلامه أو إن الشيء لا يشمله، إما لعدم الإذن في إطلاق عليه بناء على أن أسماءه تعالى توقيفية أو لما يقوله القاضي من أن الشيء بمعنى المشيء اسم مفعول أي؛ مشى وجوده ولا يشمله فلا حاجة حينئذ إلى تخصيص الشيء الحي بالحيوان لإخراجه، ولو سلم فهو خارج بمنفصل وهو العقل على ما أشار إليه القاضي في قوله تعالى: ﴿**أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ**﴾[2] لا بالمسموع وهو قوله: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ**﴾[3] كما يتوهم من قول مولانا سعدي أشار بأن الآية إلى وجه التخصيص بالحيوان فإن المتبادر منه أن الآية الثانية مخصصة للأولى مع أنه لا يصح ذلك فيها لما تقرر في الأصول أن ذكر فرد من أفراد العام بحكم العام لا يخصص العام[4].

وهنا العام هو: الشيء الحي، أعم من الدابة لشموله الروح ونحوها، والدابة فرد من أفراد العام وقد ذكر بحكم العام وهو الخلق من الماء فلا يخصصه، وإن كان مراد سعد افندي أن آية النور مفسرة للتخصيص وأن المخصص هو العقل كما يشعر به قوله: إلى وجه تخصيص، ولم يقل: إلى المخصص، فيرد عليه القاضي لو أراد

---

[1] سورة النور: من الآية 45.

[2] سورة السجدة: من الآية 7.

[3] سورة النور: من الآية 45.

[4] ينظر: ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: 826هـ)، **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: محمد تامر حجازي، (دار الكتب العلمية، ط1، 1425هـ - 2004م)، ص330، حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (المتوفى: 1250هـ)، **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، (دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، 85/2.

هذا لصرح بالتخصيص كما وقع له ذلك في قوله تعالى: ﴿**أَحْسَنَ** (ق\28\2) **كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ**﴾[1]، وكما وقع له هنا، حيث قال: على قراءة نصب "حَيّ" فالشيء مخصوص بالحيوان ولم يقل على قراءة جرّه فالشيء الحي مخصوص بالحيوان، ولقال بدليل قوله ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ**﴾[2] دون أن يقول كما في قوله: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ**﴾ على طريق النظير، فلعل مراد القاضي بتفسير كل شيءٍ حيّ بالحيوان ليس التخصيص بالإشارة إلى أنَّ الحي على قراءة الجر باقٍ على حقيقة غير مستعمل في معنى مجازي عام للمعنى الحقيقي وللنبات وغيره وهو القوة النامية الموجودة في النبات والحيوانات؛ فإن الجمادات وإن صحّ وصفها بالحياة مجازا كما وقع في آيات كثيرة على ما تقدم تحقيقه، لكن الظاهر هنا عدم إرادة ذلك؛ فلهذا فسَّره بالحيوان واستشهد به بآية النور المعبر فيها بالدابة والقرآن يعتبر بعضه بعضا؛ فدلَّ ذلك على أن المراد بالشيء الحي هو الحيوان ليوافق الآية الأخرى وليس غرضه التخصيص كما فهمه سعدي، وإنما المراد تقوية الحمل على المعنى الحقيقي فقط والرد على من فسر الحي بما يشمل النبات والماء بالماء النازل من السماء والنابع من الأرض كما فسر بذلك في تفسير الجلالين[3] وغيرهما.

وبهذا تبين أن ما ذكره مولانا سعد أفندي في قراءة النصب لحياة بعد قول القاضي والشيء مخصوص بالحيوان ما نصَّه: ويمكن تعميمه للنبات أيضا قال الله تعالى: ﴿**فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا**﴾[4]، انتهى، خلاف الأصل إذ يكون الحي حينئذ مستعملا في معنى مجازي عام للحيوان والنبات من غير قرينة تصرف عن المعنى الحقيقي مع أن جواز هذا لا يقتضي الاقتصار على النبات كما يدل له دليله؛ فإن المذكور فيه الأرض، وقد وصفت بالحياة، وكما في قولهم: أحيا الأرض شباب الزمان، وغير ذلك بل يكون شاملا لكل جماد يصح بالحياة مجازا، فأي داع لقصره على النبات من بين سائر الجمادات وحيث ذكر هذا في قراءة النصب فكان عليه أن يذكر ذلك في قراءة الجر أيضا، لا يقال (ق29\1) مراد القاضي التخصيص بالحيوان لإخراج الملوك والجن

---

[1] سورة السجدة: من الآية 7.

[2] سورة النور: من الآية 45.

[3] المحلي، السيوطي، **تفسير الجلالين تفسير الجلالين**، ص423.

[4] سورة البقرة: من الآية 164.

والروح والمجردات فإنها يصدق عليها أنها شيء حيّ وليست مخلوقا من الماء، ويدلُّ له ما صرح به الإمام الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ**﴾[1] حيث قال: كثير من الحيوانات ليس مخلوقات من الماء، أما الملائكة فهم أعظم الحيوانات وهم مخلوقون من النور، وأمّا الجن فهم مخلوقون من النار إلى آخر ما أطال به[2]؛ فلهذا خصّ الشيء الحي بالحيوان والمخصص هو العقل لا الآية الأخرى، لما سبق لا نقول هذا باطل الدليلين الأول: أن الإمام الرازي في العبارة التي وقعت له سماها حيوانات، وأطلق عليها الدابة وأوردها على الآية من جهة أن مبدأها ليس هو الماء فكيف يقال: إن تفسير القاضي الشيء الحي بالحيوان لإخراجها؟ وأمّا ما ذكره الإمام من عدم خلقها من الماء فتقدم تحرير جوابه.

وقد ذكر المحقق التفتازاني في شرح المقاصد بعد أن نقل ما قاله الفلاسفة في الجن والشياطين وفي الملائكة: وعند الملائكة أجسام لطيفة نورانية تشكل بأشكال مختلفة، ونسب في شرحه للمقاصد هذا القول لظاهر الكتاب والسنة، قال: وهو قول أكثر الأئمة، ثم قال: والجن أجسام لطيفة هوائية تتشكل بأشكال مختلفة، ويظهر منها أفعال عجيبة: منهم المؤمن والكافر، والمطيع والعاصي، والشياطين أجسام نارية شأنهم إلقاء النفس في الفساد والغواية، قيل: وتركيب الأنواع الثلاثة من امتزاج العناصر الأربعة؛ لأن الغالب على الشياطين عنصر النار وعلى الآخرين عنصر الهواء، ولكون الهواء والنار في غاية اللطافة والتشفيق كان الملائكة والجن والشياطين بحيث يدخلون المضائق والمنافذ حتى أجواف الإنسان، ولا يُرون بحاسة البصر إلا إذا اكتسبوا من الممتزجات الأخر التي يغلب عليها الأرضية والمائية جلابيب وغواش فيُرون في أبدانٍ كأبدان الناس وغيرهم من الحيوانات، انتهى كلام شرح المقاصد للمحقق التفتازاني[3]، فهذا صريح في أن الملك والجن (ق\29\2) داخلان في التركيب من العناصر الأربعة؛ فبدء خلقها جميعا هو الماء.

---

[1] سورة النور: من الآية 45.

[2] **تفسير الرازي**، 24/ 406-407. وينظر: **السراج المنير**، 631/2، **اللباب في علوم الكتاب**، 423/14.

[3] **شرح المقاصد**، 55/2.

وأمّا ما جاء في خبر مسلم: "خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ، وَخُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ"[1]، فقال ابن حجر: ظاهره أن عنصرهما متمحض من النور والنار، وقيل: بل هما من العناصر الأربعة؛ كالثالث، وإنما غلب عليهما ذلك، وزعمُ تأويلِ الأولين بأنه على التمثيل ليس في محله؛ لأنه يلزم عليه أن الثالث كذلك، انتهى.

وأمّا الروح فكونها مخلوقة من العناصر وغير مخلوقة منها ففيه خلاف؛ فالذي يدل له كلام الإمام الغزالي في كتابه معارج السالكين أن المؤلَّف من المواد والعناصر هو الجسم فقط، وعبارته الإنسان حيوان ناطق منتصب القامة، قال: وهذا الحد يتناول نفسه وجسمه بضرورة الفصل بينه وبين الأشخاص الحية، وإلا فقولنا: حيوان ناطق يتناول نفسه، ثم إنه ينقسم إلى نفس وروح وجسم؛ فالجسم: هو المؤلف من المواد والعناصر، والروح: هو الجاري في العروق والصوارب والشريانات وفسرها بالحرارة الغريزية، قال: والنفس الحق هو القائم بنفسه الذي ليس هو في موضع ولا يحلّ شيئا، انتهى.

وقد استدل بقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ**﴾[2] القائلون بجسمية الروح وعليه أكثر المتكلمين لا كلهم[3]. وقد استدل القائلون بالتجرد في الطوالع بآيات منها أن تقال لما بين كيفية تكوّن البدن وذكر ما يعتريه من الأطوار، ثم قال: ﴿**ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ**﴾[4] وعني به الروح فدلّ ذلك على أن الروح غير البدن المخلوق في الأصل من سلالة من طين؛ فالمذكور في آية الخلق من السلالة الجسدُ مع ما اشتمل عليه من الروح الحيواني، فقد قال تعالى في آدم أبي البشر عليه السلام: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ**

---

[1] أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (206- 261 ه)، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها، 1374هـ- 1955م)، كتاب الزهد والرقائق، باب في أحاديث متفرقة، 2294/4.

[2] سورة المؤمنون: الآية 12.

[3] مجموعة رسائل الإمام الغزالي: **معراج السالكين**، دار الفكر، ص65.

[4] سورة المؤمنون: الآية 14.

صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ . فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾[1]، وهذا ظاهر في تفصيل المجمل في الخلق من السلالة وأن ذلك للبدن المذكور، وبالجملة فالظواهر لا تفيد القطع وتقبل التأويل؛ ولهذا (ق30\1) كانت المسألة ظنية كما سبقت الإشارة إليه، ومن هنا يترتب على ذلك مسألة: وهي أن الأرواح: هل هي مخلوقة قبل الأجساد أو بعدها مبناها اختلاف الظواهر في أن حدوث الروح قبل البدن أو بعده، وقد حكى الخلاف في ذلك القاضي المفسر في طوالعه[2] .

وقال المولى سعد الدين في شرح المقاصد: النفوس الإنسانية سواء جعلناها مجردة أو مادية حادثة عندنا لكونها أثر القادر المختار، وإنما الكلام في أن حدوثها قبل البدن لقوله عليه السلام: "خلق الله الأرواح قبل الأجساد بألفي عام أو بعده"[3] لقوله تعالى بعد ذكر أطوار البدن ﴿**ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ**﴾[4] إشارة إلى إفاضة النفس، ولا دلالة في الحديث مع كونه خبر واحد على أن المراد إحداث النفس أو إحداث تعلقها بالبدن، انتهى[5].

وقال في المواقف بعد ذكر الاستدلال بالآية والحديث للمذهبين: وغاية هذه الأدلة الظن، أي: دون اليقين المطلوب في باب العقائد، فأشار إلى نفي الدليل القاطع من الطرفين وهو كذلك، وقضية كلام الغزالي في بعض رسائله حدوث الروح بعد كمال خلق البدن، وحمل الحديث في خلق الأرواح قبل الأجساد على أرواح الملائكة وأن الأجساد عبارة عن السماوات ونحوها، وأوَّل بعضهم الحديث الصحيح: "الأرواح جنود مجندة ما

---

[1] سورة الحجر: الآيتان: 28-29.

[2] **طوالع الأنوار**، ص152.

[3] الحديث ضعيف جدا، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (ت ١١٦٢هـ)، **كشف الخفاء ومزيل الإلباس**، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، (المكتبة العصرية، ط1، 1420هـ- 2000م)، 128/1.

.36

[4] سورة المؤمنون: الآية 14.

[5] **شرح المقاصد**، 36/2.

تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف"[1]، الدال بحسب الظاهر على سبق الأرواح على الأجساد، وكذا ما ذكره في قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ**﴾[2] الآية تركنا نقل ذلك خوف الإطالة[3].

وذكر القاضي في سورة الفجر عند الكلام على قوله تعالى: ﴿**يَاأَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (٢٧) ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ**﴾[4] إلى موعده بالموت، ويشعر ذلك بقول من قال: كانت النفوس قبل الأبدان موجودة في عالم القدس[5]، أي: فإن الرجوع إلى الموت وقطع التعلق بالبدن يشعر بأنه كان على مثل تلك الحالة مرة أخرى عصى، ومما يتعلق (ق30\2) بذلك أن مولانا ابن كمال الوزير ذكر في قوله تعالى من سورة الأنبياء إلى الآية المتكلم عليها من جملتها ﴿**كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ**﴾[6] ما نصّه: الذي يظهر لي أن الخلق بمعنى المخلوق وتقييده بالأول لإخراج المخلوق الثاني وهو الروح عن متناول الكلام؛ لأنه في إعادة البدن؛ لقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ**﴾[7]، انتهى كلام ابن كمال الوزير، فقد استدل بقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ**﴾[8] تبعا لغيره على حدوث الروح بعد البدن.

وتقدم لك كلام المحقق التفتازاني في ردِّه، قال مولانا سعد أفندي رادا على ابن الكمال ما نصّه: قلت: أنت خبير بأن الاهتمام بإخراج الروح عن متناول الكلام يوهم أنه لا يعاد وذلك باطل لا وجه له، فإنها تفنى أيضا، ثم كون الكلام مقصورا على إعادة البدن غير مسلَّم وكذا تأخر خلق الروح عن خلق البدن؛ ألا ترى إلى

---

[1] **صحيح البخاري**، كتاب أحاديث الأنبياء، باب الأرواح مجندة 133/4 رقم 3336، **صحيح مسلم**، كتاب البر والصلة والآداب، بَابُ الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، 2031/4 رقم 2638. نص الحديث: "الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ".

[2] سورة الأعراف: من الآية 172.

[3] **المواقف**، 675/2.

[4] سورة الفجر: الآيتان، 27-28.

[5] **تفسير البيضاوي**، 5/ 311.

[6] سورة الأنبياء: من الآية، 104.

[7] سورة المؤمنون: الآية 14.

[8] سورة المؤمنون: الآية 14.

ما ورد في الأخبار أن الروح خلق قبل البدن بألفي عام وما تلاه لا يدل على تأخر الخلق، بل على تأخر النفخ كما يجيء، انتهى.

وأقول: قوله: فأنها تفتح إلى آخره، مخالف لما عليه أهل السنة، قال الإمام القرطبي: كل من قال بأن الروح يموت ويفنى فهو ملحد[1]. كذا نقل الإمام الحافظ السيوطي وتمسك في الرد على ابن الكمال بالوارد في الأخبار من أن الروح خلق قبل البدن مردود بما تقدم عن الإمام الغزالي من حمل الحديث على أرواح الملائكة والأجساد على السماوات، فتأمل. الدليل الثاني على أن تفسير القاضي "كل شيءٍ حيٍّ" بالحيوان ليس القصد به إخراج الملك والجن وما ذكر معه؛ هو أن الحيوان والدابة أيضا يشملان الملك والجن فما فرّ منه وقع، قال في القاموس: إن الحيوان محركة جنس الحي، انتهى، وقال: الدابة من الحيوان انتهى[2].

وقد فسر القاضي الدابة في آية النور بالحيوان الذي يدب على الأرض فقيد بالدَّب على الأرض عبارة القصد على وجه الأرض، وعبارة القاموس خالية عن هذا التقييد، وحينئذ فينبغي تأويل كلام من قيد بالقيد المذكور بأن المراد من شأنه أن يدب فيشمل (ق31\1) ما لم يدب مطلقا، وما في بطنها وما تحتها كالثور الحامل لها، والتقييد بذلك باعتبار أن الدَّب عليها أوضح لمشاهدته[3].

وقد صرح الإمام الرازي في تفسيره بما يقتضي عموم الدابة لكل حيوان في الأرض وغيرها وعموم الحيوان للملائكة وغيرهم؛ فإنَّه قال في قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ**﴾ الآية[4]: الحيوان إما أن يكون بحيث يدب أو يكون بحيث يطير. ثم أورد من الحيوان ما لا يدخل في هذين القسمين، مثل: حيتان البحر وسائر ما يسبح في الماء ويعيش فيه، وقال: والجواب أنه لا يبعد أن توصف بأنها دابة من حيث إنها تدب في

---

[1] **التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة**، القرطبي، 146/1.

[2] الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ص1278.

[3] **تفسير البيضاوي**، 111/4.

[4] سورة الأنعام: من الآية 38.

الماء؛ فهي كالطير؛ لأنها تسبح في الماء، كما أن الطير يسبح في الهواء، إلا أن وصفها بالدبيب أقرب إلى اللغة في وصفها بالطير، إلى أن قال: ما الفائدة في تقييد الدابة بكونها في الأرض؟ قال: والجواب من وجهين:

الأول: أنه خصَّ ما في الأرض بالذكر دون ما في السماء احتجاجا بالأظهر؛ لأن ما في السماء وإن كان مخلوقا مثلنا فغير ظاهر.

والثاني: أن المقصود إنما يتم بذكر من كان أدون مرتبة من الإنسان لا بذكر من كان أعلى حالا منه؛ فلهذا المعنى قيدا الدابة بكونها في الأرض، انتهى[1].

وذكر في سورة النور عند قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ**﴾[2] أن كثيرا من الحيوانات غير مخلوق من الماء، أما الملائكة فهم أعظم الحيوانات؛ فإنهم مخلوقون من النور، وأما الجن فهم مخلوقون من النار إلى آخر ما أطال به[3]، وقد تقدم لك.

وصرح صاحب الكشاف في سورة حم عسق عند الكلام على قوله تعالى: ﴿**وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ**﴾[4]، فإن قلت: لم جاز فيهما من دابة والدواب في الأرض؟ قلت: يجوز أن ينسب الشيء إلى جميع المذكور، وإن كان ملتبسا ببعضه، كما يقال: بنو تميم فيهم شاعر، وإنما هو في فخذ من أفخاذهم أو فصيلة من فصائلهم، وبنو فلان فعلوا كذا، وإنما فعل واحد منهم، ومنه: ﴿**يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ**﴾[5]، ويجوز أن يكون للملائكة عليهم السلام مشي الحيوان فيوصفون بالدبيب كما يوصف به الأناسي، ولا يبعد أن يخلق الله تعالى في

---

[1] **تفسير الرازي**، 523/12.

[2] سورة النور: من الآية 45.

[3] **تفسير الرازي**، 406/24.

[4] سورة الشورى: من الآية 29.

[5] سورة الرحمن: الآية 22.

السماوات حيوانات (ق31\2) يمشون فيها مشي الأناسي على الأرض، سبحان من يخلق ما نعلم وما لا نعلم من أصناف الخلق، انتهى كلام الكشاف[1].

قلت: ولعل إطلاق الحيوان والدابة على الإنس والجن بناء على أنهما ليسا من المجردات بل من الأجسام كما تقدم تفصيل ذلك، وأمّا مع القول بأنهم من المجردات فينبغي أن لا يطلق عليهم لفظ الدابة؛ ألا ترى أن المحقق التفتازاني مع وقوفه على كلام الكشاف، ونقله له في حاشيته عليه من سورة البقرة صرّح في شرحه للشمسية بأن الحيوان لا يشمل الملَك، حيث قال: وتحقيقه أن فصل كل شيء إن اختص بجنسه كالحاسة للحيوان بالنسبة للجسم النامي كان مميزا عمّا عداه مما يشاركه في الوجود، وإن لم يكن مختصا كالناطق للإنسان عند من يجعله مقولا على غير الحيوان كالملائكة مثلا؛ فهو مميز الإنسان عن جميع ما يشاركه في الجنس أعني الحيوانية لا عن جميع ما يشاركه في الوجود إذ لا يميزه عن الملائكة، انتهى كلامه[2].

لكن قول القاموس: الحيوان جنس الحي، وأن الدابة ما دبَّ من الحيوان يشمل المجرد الحي أيضا، فلعل كلام السعد باعتبار المتعارف في مصطلح المناطقة، وكلام الكشاف[3] والقاموس[4] باعتبار المعنى اللغوي، فليتأمل، ومع هذا فلا نصرف عبارة القاضي إلى إخراج الملك والجن، بل يفرض أن لا يطلق عليها الدابة والحيوان، نقول إبقا الشيء الحي الشامل لهما على عمومه بالنسبة إليهما أولى لخلقهما من الماء وإن لم يطلق عليهما اسم الحيوان والدابة؛ لأن المذكور في النظم الشريف إنما هو لفظ شيء حي، ولا شك أن الحي يشملهما؛ ولهذا ذهب صاحب الكشاف[5] والمفتاح[6] إلى أن مبدأ خلق الجميع من الماء بالوسائط كما تقدم، لكن قد يقال: القاضي[7] لم

---

[1] **تفسير الكشاف**، 225/4.

[2] **شرح الإمام السعد التفتازاني على الشمسية في المنطق للإمام الكاتبي**، ص128.

[3] ينظر: **الكشاف** 247/3.

[4] الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ص1278. وينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 214/14، **المحكم والمحيط الأعظم**، 397/3.

[5] ينظر: **الكشاف**، 113/3.

[6] **مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح**، 487/2.

[7] **تفسير البيضاوي**، 50/4.

يثبت هذا وعلّل خلق الحيوان من الماء بأنه من أعظم أجزائه وبفرط احتياجه إليه، والعلة الثانية لا تناسب حال الملك مطلقا بل والجن كذلك، وكلا العلتين إنما يناسب القول بأن الملائكة والجن أجسام فيكونان مركبين من العناصر أيضا كما تقدم نقله عن السعد وغيره دون القول (ق32\1) بأن الملك من المجردات، ومع هذا فلا بد في شمول العلة الثانية لهما من حمل فرط الاحتياج إلى الماء على الاحتياج إليه بالنظر إلى أصل الخلقة حيث يسهل به جميع الأجزاء وتركيبها وقبولها الهيئات والصور على ما تقدم لا على الاحتياج إليه في التعدي كما توهمه سعد أفندي، وقد تقدم لك بيانه، فتأمل[1].

خاتمة[2]:

النطق الذي وقع من الجمادات لنبينا ﷺ كتسبيح الحصى في يده الشريفة ويد أبي بكر ثم يد عمر رضي الله عنهما يسمع تسبيحهن من في الحلقة[3].

وصحَّ أيضا: إني لأعرف حجرا بمكة كان يسلم عليَّ قبل أن أُبعث، إني لأعرفه الآن[4]، قيل: هو الحجر الأسود، وقيل: البارز بزقاق المِرفق[5].

وسلام الشجر عليه وسعيه له وشهادته له بالرسالة وغير ذلك[6]، والأخبار في هذا الباب كثيرة جدا. وكذا حنين الجذع له وغير ذلك، غير أنه بخلقه الله فيها حينئذ من غير حياة، ﴿**وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ**

---

[1] ينظر: الفخر الرازي، **المطالب العالية من العلم الإلهيّ**، 54/8.

[2] كذا في نسختي المخطوط.

[3] **مسند البزار** 431/9 رقم 4040، أبو بكر الخلال، **السنة**، 288/1 رقم 351، اللالكائي، **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، 886/4 رقم 1485. وينظر: **البداية والنهاية**، 132/6.

[4] **صحيح مسلم** 1782/4 رقم 2277 كتاب الفضائل باب بَابُ فَضْلِ نَسَبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَسْلِيمِ الْحَجَرِ عَلَيْهِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ.

[5] ينظر: التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِعِ الصَّغِيرِ 223/4. وفي السيرة الحلبية 320/1: قال جاء في بعض الروايات أن هذا الحجر هو الحجر الأسود: أي وقيل غيره، وأنه هو الذي في زقاق بمكة يعرف بزقاق الحجر: أي ولعله غير الحجر الذي به أثر المرفق، ذكر أنه صلى الله عليه وسلم اتكأ عليه بمرفقه، وهو الذي يقال له زقاق المرفق وغير الحجر الذي به أثر الأصابع.

[6] روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أراد الله تعالى كرامته بالنبوّة، كان إذا خرج لحاجة أي لحاجة الإنسان أبعد حتى لا يرى ببناء، ويفضي إلى الشعاب وبطون الأودية، فلا يمر بحجر ولا شجر إلا قال: الصلاة والسلام عليك يا رسول الله، وكان يلتفت عن يمينه وشماله وخلفه فلا يرى أحدا. ينظر: **السيرة الحلبية = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون**، 320/1.

﴿بِحَمْدِهِ﴾[1] وقيل: بل يخلق الله فيها حياة ولسانا وإدراكا فتنطق مختارة عارفة بما تنطق به ويدل لهذا خبر حنين الجذع وأنينه[2].

فإن ذلك يدل على أن الله تعالى خلق فيه الحياة والعقل والشوق حتى حنَّ، ولا يعارضه أن مذهب الأشعري أن خلق الصوت في محلّ لا يستلزم خلق الحياة والعقل فيه؛ لأنَّا لم نأخذ الحياة من تصويته بل من إطلاق الصحابة عليه أنه حنَّ وأنَّ، ومذهب الأشعري أن الذكر المعمول والكلام النفسي[3] يستلزمان الحياة استلزام العلم لها؛ ولهذا عامله ﷺ معاملة الحي فالتزمه كما يلتزم الغائب أهله، فعلى هذا: هل تكون حينئذ من الحيوان؛ لأنها بعد عروض الحياة لها والنطق والاختيار تكون من جنس الحيوان لقول القاموس: الحيوان بالتحريك جنس الحي، أو لا تكون من جنس الحيوان؛ نظرا لأصل الخلقة[4]؟ وعلى الأول: هل تكون داخلة في عموم هذه الآية وشمولها غير مخصوص أو هو مخصوص بغيرها؟ فليتأمل، ومثل هذا (ق32\2) يقال في ناقة صالح المخلوقة من الحجر، وعصا موسى صلى الله عليهما وعلى نبينا وسائر الأنبياء وسلم.

وقد كتب رجل إلى ابن عباس يسأله عن شيء ليس له لحم ولا دم تكلم، وعن شيء ليس له لحم ولا دم سعى، وعن شيء ليس له لحم ولا دم تنفس، وعن اثنين ليس لهما لحم ولا دم خوطبا وأجابا، وعن رسول بعثه الله تعالى ليس من الإنس ولا من الجن ولا من الملائكة، وأعز نفس ماتت ثم عاشت بنفس غيرها، وعن موسى كم أرضعته أمه قبل أن تلقيه في اليم، وفي أي بحر، وفي أي يوم ألقته، وكم كان طول آدم، وكم عاش، ومن كان وصيه، وعن طير يبيض ويحيض، فقال: الأول: النار، قالت: "هَل مِن مَزيدٍ"، والثاني: عصا موسى،

---

[1] سورة الإسراء: الآية 44.

[2] **صحيح البخاري**، 195/4 رقم 3585 كتاب المناقب، بَابُ عَلاَمَاتِ النُّبُوَّةِ فِي الإِسْلاَمِ.

[3] قال السعد التفتازاني: (وبالجملة لا خلاف لأرباب الملل والمذاهب في كون الباري تعالى متكلمًا، وإنما الخلاف في معنى كلامه وفي قدمه وحدوثه، فعند أهل الحق كلامه ليس من جنس الأصوات والحروف، بل صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى منافية للسكوت والآفة؛ كما في الخرس والطفولية، هو بها آمِرٌ ناهٍ مخبرٌ وغير ذلك، يُدَلُّ عليها بالعبارة أو الكتابة أو الإشارة، فإذا عُبِّرَ عنها بالعربية فقرآن وباليونانية فإنجيل وبالعبرانية فتوراة وبالسريانية فزبور؛ فالاختلاف في العبارات دون المسمى، كما إذا ذُكِرَ الله تعالى بألسنة متعددة ولغات مختلفة). ينظر: **شرح المقاصد في علم الكلام**، 99/2.

[4] الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ص1278. وينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 214/14، **المحكم والمحيط الأعظم**، 397/3.

والثالث: الصبح، والرابع: السماء والأرض، قالتا: "أَتَيْنَا طَائِعِينَ"، والخامس: الغراب الذي بعثه الله تعالى على بني آدم، والسادس: نملة سليمان، والسابع: البقرة التي ذكرها الله تعالى في القرآن، وأرضعت موسى أمه قبل أن تلقيه في اليمّ ثلاثة أشهر، وألقته في بحر القلزم، وكان ذلك يوم الجمعة، وكان طول آدم ستين ذراعا، وعاش ألف سنة إلا ستين عاما، وكان وصيه شيت، والطير الوطواط الذي نفخ فيه عيسى فكان طائرا بإذنه ربه تعالى[1].

وروي أن صاحب الروم كتب إلى معاوية رضي الله تعالى عنه عن أفضل الكلام ما هو، والثاني والثالث والرابع والخامس المتقدم ذكرها، وكتب له يسأله عن أكرم الخلق على الله، وأكرم الإماء على الله، وعن أربعة من الخلق فيهن الروح لم يرتكضوا في رحم، ويسأله عن قبر سار بصاحبه، وعن المجرة، وعن القوس، وعن المكان الذي طلعت فيه الشمس لم تطلع عليه قبل ذلك ولا بعده، فلما قرأ معاوية الكتاب قال: أخزاه الله، وما علمي بها، فقيل له: اكتب إلى ابن عباس واسأله، فكتب إليه بذلك، فكتب إليه ابن عباس: إن أفضل الكلام لا إله إلا الله كلمة الإخلاص، لا يقبل عمل إلا بها، والتي يليها سبحان الله وبحمده صلاة الخلق، والتي تليها الحمد لله كلمة الشكر، والتي تليها الله أكبر، والخامس لا حول (ق\33\1) ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وأمّا أكرم خلق الله فآدم خلقه الله بيده وعلّمه الأسماء كلها، وأكرم إماءه عنده مريم أحصنت فرجها، ونفخ فيها روح، وأمّا الأربعة الذين لم يرتكضوا في رحم فآدم وحوا والكبش الذي فدي به إسماعيل وعصى موسى حين ألقاها فصارت ثعباناً مبيناً، وأمّا القبر الذي سار بصاحبه فالحوت حين التقم يونس، وأمّا المجرة فباب السماء، وأمّا القوس فإنَّه أمان لأهل الأرض من الغرق بعد قوم نوح، وأمّا المكان الذي طلعت عليه الشمس ولم تطلع عليه قبله ولا بعده، فالمكان الذي انفلق في البحر لبني إسرائيل. فلما قدم عليه الكتاب أرسل به إلى ملك الروم، فقال: قد علمت أن معاوية لم يكن له علم، وما أجاب بهذا إلا رجل من بيت النبوة[2].

---

[1] ينظر: الدميري، **حياة الحيوان الكبرى**، 549/1.

[2] ينظر: **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، 49/6-50، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، 299/6.

هذا آخر ما تيسر جمعه بعون الله تعالى من كشف مخدرات الاستنارة، وإماطة النقاب عن وجه أبكار الأفكار مما لم يجمعه مصنَّف، ولم يحِط به مصنِّف، ولا ينكره منصِف، مع توزع البال، وتشتت الحال[1]، وتفاقم الأفزاع والفتن، وتواتر حوادث أورث الطبع مللاً، والخاطر كلَلاً[2] لكن الله تعالى جلَّت حكمته وفَّقنا للإتمام، وحقق لنا الفوز بهذا المرام[3].

اللهمَّ أطلع ثمار الأماني من أغصان آمالنا، ولُمَّ بلطفك شعَث أحوالنا[4]، وآخر دعواتنا لأرحم الراحمين، والحمد لله ربّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وذريته وسلَّم آمين (ق33\2).

الخاتمة:

بعد الانتهاء من هذا الرحلة العلمية الشيقة، حان الوقت لحط الرحال لعرض أهم النتائج التي توصّل إليها الباحث.

أولا: النتائج:

1.العلامة الميموني رحمه الله تعالى علامة موسوعي مشارك في عدة علوم، وله قدم راسخة في العلوم العقلية؛ كعلم المنطق والكلام والفلسفة.

2.أبدع العلامة الميموني في ملاحظة الجوانب البلاغية والبيانية في دراسته لهذه الآية.

4.يعد هذا المصنف مزيجاً من التفسير الموضوعي مع بروز علمي الكلام والبلاغة بصورة خاصة.

5.عنايته بتحرير الألفاظ والتعريفات التي ينبني عليها فهم الآية.

6.تلطف في الكلام على المفسرين عند تعقبه عليهم –وهذا أدب العلماء ودأبهم–.

---

[1] أي: تفرّقه. ينظر: **الإبانة في اللغة العربية**، 325/2.

[2] الكلل: العتب والإعياء، ينظر: **معجم اللغة العربية المعاصرة**، 1952/3.

[3] المرام: أي المطلب. ينظر: **مختار الصحاح**، ص: 132.

[4] أي: أي أجمع ما تشتت من أمرنا. ينظر: مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار 410/5.

7.أطال رحمه الله في جمع أقوال المفسرين وتعقّب كل واحد بما يراه مناسباً.

8. من المؤاخذات على العلامة الميموني: الإغراق في علم الكلام، وكذلك التوغل في البلاغة وفنونها حتى كأننا نخرج من علم التفسير إلى علم البلاغة، وكذلك إطالته النفس جداً في استعراض وجوه الجمع والتأويل في قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾ [الأنبياء: 30]، وربما خرج عن أصل الكلام إلى ما لا صلة له بعلم التفسير، بل هو أشبه وأقرب إلى العقائد حينا، والبلاغة وفنونها حينا آخر. وأخيرا، عدم حصر الكلام بعد طول البحث لنقف على نتيجة هذه الاعتراضات والتعقبات.

ثانيا: التوصيات:

يوصي الباحث إخوانه الباحثين بإخراج تراث العلامة الميموني –من بطون المخطوطات ودور المخطوطات الكثيرة – لأنه يمثل ثراء علميا وفكريا لعصره الذي عاش فيه.

المصادر والمراجع

- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، (دمشق – بيروت: دار ابن كثير، ط1، 1406هـ- 1986م).
- ابن الغزي، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن (المتوفى: 1167هـ)، **ديوان الإسلام**، المحقق: سيد كسروي حسن، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ - 1990م).
- ابن المِلَك، محمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ عبدِ اللطيف بنِ عبد العزيز بن أمين الدِّين بنِ فِرِشْتَا، الرُّوميُّ الكَرمانيّ، الحنفيُّ، (المتوفى: 854 هـ)، **شرح مصابيح السنة للإمام البغوي**، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، (إدارة الثقافة الإسلامية، ط1، 1433هـ - 2012م).
- ابن برهان الدين، علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، أبو الفرج، نور الدين ابن برهان الدين (المتوفى: 1044 هـ)، **السيرة الحلبية = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون**، (دار المعرفة، 1400).
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي [ت: 458هـ]، **المحكم والمحيط الأعظم**، المحقق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ - 2000م).

- ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، (بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ -1998م).
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ).
- ابن عبد ربه، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: 328 هـ)، **ديوان ابن عبد ربه الأندلسي**، تحقيق الدكتور محمد التونجي، (دار الكتاب العربي).
- ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (المتوفى: 1224هـ)، **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**، المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الدكتور حسن عباس زكي، (القاهرة: 1419هـ).
- ابن عرفة، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: 1230 هـ)، **حاشية الدسوقي على التلخيص**، المحقق: الدكتور عبد الحميد الهنداوي، (المكتبة العصريّة، ط1، 1428هـ).
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1418هـ - 1997م، 1424هـ/ 2003م).

- ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ- 1967م).
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، **لسان العرب**، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414هـ.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: 761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).
- ابن يعقوب، أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن محمّد بن يعقوب المغربي، **مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح**، المحقق: الدكتور خليل إبراهيم خليل، (دار الكتب العلميّة، ط1، 1424هـ).
- ابن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)، **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ - 2001م).
- أبو السعود، العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: 982هـ)، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، (تفسير أبي السعود)، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
- أبو السعود، العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، **إرشاد العقل السليم**.
- أبو حميدة، محمد صلاح زكي، **البلاغة والأسلوبية عند السكاكي**.
- أبو حميدة، محمد صلاح زكي، **البلاغة والأسلوبية عند السكاكي**، (غزة: جامعة الأزهر بغزة، 1433هـ 2012م).

- أبو سلمى، كعب بن زهير، المزني، أبو المضرَّب، (ت 26 هـ = 646 م)، **ديوان كعب بن زهير**، حققه وشرحه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، (دار الكتب العلمية، 1417هـ - 1997م.
- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (المتوفى: 686 هـ)، **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، (ليبيا: جامعة قار يونس، 1395 - 1975م).
- الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، نجم الدين (المتوفى: نحو 686 هـ)، **شرح الرضيّ على الكافية**، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية: 1398هـ).
- الأسود، كثير بن عبد الرحمن، **ديوان كثير عزة**، (بيروت: دار صادر).
- الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: 502هـ)، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، (دمشق- بيروت: دار القلم، الدار الشامية، ط1، 1412هـ).
- الإفراني، محمد بن الحاج بن محمد بن عبد الله الصغير، **صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر**، تحقيق: د. عبد المجيد خيالي، (الدار البيضاء: مركز التراث الثقافي المغربي، ط1، 1425هـ- 2004م).
- الأمير، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: 1182هـ)، **التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ**، المحقق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة: الأولى، 1432هـ - 2011م.
- الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين (المتوفى: 756 هـ)، **المواقف**، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، (بيروت: دار الجيل، ط1، 1997).

- باعلوي، محمد بن أبي بكر بن أحمد الشلي، **عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر**، تحقيق: إبراهيم أحمد المقحفي، (صنعاء: مكتبة تريم الحديثة – مكتبة الإرشاد، ط1، 1424هـ-2003م).
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله (المتوفى: 256 هـ)، **صحيح البخاري** (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة – جامعة دمشق، (اليمامة – بيروت: دار ابن كثير، ط3، 1407 – 1987).
- البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي، **التعريفات الفقهية**، (دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ-2003م)، ص62.
- البرماوي، شمس الدين محمد بن عبد الدائم (763 – 831 هـ)، **الفوائد السنية في شرح الألفية**، تحقيق: عبد الله رمضان موسى، (الجيزة- جمهورية مصر العربية: مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي)، [طبعة خاصة بمكتبة دار النصيحة، المدينة النبوية – المملكة العربية السعودية]، ط1، 1436هـ - 2015م).
- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ)، **مسند البزار**، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط1، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).
- البغدادي، إسماعيل باشا البابانى، **هدية العارفين**، ت: محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1429هـ- 2008م).

- البنتني، محمد بن عمر نووي الجاوي البنتني إقليما، التناري بلدا (المتوفى: 1316هـ)، **مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد**، المحقق: محمد أمين الصناوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ).
- البياضي، القاضي كمال الدين، **إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين**، المتوفى 1097هـ.
- البياضي، القاضي كمال الدين، **إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين**، المتوفى 1097هـ، تحقيق أحمد فريد، (بيروت: دار الكتب العلمية).
- البيضاوي، القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر (ت 685هـ)، **تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة**، المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1433هـ - 2012م).
- البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (المتوفى: 685هـ)، **تفسير البيضاوي** (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي ط1، 1418هـ).
- البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (المتوفى: 685 هـ)، **طوالع الأنوار من مطالع الأنظار**، المحقق: عباس سليمان، (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، بيروت: دار الجيل، ط1، 1411هـ-1991م).
- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (المتوفى: 793هـ)، **شرح التلويح على التوضيح**، (مصر: مكتبة صبيح، د.ت).
- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الشافعي (المتوفى: 793 هـ)، **شرح المقاصد في علم الكلام**، (باكستان: دار المعارف النعمانية، 1401هـ- 1981م).

- التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري السوداني، أبو العباس (المتوفى: 1036 هـ)، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، (طرابلس – ليبيا: دار الكاتب، ط2، 2000م).
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، (المتوفى: 471هـ)، **أسرار البلاغة**، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، (القاهرة: مطبعة المدني، جدة: دار المدني).
- الجزولي، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (المتوفى: 607هـ)، **المقدمة الجزولية في النحو**، المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة، (مطبعة أم القرى).
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: 478 هـ)، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، تحقيق: د. محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، (مصر: السعادة، 1369هـ- 1950م).
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: 478 هـ)، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، تحقيق: د. محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، (مصر: السعادة، 1369هـ- 1950م).
- الحضيكي، محمد بن أحمد (المتوفى: 1189هـ)، **طبقات الحضيكي**، تحقيق: أحمد بومزكو، (الدار البيضاء: النجاح الجديدة، ط1، 1427هـ - 2006م).
- الحلبي، السمين أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (المتوفى: 756هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، (دمشق: دار القلم).

- الحليّ، صفي الدين، **شرح الكافية البديعية**، تحقيق: الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، (ط1، 1425هـ).
- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (المتوفى: 626هـ)، **معجم الأدباء**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1414هـ - 1993م).
- الحموي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (المتوفى: 1111هـ)، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، (بيروت: دار صادر).
- الحموي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي، الدمشقي (المتوفى: 1111هـ)، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، (بيروت: دار صادر).
- الحموي، مصطفى بن فتح الله، **فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر**، تحقيق عبد الله الكندري، (دار النوادر، ط1، 2011م).
- الحنفي، عصام الدين إسْمَاعيل بن مُحَمَّد (صاحب: «حاشية القونوي» على البيضاوي)، (1195 هـ)، مصلح الدين بن إبْرَاهيم الرومي الحنفي (صاحب: «حاشية ابن التمجيد» على البيضاوي)، (880 هـ)، **حاشيتا القونوي وابن التمجيد عَلَى البيضاوي**، المحقق: عبد الله محمود مُحَمَّد عمر، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ- 2001م).
- الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (المتوفى: 1069هـ)، **ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا**، المحقق: عبد الفتاح محمد الحلو، (مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1386هـ - 1967م).
- الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر المصري الخفاجي الحنفي (المتوفى: 1069هـ)، **حاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي**، الْمُسَمَّاة: **عِنَايةُ القاضي وكِفَايةُ الراضي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي**، (بيروت: دار صادر).

- الخَلَّال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الحنبلي (المتوفى: 311هـ)، **السنة**، المحقق: د. عطية الزهراني، (الرياض: دار الراية، ط1، 1410هـ - 1989م).
- الخلوتي، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (المتوفى: 1127هـ)، **روح البيان**، (بيروت: دار الفكر).
- خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى 1067 هـ)، **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، (إستانبول – تركيا: مكتبة إرسيكا، 2010م).
- الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني (المتوفى: 827 هـ)، **شرح الدماميني على المغني اللبيب**، المحقق: الشيخ أحمد عزّو عناية، (مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1428هـ).
- الدميري، كمال الدين محمد بن موسى، **حياة الحيوان الكبرى**، (بيروت: دار الكتب العلمية).
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: 748هـ)، **سير أعلام النبلاء**، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، (مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ/ 1985م).
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، **مفاتيح الغيب**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420هـ).

- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606 هـ)، **المطالب العالية من العلم الإلهيّ**، تحقيق: الدّكتور أحمد حجازي السّقا، (بيروت– لبنان: دار الكتاب العربي، ط1، 1407هـ -1987م).
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، **شرح الأسماء الحسنى**، طبع المكتبات الأزهرية.
- الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (المتوفى: 666هـ)، **مختار الصحاح**، المحقق: يوسف الشيخ محمد، (بيروت– صيدا: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، ط5، 1420هـ- 1999م).
- رضا، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (المتوفى: 1354هـ)، **تفسير المنار** (تفسير القرآن الحكيم)، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م).
- زاده، محي الدين شيخ، **حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي**، تحقيق محمد عبد القادر، (بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية).
- الزبيدي، أبو الفيض محمد مرتضى (ت1205هـ)، **المُرَبَّى الكابُلي فيمن روى عن الشمس البابلي**، ت: محمد ناصر العجمي، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط1، 1425هـ- 2004م).
- الزَّبيدي، مرتضى، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، (المتوفى: 1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- الزبيري، وليد بن أحمد الحسين، القيسي، إياد بن عبد اللطيف، الحبيب، مصطفى بن قحطان، القيسي، بشير بن جواد، البغدادي، عماد بن محمد، **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو**

واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم»، (مانشستر – بريطانيا: مجلة الحكمة، ط1، 1424هـ - 2003م).

- الزحيلي، وهبة بن مصطفى، **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج**، (دمشق: دار الفكر المعاصر، ط2، 1418هـ).
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (المتوفى: 794هـ)، **البحر المحيط في أصول الفقه**، دار الكتبي، الطبعة: الأولى، 1414هـ - 1994م.
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، **الأعلام**، (دار العلم للملايين، الخامسة عشر - أيار / مايو 2002م).
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (المتوفى: 538هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، (بيروت: دار الكتاب العربي – ط3، 1407هـ).
- الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد (المتوفى: 762هـ)، **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري**، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، (الرياض: دار ابن خزيمة، ط1، 1414هـ).
- السبكي، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، **الإبهاج في شرح المنهاج** ((منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنه 785هـ))، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1416هـ - 1995م).
- السِّجِسْتاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي (المتوفى: 275هـ)، **سنن أبي داود**، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، صيدا).

- السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: 626هـ)، **مفتاح العلوم**، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ط2، 1407هـ - 1987م).
- السمهودي، نور الدين علي بن عبد الله أحمد السمهودي، **الأنوار السنية في جواب الأسئلة اليمنية**، لم يطبع كاملاً لحد الآن.
- السيالكوتي، عبد الحكيم، **حاشية السالكوتي على المطول**، منشورات الشريف الرضي، قم.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: 911هـ)، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، (بيروت: دار الفكر).
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: 911هـ)، **عُقُودُ الجُمَانْ في عِلْمِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانْ**، نظم لكتاب «تلخيص المفتاح» للخطيب القزويني المتوفى 739 هـ، تحقيق وضبط: عبد الحميد ضحا، (القاهرة: دار الإمام مسلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1433هـ - 2012م).
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: 911هـ)، **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار** = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، (المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين، (3 رسائل دكتوراة)، 1424هـ - 2005م).
- الشربيني، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: 977هـ)، **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير**، (القاهرة: مطبعة بولاق (الأميرية)، 1285هـ).
- الشُّريشي، أبو عباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسي (المتوفى: 619 هـ)، **شرح مقامات الحريري**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 2006م - 1427هـ).

- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، (بيروت: دار المعرفة).
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (المتوفى: 1250هـ)، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، (دمشق – كفر بطنا: دار الكتاب العربي، ط1، 1419هـ- 1999م).
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (المتوفى: 1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، (بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ -1997م).
- الصُحاري، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي، **الإبانة في اللغة العربية**، المحقق: د. عبد الكريم خليفة – د. نصرت عبد الرحمن – د. صلاح جرار – د. محمد حسن عواد – د. جاسر أبو صفية، (مسقط– سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة ط1، 1420هـ – 1999م).
- الصقلي، ابن القَطَّاع علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف (المتوفى: 515هـ)، **كتاب الأفعال**، (عالم الكتب، ط1، 1403هـ -1983م).
- الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (المتوفى: 743 هـ)، **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)**، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، (جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1، 1434هـ – 2013م).
- عبد الله، جميلة عبد السلام محمد محمد، إشراف: أ. د. محمد الطنطاوي الطنطاوي جبريل – د. حسنية زين محمود رمضان، **حاشية الشيخ إبراهيم السقا** على تفسير الإمام أبي السعود [من أول قوله تعالى: {ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ}، الآية: 199 إلى قوله تعالى: {وَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا

خَالِدُونَ}، الآية: 217]، رسالة: ماجستير – جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة – قسم التفسير وعلوم القرآن (شعبة أصول الدين)، إعداد: العام الجامعي: 1437 هـ - 2016م.

- عبد الله، محمد رمضان، **الباقلاني وآراؤه الكلامية**.
- العجلوني، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (ت ١١٦٢هـ)، **كشف الخفاء ومزيل الإلباس**، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، (المكتبة العصرية، ط1، 1420هـ- 2000م).
- العراقي، ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم (ت: 826هـ)، **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: محمد تامر حجازي، (دار الكتب العلمية، ط1، 1425هـ - 2004م).
- عزت، دروزة محمد، **التفسير الحديث**، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1383هـ).
- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (المتوفى: 852هـ)، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، المحقق: مراقبة، محمد عبد المعيد، (حيدر آباد، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط2، 1392هـ/ 1972م).
- العصام، إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (ت: 943 هـ)، **الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، حققه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية).
- العطار، حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (المتوفى: 1250هـ)، **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، (دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت).
- عمر، أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، (عالم الكتب، ط1، 1429هـ - 2008م).

- العياشي، أبو سالم، **اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر**، تحقيق ودراسة: نفيسة الذهبي، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 1996م).
- العياشي، عبد الله بن محمد، **الرحلة العياشية للبقاع الحجازية المسمى ماء الموائد**، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، د.ت).
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، **الاقتصاد في الاعتقاد**، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ - 2004م).
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، **تهافت الفلاسفة**، المحقق: الدكتور سليمان دنيا، (القاهرة- مصر: دار المعارف، ط6).
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، **قواعد العقائد**، المحقق: موسى محمد عليل، (لبنان: عالم الكتب، ط2، 1405هـ - 1985م).
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، **مجموعة رسائل الإمام الغزالي**، ضبطه إبراهيم أمين محمد، (المكتبة التوفيقية، د.ت).
- الغزالي، **المستصفى**.
- الغزالي، مجموعة رسائل الإمام الغزالي: **معراج السالكين**، دار الفكر، ص65.
- الغزي، نجم الدين محمد بن محمد، **لطف السمر وقطف الثمر**، حققه محمود الشيخ، (سوريا: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي).
- الفَتَّنِي، جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الكجراتي (المتوفى: 986هـ)، **مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار**، (مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط3، 1387هـ - 1967م).

- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (المتوفى: 817هـ)، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، (بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 1426هـ - 2005م).
- القادري، محمد بن الطيب، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق: محمد حجي، أحمد توفيق، (الرباط: مكتبة الطالب، 1402هـ- 1982م).
- القاضي، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: 544هـ)، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (المتوفى: 671هـ)، **التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة**، تحقيق ودراسة: الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم، (الرياض: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط1، 1425هـ).
- القزويني، عمر بن عبد الرحمن، المتوفى (745هـ)، **حاشية الكشف عن مشكلات الكشاف** لم تطبع كاملة لحد الآن.
- كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني الدمشقي (ت 1408هـ)، **معجم المؤلفين**، (بيروت: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي).
- الكلنبوي، إسماعيل بن مصطفى شيخ زاده، **حاشية الكلنبوي على شرح الجلال الدواني على العقائد العضدية**، دراسة وتحقيق أحمد فريد المزيد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2017).
- اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي (المتوفى: 418هـ)، **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، (السعودية: دار طيبة، ط8، 1423هـ / 2003م).

- اللجمي، أديب، الخوري، شحادة، البشير بن سلامة، عبد اللطيف عب، نبيلة الرزاز، **المعجم المحيط**، المراجعة والتنسيق: أديب اللجمي–نبيلة الرزاز.
- اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، عنى بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر – لصاحبها محمد إسماعيل، الطبعة: الأولى، 1324هـ، على نفقة أحمد ناجي الجمالي، ومحمد أمين الخانجي الكتبي وأخيه.
- المحبوبي، عبيد الله بن مسعود، **التنقيح في أصول الفقه** بتصحيح إبراهيم المختار (ت 1334هـ)، وعناية إلياس قبلان، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2005م).
- المحلي، جلال الدين محمد بن أحمد (المتوفى: 864هـ) والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى: 911هـ)، **تفسير الجلالين**، (القاهرة: دار الحديث، ط1).
- مخلوف، محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم (المتوفى: 1360هـ)، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، علق عليه: عبد المجيد خيالي، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ – 2003م).
- مصطفى، وآخرون، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (دار الدعوة)
- المقدسي، مجير الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي (المتوفى: 927 هـ)، **فتح الرحمن في تفسير القرآن**، اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب، (دار النوادر، إصدَارات وزَارة الأوقاف والشُؤُون الإِسلامِيّة – إدَارَةُ الشُؤُونِ الإِسلاَمِيّةِ، ط1، 1430هـ – 2009م).
- المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي القاهري (المتوفى: 1031هـ)، **التوقيف على مهمات التعاريف**، (القاهرة: عالم الكتب، 38 عبد الخالق ثروت ط1، 1410هـ–1990م).

- الموصلي، كمال الدين أبو البركات المبارك بن الشعار (المتوفى: 654 هـ)، **قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان**، المشهور بـ «**عقود الجمان في شعراء هذا الزمان**»، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 2005م).
- المولوي، محمد بن عبد الله بن محمد، من أحفاد شرف الدين بن يحيى الحمزي الحسيني المولوي المعروف بـ كِبْرِيت (المتوفى: 1070 هـ)، **الجواهر الثمينة في محاسن المدينة**، تحقيق: أحمد سعيد بن سلم.
- المولوي، محمد بن عبد الله بن محمد، من أحفاد شرف الدين بن يحيى الحمزي الحسيني المولوي المعروف بـ كِبْرِيت (المتوفى: 1070 هـ)، **الجواهر الثمينة في محاسن المدينة**، تحقيق: أحمد سعيد بن سلم، (بيروت: دار الكتب العلمية).
- المولوي، محمود حسن خان التونكي، **معجم المصنفين**، (بيروت – سوريا: مطبعة وزنكوغراف طبارة).
- الميداني، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الدمشقي (المتوفى: 1425هـ)، **البلاغة العربية**، (بيروت- دمشق: دار القلم، الدار الشامية، ط1، 1416هـ - 1996م).
- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين (المتوفى: 710هـ)، **تفسير النسفي** (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، (بيروت: دار الكلم الطيب، ط1، 1419هـ - 1998م).
- نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد (المتوفى: ق 12هـ)، **دستور العلماء المعروف بجامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، (لبنان- بيروت: دار الكتب العلمية ط1، 1421هـ - 2000م).

- نويهض، عادل، **معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»**، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد، (بيروت – لبنان: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط3، 1409هـ- 1988م).
- النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ)، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها، 1374هـ- 1955م).
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري (المتوفى: 261هـ)، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (المتوفى: 807هـ)، **كشف الأستار عن زوائد البزار**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1399هـ - 1979م).
- الوَلَّوِي، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي، شرح سنن النسائي المسمى «**ذخيرة العقبى في شرح المجتبى**».
- الوَلَّوِي، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي، شرح سنن النسائي المسمى «**ذخيرة العقبى في شرح المجتبى**»، (دار المعراج الدولية للنشر [جـ 1 - 5]، - دار آل بروم للنشر والتوزيع [جـ 6 - 40] الطبعة: الأولى، جـ (1 - 5) / 1416 هـ - 1996 م جـ (6 - 7) / 1419 هـ - 1999 م جـ (8 - 9) / 1420 هـ - 1999 م جـ (10 - 12) / 1419 هـ - 2000 م جـ (13 - 40) / 1424هـ - 2003م.

- اليميني، أبو نصر محمد بن عبد الجبار العتبي (المتوفى:427 هـ)، **تاريخ العتبي**، تحقيق: د. إحسان ذنون عبد اللطيف الثامري، (بيروت: دار الطليعة، ط1، 1424هـ - 2004م).

السيرة الذاتية

أكمل الباحث دراسته الأولية والثانوية في مدينة ديالى، وحصل على الشهادة الجامعية من جامعة ديالى – كلية العلوم الإسلامية، للعام الدراسي 2016-2017م، ويعمل محاضر في احدى مدارس المدينة على ملاك مديرية التربة والتعليم، وبدأ دراسة الماجستير في جامعة كارابوك- قسم العلوم الإسلامية الأساسية، عام 2020م.

BEYZÂVÎ'DEKI "BIZ HER CANLIYI SUDAN YARATTIK" (ENBIYA-30) AYETININ TEFSIRI ÜZERINE İBRAHIM B. MUHAMMED B. İSA EL-ME'MÛNÎ'NIN (MEYMÛNÎ) [Ö. HICRI 1079'DAN SONRA] HAŞIYESI - ARAŞTIRMA VE TAHKIK

2023
YÜKSEK LİSANS TEZİ
TEMEL İSLAMI BLIMLER

Rafıd Khalaf Yassen YASSEN

Tez Danışmanı
Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI